الاحتلال والحركة الوطنية فى مصر (*)

فى أوائل القرن العشرين

للدكتور محمد جمال الدين الصغير

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب — جامعة القاهرة

العلاقات بين الاحتلال والحركة الوطنية ، وهى الخط الأساسى لهذه الدراسة ، هى علاقات صراع بين هدفين على طرفى نقيض : الجلاء أو بقاء الاحتلال . هذا الصراع لم يقتصر على هذين الطرفين المتصارعين ، بل دخلت فيه أطراف أخرى لها مصالح فى موضوع الصراع وهو مصر ،

(*) الاصطلاحات المستعملة :

ستستعمل فى الحواشى بعض الاختصارات التى توضح الوثائق التى أمكن الرجوع إليها وهى:

F.O. للاشارة إلى وثائق وزارة الخارجية البريطانية الموجودة فى دار المحفوظات البريطانية P.R.O. فى لندن .

C.P.P. للاشارة إلى أوراق كرومر الخاصة .

L.P.P. » » » لانسدون » .

M.P.P. » » » مانشستر » .

S.P.P. » » » سولسبرى » .

W.P.P. » » » ونجت » .

وهى مصالح متشابكة ومتناقضة . لكن ينبغى أن يكون فى البال من البداية أن التناقض الحقيقى والأساسى القائم هو التناقض بين الاحتلال والحركة الوطنية ، والصراع بينهما هو صراع بقاء أو فناء . أما العناصر الأخرى المشتركة فى الصراع الدائر على مسرح السياسة المصرية فالتناقض بينها أو بينها وبين طرفى الصراع الرئيسيين ، هو تناقض ثانوى . لذلك نجدها تختفى واحداً بعد الآخر، أو تقل فعالية دورها على مسرح السياسة المصرية ، ويبقى طرفا الصراع الرئيسيان نشطين حتى يقضى أحدهما على الآخر .

هذا لا يقلل من أهمية دور الأطراف الأخرى ، فسلطان تركيا هو صاحب السيادة على مصر . وقد استمر ينازع بريطانيا وجودها فى مصر ، ويحاول التعاون مع الأطراف الأخرى وتكتيل جهودها لتحقيق الجلاء . لكن ضعفه وما غرق فيه من مشاكل الإمبراطورية ، سواء أكانت انتفاضات الأرمن أو حرب اليونان أو ثورات كريت وأطماع اليونان فيها أو المشكلة المقدونية ، قلل من فعالية دوره فى المسألة المصرية ، ودفعه فى النهاية إلى مساومة بريطانيا على غض الطرف عن الاحتلال فى مقابل تخلى بريطانيا عن دورها الرئيسى إلى جانب دول أوربا الأخرى فى مناوأة السلطان فى مسائل كريت ومقدونيا .

وفرنسا هى المنافس الرئيسى لبريطانيا على النفوذ فى مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر . وهى تعادى الاحتلال وتسعى لإجلاء بريطانيا عن مصر ، أو مقاسمتها النفوذ فيها ، وفى سعيها هذا تتعاون مع تركيا والخديو والحركة الوطنية فى حدود مصالحها ، وفى حدود ألا يقودها ذلك إلى مواجهة مع بريطانيا ، وهذا واضح فى حادث فاشودة . وقد انتهى بها الأمر إلى مساومة استعمارية مع بريطانيا وضعت حداً للصراع بينهما فى مصر عرفت بالاتفاق الودى عام ١٩٠٤ .

هناك أطراف أخرى خارجية دورها ثانوى أو تابع لطرف آخر . فألمانيا تستخدم مصر كأداة للضغط على بريطانيا لتحقيق أطماع استعمارية فى مناطق أخرى . أما روسيا فدورها فى أكثر الأحوال تابع لدور فرنسا ، والنمسا وإيطاليا كثيراً ما تسيران فى خط ألمانيا فى المسألة المصرية .

لكن هناك طرف داخلى يعتبر من أهم الأطراف بدون نزاع ، رغم أن التناقض بينه وبين كل من الاحتلال والحركة الوطنية يعتبر تناقضاً ثانوياً بالنسبة للتناقض الرئيسى بين هذين الطرفين ، ذلك هو الخديو . وقد تطور دور الخديو كما تطور الدور الذى قامت به الأطراف الأخرى . من أهم معالم هذا التطور اتخاذ الخديو عباس حلمى الثانى ، بعد أن ولى الحكم ، جانب الحركة الوطنية فى مواجهة الاحتلال ، وذلك على العكس من والده ، وكان هذا تطوراً كبير الأثر فى السياسة المصرية .

المهم فى الأمر أن الممثلين الرئيسيين على مسرح السياسة المصرية بعد أن ولى عباس الحكم هم الخديو والاحتلال والحركة الوطنية ، والصراع الذى دار بين هذه الأطراف الثلاثة هو الذى شكل تطور الأحداث فى البلاد .

تعددت وسائل الصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية ، لكن خطاً رئيسياً كان يضمها هو اجتذاب المؤيدين والأنصار ، ومحاولة حرمان الخصم من أى تأييد . حين نطبق هذا فى المجال المحلى نجد أن جهود الطرفين المتصارعين انصبت على الخديو ، وعلى الشعب . حاول كل من الاحتلال وزعماء الحركة الوطنية اجتذاب الخديو إلى صفه وفصله عن الطرف الآخر . كما حاول كل منهما اجتذاب ما يمكنه اجتذابه من طبقات الشعب وفئاته ، أو تحييد شعورها ، والوسيلة إلى ذلك الاتصالات والخطابة والصحافة . لذلك كانت الصحافة عنصراً أساسياً من عناصر الصراع . ولذلك لا يمكن أن نتكلم عن الاحتلال والحركة الوطنية دون الكلام عن دور الخديو بينهما .

بعد أن ولى عباس الحكم اتضح له كيف استأثر الاحتلال بالسلطة فى مصر دون أصحابها الشرعيين : الخديو والنظار ، لذلك أخذ يتلفت حوله بحثا عن حلفاء يستعين بهم فى مقاومة الاحتلال ، واسترداد سلطاته ، فوجد الحركة الوطنية . وكانت الحيـــاة قد بدأت تدب واهنة فى شرايين الحركة الوطنية أواخر أيام توفيق بعد أن كاد يقضى عليها بعد موقعة التل الكبير . ذلك أن الحركة الوطنية فى دورها الجديد لم تكن منقطعة الصلة بالحركة الوطنية على أيام عرابى ، بل ربطت بينهما جسور من رجال الحركة الوطنية الأولى أو معاصريها ، مثل عبد الله النديم ولطيف سليم الحجازى ومصطفى رياض ، هؤلاء الذين بدأ يلتف حولهم الشباب المثقف الذى يكون جمهور وقيادة الحركة الجديدة ومنهم مصطفى كامل ، يأخذون منهم التجربة ويحملون عنهم شعلة الوطنية . وساعدهم قيام المؤيد كأول جريدة وطنية .

وجد عباس تلك الحركة فى بدايتها فتعهدها وساعدها للاستعانة بها ضد الاحتـــلال . وهكذا بدأ التعاون بين الطرفين . وكانت مساعدات عباس للحركة حينئذ كبيرة إلى الحد الذى دفع أحمد شفيق ، وله درايته بصلات الخديو بالوطنيين ، إلى أن يعتبر الخديو هو منشىء الحزب الوطنى .

لكن قيادة الحركة الوطنية حينئذ متمثلة فى مصطفى كامل كانت حريصة على ألا تقع تحت سيطرة عباس حلمى ، وأن يكون التعاون بينهما فى حدود الهدف المشترك وهو مقاومة الاحتلال ، لتحتفظ باستقلال الحركة الوطنية عن الخديو . ثم تطورت الأمور بعد ذلك بما أدى إلى اختلاف طريق كل من الحليفين .

ذلك أن الخديو تصـــدى مباشرة لمقاومة الاحتلال واصطدم به فى معركتين شهيرتين هما الأزمة الوزارية عام ١٨٩٣ وأزمة الحدود فى العام التالى ، وكانت هزيمته فى المعركتين عاملا دفعه إلى التخلى عن المقاومة المباشرة

فلجأ إلى المقاومة السرية وغير المباشرة عن طريق النظار والحركة الوطنية . ذلك هو الدور الذى توثقت فيه الصلات بين الحركة الوطنية وبينه إلى حد كبير ، وتزايد فيه نشاط مصطفى كامل سواء فى مصر أو فى الخارج . لكن ضغط الاحتلال ، وبخاصة فى فترة إعادة فتح السودان ، جعله يتجه إلى مهادنة الاحتلال .

أما الحركة الوطنية فقد اشتد عودها ووقفت على أقدامها ، ومد مصطفى كامل نشاطه داخل مصر وفى الخارج ، وبخاصة فى فرنسا وألمانيا وتركيا . وكان ذلك من العوامل التى مكنتها من مواجهة الخديو ومناقشته الحساب حين استسلم للاحتلال فيما بعد .

وقد كسب الاحتلال كثيرا فى الثلث الأول من حكم عباس. فقد انتصر على الخديو فى الاشتباكات الأولى التى أشرنا إليها ، وبعدها عمل على القضاء على كل مقاومة من جانب الخديو ، وعلى زيادة نفوذه والتمكين لنفسه بالاستحواذ على كل السلطة فى مصر . وكانت إعادة فتح السودان عاملا يساعده على ذلك .

كان هذا هو الوضع فى عام ١٨٩٨ حين قام عباس بالتعاون مع مصطفى كامل ببذل مجهود كبير للحصول على مساعدة فرنسا وألمانيا ضد الاحتلال . فقد دعا عباس امبراطور ألمانيا لزيارة مصر، وأثناء زيارته فرنسا اتصل ببعض الساسة ، وأفراد اللجنة السرية الفرنسية لاستقلال مصر ، كما زار مصطفى كامل برلين ، وتقابل مع دلكاسيه فى باريس وحثه على مساعدة عباس . لكن الامبراطور الألمانى اعتذر عن زيارة مصر، كما أن مصطفى لم يمكنه أن يحصل من دلكاسيه إلا على وعد بألا تترك فرنسا بريطانيا تخلع عباس عن عرشه[1]. ثم جاءت حادث فاشودة فقضت على أى أمل فى مساعدة فعالة من فرنسا . وحين زار عباس اسطمبول فى فترة فاشودة لم يحصل على أية مساعدة من السلطان[2] .

عاد عباس إلى مصر وقد فقد الأمل فى أية مساعدة ، وكان هـذا عاملاً أساسيا فى قبوله توقيع اتفاقية السودان فى يناير ١٨٩٩ . ويمثل توقيع هذه الاتفاقية البداية العملية لفترة التسليم للاحتلال . يمكن أن نقسم فترة التسليم تلك إلى قسمين : فترة تسليم حتى ١٩٠٤ وفيها يهادن الخديو الاحتلال ولا تصدر عنه مقاومة له ، لكن هـذا لايمنع وجود مناوشات بينه وبين كرومر واستمرار علاقته بالحركة الوطنية ، وفترة التسليم والخضوع الكامل للاحتلال ، وفيها يسلم عباس للاحتلال ولكرومر بكل شيء ويكف تماما عن أية مناوشات ويقطع صلته بالحركة الوطنية .

فى أوائل فترة التسليم تلك ساءت علاقات عباس بالسلطان وضعفت شعبيته فى مصر. واتجه نشاط عباس إلى استكمال تلك السياسة بالاتصال المباشر بالساسة البريطانيين فى لنـــدن والحصول على مقابل لاستسلامه ، وإلى الاحتفاظ بصلاته بالحركة الوطنية . زار عباس لندن فى صيف ١٩٠٠ ، وصرح بعدها أن فترة الخلاف قد انتهت . لكن الأهم من ذلك أنه أدلى بحديث إلى فارس نمر أحد أصحاب جريدة المقطم لسان حال الاحتلال ، قال فيه أنه يحترم كرومر ويجد سهولة فى التعامل معه، وأنه يرغب فى بقائه فى مصر. كما قال أن الأمور لم تكن تتعثر إلا حين يتدخل آخرون بينهما ، لكن لن يكون هناك مجال لمؤامراتهم فى المستقبل[٣] . وهكذا عبر عباس عن رغبته فى التعاون مع الاحتلال على أن يكون الثمن هو أن يحصل على نصيب من السلطة .

لكن أوتوقراطية كرومر وعدم ثقته فى عباس وقفت دون حصول عباس على ثمن لتسليمه ، واستمرت مناوشاته مع كرومر واكتسبت شكل الهجوم على كرومر نفسه وعلى سياسته ، لا مقاومة الاحتلال . وقد عاد عباس إلى زيارة لندن فى عام ١٩٠٣ . كان السبب المعلن للزيارة حضور قران الدون جورست المستشار المالى ، لكن يغلب أن السبب الحقيقى كان

معاودة الاتصال المباشر بالساسة الإنجليز وإقناعهم بحسن نواياه واستعداده للتعاون ، والهدف النهائى الحصول على تأييدهم ضد كرومر . وكانت أحاديثه تدور حول التعاون بين مصر وبريطانيا[٤] . وكان نجاح تلك الزيارة فيما يبدو عاملا شجع عباس على السير فى علاقته بالحركة الوطنية إلى مدى لم يكن كرومر ليسمح به ، فوقع صدام بينهما ساعد ، مع توقيع الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ ، على قيام فترة الخضوع الكامل للاحتلال .

أما الحركة الوطنية فكان حادث فاشودة صدمة كبيرة لزعمائها . كتب مصطفى كامل لجوليت آدم فى يونيو ١٩٠٠ يقول أن فاشودة جعلت عباس يفقد الأمل[٥] . والحق أن فشل السياسة الفرنسية فى حادث فاشودة كان بالغ الأثر على الحركة الوطنية ، لما كان يعلقه زعماؤها من آمال على مساعدة فرنسا ، وكانت زيارة عباس للندن فى صيف ١٩٠٠ وتصريحاته لفارس نمر صدمة أخرى للحركة الوطنية ، وزاد من شدة الصدمة اختيار فارس نمر وجريدته المقطم وسيلة لنشر هذه التصريحات . وقد كتب مصطفى كامل فى اللواء يعبر عن أسفه وينصح الخديو بالإبقاء على ولائه للسلطان . كما كتب إلى جولييت آدم معبرا عن ألمه[٦] . وكان سبب ذلك الألم ، بالإضافة إلى الباعث الوطنى ، أن الحركة الوطنية كانت تعتمد على مكانة الخديو وتأييده ، وعلى إدراك المصريين أنها تتمتع بهـــذا التأييد ، لذلك كانت التصريحات ووسيلة نشرها عامل حرج وضعف للحركة الوطنية .

فى مواجهة هاتين الصدمتين اتجه مصطفى كامل وفريقه من الحركة الوطنية إلى بذل نشاط أكبر فى داخل مصر نفسها ، والاعتماد بشكل أكبر على السلطان . لكن موقفهم من التعاون مع الخديو والحرص على استمرار العلاقات الودية معه لم يتغير . وقد التمس مصطفى كامل الأعذار لعباس عن موقفه فكتب إلى جولييت آدم فى يونيو ١٩٠٠ متسائلا عن الذى يمكن أن

ينصح عباس بمقاومة بريطانيا بعد فاشودة . وكتب إليها فى يونيو التالى يقول أن عباس سيبقى دائماً وطنيا[٧] . بل إن مصطفى كامل عند زيارته لاسطمبول فى أغسطس ١٨٩٩ حث السلطان على أن يعمل على استرضاء الخديو وتشجيعه على الإبقاء على ولائه له ، وذلك لسوء العلاقات بين الخديو والسلطان عقب توقيع اتفاقية السودان . وقد أثمرت تلك النصيحة[٨] . بل إن جهود مصطفى كامل لتحسين العلاقات بين الخديو والسلطان امتدت لتتلاحم مع جهود مماثلة كان يقوم بها صديقه لطفى بك الفتصل العثمانى فى بودابست عام ١٩٠٢[٩] .

تفسير هذا الموقف أن الحركة الوطنية حينئذ كانت ضعيفة، وقد أصيبت بصدمة عنيفة نتيجة فاشودة وفقد الأمل فى مساعدة فرنسا ، يضاف إلى ذلك أن عطف ألمانيا على الأمانى الوطنية كان مانعاً غير واضح ، وبخاصة بعد أن اعتذر الامبراطور عن زيارة مصر عام ١٨٩٨ ، كما أن السلطان كان أضعف من أن يقدم عوناً . تحت هذه الظروف لم يكن من الحكمة أن تناصب الحركة الوطنية الخديو العداء أيضاً ، ولهذا لجأ مصطفى كامل إلى السعى لتحسين العلاقات بين الخديو والسلطان ليقيم فى مواجهة الاحتلال جبهة قوية تعتمد عليها الحركة الوطنية : يوضح هذه السياسة أيضا ما يقوله مصطفى كامل فى كتابه عن المسألة الشرقية من أن الخلاف أدى إلى الاحتلال ، الخلاف بين عرابى والخديو توفيق ، والخلاف بين الخديو والسلطان . لهذا يجب أن يلتف المصريون حول الخديو ، ويذودوا عن عرشه بدمائهم، وأن يحرصوا على الصلات التى تربطهم بالسلطان[١٠] . ويوضحها أيضاً مارواه الشيخ رشيد رضا عن رفيق بك العظم ، صديق مصطفى كامل ومحمد فريد ، من أنه قال له انهما يتخذان من الخديو وسيلة لتوحيد سياسة الأمة المصرية على مقاومة الاحتلال ، فإن ظفرت البلاد بجلاء الجيش الانكليزى عنها فإن الحزب الوطنى يؤسس لها حكومة لايكون للخديو ولا لأمثاله أدنى حظ

فيها . ويؤكد هذا الاتجاه محادثة دارت بين مصطفى كامل وبلنت فى ديسمبر ١٩٠٦ ، ندد فيها مصطفى بالخديو وبالفرع الذى ينتمى إليه من الأسرة الحاكمة ، قائلا إنهم جميعاً لا يساوون شيئاً ويجب إبعادهم عن وراثة العرش(١١) .

هذا الاتجاه الأخير المتشدد تجاه عباس ، على أية حال ، يغلب أنه رد فعل لقطع العلاقات بين الطرفين عام ١٩٠٤ ، ولم يكن قائماً فى قبلها .

ولهذا نجد العلاقات تستمر وثيقة بين الخديو ومصطفى كامل وجموعته من الوطنيين . يتضح هـــذا فى عام ١٩٠٢ ، إذ وقفت اللواء إلى جانب الخديو وحضت المصريين على الالتفاف حوله ، وكان مصطفى كامل هو الذى اقترح إقامة الاحتفال بالعيد المئوى لوصول محمـــد على إلى مصر ، وألقى بالمناسبة خطابا امتدح فيه الخديو والعائلة الخديوية وهاجم الاحتلال. وحين زار عباس أوروبا واسطمبول فى صيف ذلك العام ، كان مصطفى كامل إلى جواره أو قريبا منه(١٢) . وبرزت العلاقات الوثيقة بين عباس ومصطفى كامل بشكل أكثر فى عام ١٩٠٤ حين دعيت جولييت آدم لزيارة مصر . وخلال الزيارة حضرت الحفل السنوى الذى أقامه الخديو ، وأقام لها الخديو حفلا خاصا لتكريمها ، كما زارت الوجه القبلى . وخلال الزيارة كانت محاطة باستمرار بمصطفى كامل وزملائه(١٣) .

أما الاحتلال ، أو لورد كرومر ، فقد اتجهت سياسته تجاه الحركة الوطنية فى فترة التسليم تلك فى اتجاهين : أحـــدهما توفير جو هادىء بعد فاشوده واتفاقية السودان ، يكفل عدم إثارة الناس ويساعده على التمكين للنفوذ البريطانى فى كل من البلدين . أما الاتجاه الثانى فهو العمل على فصل الخديو عن الحركة الوطنية لإضعافها وضربها ، ولتوفير هذا الجو الهادىء المطلوب . وساعد على تكوين هـذا الاتجاه اعتقاد كرومر أن الخديو هو

الذى يحرض على الحركات المعادية للاحتلال ويساعدها ، وأنه بدونه لاتقوم لتلك الحركات قائمة(١٤) . أى أنه لايعتقد بوجود حركة وطنية حقيقية ، وأن الموجود هو حركة إسلامية يوجهها الخديو ضد الاحتلال .

لذلك كان كرومر يتجنب الاشتباكات العلنية مع الحركة الوطنية حتى لا يوجد شهداء سياسيين مما يشعل من نار الحركة الوطنية . لذلك لحين حرضه مصطفى فهمى فى ديسمبر ١٨٩٩ على اتخاذ اجراءات ضد مصطفى كامل رفض ، لكنه فى نفس العام تدخل لمنع تجديد عقد قاضيين مصريين فى المحاكم المختلطة لاشتغالهما بالسياسة ، باعتبار ذلك مخالفة للقانون الذى يمنع الموظفين من الاشتغال بالسياسة . وكان القاضيان هما يوسف صديق واسماعيل الشيمى ، من أنصار مصطفى كامل ، ومن أعضاء الجمعية السرية التى كونها مع الخديو فى عام ١٨٩٥ لمقاومة الاحتلال(١٥) .

أما سياسة فصل الخديو عن الحركة الوطنية وكسبه إلى جانب الاحتلال بطريقة علنية ، لتشجيع الموالين للاحتلال ولضرب الحركة الوطنية ، فقد نجحت فى النهاية وأدت إلى القطيعة بين الخديو ومصطفى كامل فى عام ١٩٠٤ . وقد ساعد على هذا النجاح عاملان : أحدهما تمرد فرقتين سودانيتين من الجيش المصرى فى أم درمان فى يناير ١٩٠٠ . سنتناول الكلام عن التمرد فيما يلى ، لكن يهمنا هنا أن نشير إلى أن الجانب البريطانى كان يعتقد أن لعباس يدا فى التشجيع على التمرد ، كما أنه انتهز الفرصة للفصل بين الجيش وعباس . ولذلك وقع ضغط على عباس للتصديق على الأحكام العسكرية التى صدرت ضد الضباط المصريين السبعة المتهمين ، ولاستقبالهم عند عودتهم إلى مصر ، وقراءة خطاب وضع كرومر مسودته يستنكر فيه الخديو مسلكهم ويعلن عن تأييده للسردار . وقد نشر هذا الخطاب كأمر يومى يقرأ فى وحدات الجيش ثلاثة أيام متوالية .

وقال كرومر أنه اتبع هذه الخطة لجعـــل الخديو يقرر علناً براءته من « التصرفات الخطيرة التى يلجأ إليها المسلمون المتطرفون الذين يكونون فى الحقيقة فريقاً واحداً سواء أكانوا داخل الجيش أو خارجه » وأن هذه الخطة قد أتت بنتيجة حسنة[١٦] . المقصود هنا بطبيعة الحال فصل الخديو عن الحركة الوطنية . وقوى من أثر ذلك فى فصل عباس عن العناصر الوطنية فى الجيش أن أحد الضباط أفشى خلال التحقيق أسرار الجمعية السرية التى كونها عباس ومحمد ماهر باشا فى الجيش[١٧] .

أما العامل الثانى فهو زيارة عباس للنمسا فى صيف ١٩٠٠ التى سبقت الإشارة إليها ، فقد عملت على كسب عباس إلى الجانب البريطانى وأساءت إلى علاقته بالحركة الوطنية . وجاء حديث عباس مع فارس نمر مؤكداً نجاح الزيارة وتحقيق الغرض منها . وقد حرص كرومر على أن تذاع أخبار الزيارة وحديث الخديو لما فى ذلك من إضعاف للحركة الوطنية .

وقد بدأت سياسة كرومر تؤتى ثمارها فى أواخر ١٨٩٩ . فجريدة المؤيد ، جريدة الخديو والصحيفة التى كانت تقود الحملات على الاحتلال ، أخذت تخفف من لهجتها المعادية للاحتلال تدريجياً حتى قامت فى صيف ١٩٠٠ بالدفاع عن زيارة عباس للنمسا وسياسته تجاه الاحتلال . وبعد أن كانت تفتح صفحاتها لمصطفى كامل ، بل لقد عهد إليه على يوسف بإدارة تحريرها أثناء غيابه فى أكتوبر ١٨٩٩ ، رفضت أن تنشر مقالاته فى عام ١٨٩٩ ، مما حدا بمصطفى إلى إصدار اللواء فيما بعد[١٨] . وقد اتخذت المؤيد ابتداء من ١٩٠٠ حتى عاد الصراع بين عباس وكرومر فى عام ١٩٠٦ دور المعارضة المعتدلة .

وقد سر كرومر لهذا الاتجاه ، وعلق عليه بأن عدم قيام الخديو بالتحريض ضد الاحتلال قد أدى إلى توقف الشعور المعادى . كما اعتقد

السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية ، ومعه كرومر ، أن الحزب الوطنى يعتبر فى حكم العدم وأن الخديو قد تخلص من شباكهم(١٩) .

هذه بطبيعة الحال ، مبالغة تتعدى حقيقة الوضع ، فالحركة الوطنية كانت ضعيفة ، وبخاصة بعد أن تحول إلى جانب الاعتدال فريق منها ، لكنها لم تكن فى حكم العدم . والخديو ، إلى جانب محاولاته تحسين علاقاته بالجانب البريطانى ، كان حريصاً على الإبقاء على علاقاته بالحركة الوطنية . وقد اتضح هذا لكرومر بعد ذلك فى عام ١٩٠٢ ، حيث بدأ يشكو من الصلات الوثيقة بين عباس ومصطفى كامل(٢٠) . وكان هذا ، ضمن عوامل أخرى منها زيارة عباس للندن فى صيف ١٩٠٣ واتصالات عباس خلالها ، مما دفع كرومر إلى أن يعرض على حكومته فكرة أن الحال سيحتاج فى المستقبل إلى أن يحضر القنصل العام جلسات مجلس النظار المصرى ، ويحضره أيضاً جميع رؤساء المصالح من الإنجليز ، ولا يصدر دكريتو خديو دون موافقة القنصل العام(٢١) . هذا الاتجاه يوضح أن كرومر لم يكن يقنع من عباس إلا بالتسليم الكامل للاحتلال ، والانفصال تماماً عن الحركة الوطنية .

وقد حسمت المعركة فى سبيل تحقيق هذين الهدفين فى عام ١٩٠٤ . ساعد على ذلك زيارة جولييت آدم لمصر فى أوائل العام ، وعقد الاتفاق الودي فى أبريل . كتب كرومر عن زيارة جولييت آدم إلى لانسدون، ورد وزير الخارجية بأن :

"British influence in Egypt is likely to increase rather than to diminish, and it is of the utmost importance not only that relations between His Highness and His Majesty's Government should be inspired by feelings of mutual goodwill and confidence, but that His Highness should govern himself in such a manner as to leave no room for doubt upon the subject in the minds of those who observe his conduct."(٢٢)

كان هذا تحذيراً صريحاً ودعوة واضحة لعباس ليتخلى عن الحركة الوطنية ويرمى بكل ثقله إلى جانب الاحتلال .

كان هذا فى مارس . وفى أبريل وقع الاتفاق الودى ، وكان ضربة قاسية لكل من الخديو والحركة الوطنية ، وبخاصة بعد أن وافقت معظم الدول المعنية بالمسألة المصرية على الجزء الخاص بمصر منه . وهكذا ضاع كل أمل فى مساعدة أوربا ، وأصبحت مصر وحدها فى مواجهة بريطانيا .

هاتان الضربتان حسمتا علاقة الخديو بكل من الاحتلال والحركة الوطنية ممثلة فى مصطفى كامل .

فيما يختص بمصطفى كامل رأى عباس صلته به تكلفه كثيراً فى علاقاته بالجانب البريطانى ، وقد وجد بديلا عن مصطفى كامل ومجموعته من الوطنيين وجريدة اللواء فى الشيخ على يوسف ومن حوله من الوطنين المعتدلين ، وفى جريدة المؤيد . والشيخ على يوسف أكثر اخلاصاً وأكثر ولاء لعباس . وقد أصبح الاحتفاظ بالاثنين معاً ، مع ما بينهما من عداء بسبب الاختلاف فى السياسة والمنافسة المهنية ، من الأمور الصعبة ، مما جعل الخديو مستعداً لاتخاذ موقف متشدد من مصطفى كامل لو سنحت الفرصة . لذلك فقد كانت المقابلة بين مصطفى كامل والخديو فى ديفون فى أغسطس ١٩٠٤ ، وما قام بها من نقاش حاد بين الطرفين حول قضية الزوجية مجرد فرصة لإنهاء وضع أصبح يسبب لعباس كثيراً من المتاعب . وهكذا قطعت العلاقات بين مصطفى كامل والخديو[٢٣] . لكن ينبغى أن نلاحظ أن القطيعة لم تؤد إلى حملات عنيفة على الخديو تجعل من المتعذر عودة العلاقات بين الطرفين .

أما بالنسبة لعلاقة الخديو بالاحتلال فقد بدأت فترة التسليم الكامل له والحق أنه كان تسليما كاملا من جميع أطراف السلطة الشرعية . فالخديو توقف تماما عن أية مقاومة سواء للاحتلال أو لكرومر شخصياً ، وخضع

خضوعاً كاملا للاحتلال ، فتزايد عدد كبار الموظفين الإنجليز فى الإدارة ، وتدخل كرومر فى أمور الحكم جميعاً ، بما فى ذلك الأمور الدينية كتعيين المفتى وأمير الحج ، دون معارضة . وأخذ كرومر يزور الأقاليم ، ويلقى استقبالا رسمياً ويسأل عن الأعمال ويعطى التوجيهات . وقبل عباس تعيين ضابط بريطانى ياورا له ، ووقف تحت العلم البريطانى وهو يستعرض قوات الاحتلال فى ميدان عابدين بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الملك عامى ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ .

أما النظارة فكانت نظارة مصطفى فهمى صديق الاحتلال .

وقد سار مجلس شورى القوانين على نفس الدرب . فعلى خلاف سياسة المعارضة للاحتلال فى السنوات السابقة ، وافق المجلس على الميزانية دون اعتراضات طول مدة الخضوع ، وفى ديسمبر ١٩٠٤ شكر المجلس الحكومة على الاستجابة إلى بعض توصياته . وفى يناير ١٩٠٦ لبى الأعضاء بسرور دعوة كرومر إلى زيارة السودان لافتتاح ميناء بور سودان ، بل وجلسوا حوله فى السرادق المخصص له فى الاحتفال كما لو كان ولى الأمر ، ولم تصدر منهم كلمة اعتراض على أحكام دنشواى[٢٤] .

ذلك كان موقف السلطة الشرعية .

لكن موقف الحركة الوطنية اختلف عن ذلك . انتاب اليأس فريقاً من الحركة الوطنية ، نتيجة فتح السودان ، وحادث فاشوده، والاتفاقية السودان ، والاتفاق الودى. يضاف إلى ذلك أن قطع العلاقات بين عباس ومصطفى كامل أضعف الحركة الوطنية .

وقد عبر مصطفى كامل لجوليت آدم عن انطباعه بعد الاتفاق الودى قائلا أن جميع أصدقائه القدامى الذين حاربوا الاحتلال معه ، المصريون منهم

والفرنسيون ، قد تولاهم اليأس أو تحولوا إلى مصادقة الانجليز . وقد استمر يبدى آراء عائلة عامى ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ ، بل وأضاف إلى ذلك أنه الوطنى الوحيد الذى يقاوم الاحتلال ، واللواء هى لسان الوطنية دون غيرها[٢٥] .

هذه الصورة لاتعبر عن الحقيقة كاملة ، فان اتجاها أخذ يظهر بعد هزائم الخديو فى اشتباكاته الأولى مع الاحتلال فى عامى ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ ، وأخذ هذا الاتجاه يزداد قوة خلال فترات المهادنة والتسليم . ذلك أن الموقف السياسى أخذ يزداد تبلوراً ، بعد أن أخذت مختلف الأطراف تتخذ مواقف محددة ، وأخذت تبدو بصورة أوضح نقاط الضعف والقوة فيها . فشعبية الخديو ، على سبيل المثال ، أخذت تضعف نتيجة ما اتضح من ضعفه أمام كرومر ، ومن ميوله الاستبدادية ، وسعيه إلى الحصول عل الثروة . يضاف إلى ذلك أن نتائج اصلاحات الاحتلال فى مجال الزراعة والرى أخذت تبدو واضحة ، كما أن مساوىء سياسته أخذت أيضاً تتضح بعد أن جاوز الاحتلال العشرين عاماً من السيطرة البريطانية . وقد أدى ذلك كله إلى اختلاف فى صفوف الحركة الوطنية . وحين قطع مصطفى كامل علاقاته بعباس حلمى كانت تلك الحركة قد انقسمت فعلا إلى ثلاثة أقسام : المعتدلون ، أو الوطنيون كما أسماهم كرومر ، أو الاحتلاليون كما أسماهم خصومهم فيما بعد . وهؤلاء كانوا يرون التعاون مع الاحتلال ومحاربة سلطة الخديو المطلقة . وكان هناك « الخديويون » وعلى رأسهم الشيخ على يوسف ، ويرون أنه ليس هناك سوى التعاون مع الاحتلال على أساس الحصول على الحكم الذاتى وتقوية سلطة الخديو . لكنهم استمروا ينتقدون سياسة كرومر باعتدال . بل أن المؤيد كان يعود إلى هجومه العنيف على الاحتلال حين تسوء العلاقات بين الخديو وبين كرومر . لذلك أطلقت المصادر البريطانية على هذا الفريق اسم المعارضة المعتدلة . أما القسم الثالث فكان يضم من بقى على مبادىء الحركة الوطنية ، أو الوطنيون المتطرفون ، بزعامة مصطفى كامل . تلك هى أصول

الأحزاب المصرية الرئيسية الثلاث التى لم تتشكل رسميا إلا عام ١٩٠٧ ، رغم أنها كانت موجودة كمجموعات متجانسة قبلها .

لم يكن صوت مصطفى كامل واللواء ، إذن ، هى الأصوات الوحيدة التى ارتفعت ضد الاحتلال فى فترة الخضوع ، وان كانوا أقواها .

تلك كلها عوامل أبقت جذوة الوطنية متقدة خلال فترة الخضوع ، وبقى للحركة الوطنية جمهورها وبقيت لها قوتها وان أصابها بعض الضعف ، وبقيت فى حالة تحفز حتى وقعت أحداث طابة ودنشواى ، فعادت إلى نشاطها وقوتها من جديد .

سنتناول فيما يلى سياسة الاحتلال من نواحيها المختلفة ، ونعرض لما كان يراه الوطنيون فى أمرها :

١ ــ استخدام الأجانب فى الحكومة المصرية

استخدام الأوروبيين للحاجة إليهم ــ قديم ، لكنه أصبح مشكلة فى حكم اسماعيل أيام الأزمة المالية ، حين أخذ المراقبان الماليان الأوروبيان فى عام ١٨٧٧ يعينان موظفين أوروبيين جدداً فى خدمة الحكومة المصرية ، وزاد عددهم فى الفترة بين ١٨٧٧ ــ ١٨٨٢ على ضعف ما كان عليه قبلها[٢٧] ، وكانوا يتقاضون مرتبات مرتفعة . هذه المشكلة ، بالإضافة إلى ما شعر به المصريون من ضغط سياسى أوروبى ، هى السبب فى إرتفاع صيحة « مصر للمصريين » فى أواخر عهد اسماعيل وأوائل حكم توفيق .

وقد تفاقمت المشكلة أيام الاحتلال ، وبخاصة فى النصف الأخير من قنصلية لورد كرومر فى مصر ، وتزايد تذمر المصريين وتركز ضد البريطانيين ، ويرجع هذا إلى تزايد سيطرتهم وتزايد ما شغلوه من مناصب ، وبخاصة فى الوظائف العليا . كما أنه يرجع ، فى هذه الفترة بالذات ، إلى أن الموظفين

البريطانيين رفضوا الاعتراف بنظارة فخرى باشا فى يناير ١٨٩٣ ، وإلى حادث الحدود فى يناير ١٨٩٤ (٢٨) . وقد أساء الحادث الأول إلى الموظفين المدنيين وأساء الحادث الثانى إلى العسكريين المصريين .

وكان تعيين الانجليز فى وظائف الحكومة يهم المصريين من عدة نواح. فهو يحرمهم من الوظائف التى يشغلونها ، ومن السلطة التى يستحوذون عليها فى الإدارة ، كما أنه يتنافى مع فكرة إعداد المصريين لحكم بلادهم . وزاد من استياء المصريين المعاملة الخاصة التى كان يلقاها الموظفون البريطانيون ، وسلوك بعضهم .

(أ) السلطة فى الإدارة :

أخذ الاحتلال يستحوذ على السلطة فى الإدارة تدريجياً عن طريق الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعينون فى المناصب العليا ، واللجان التى كانت تشكل للسيطرة على الادارة ، وتضم عضويتها موظفين من البريطانيين .

والجدول رقم ١ يوضح كيف شغلوا المناصب العليا بالتدرج . بدأو فى المرحلة الأولى بالبوليس والجيش والرى ، وعين مستشار مالى إنجليزى ، ثم شغلوا المناصب الأخرى بعد ذلك . وفى المرحلة الثانية اتسعت سيطرتهم لتزيد فى الداخلية والحقانية ، وتمتد إلى المعارف . أما فى المرحلة الثالثة فكان الهدف هو كسب مناصب أخرى أو إنشاء وظائف جديدة يشغلها موظفون بريطانيون ، ومحصلة ذلك كله فى عام ١٩٠٦ أن أصبحت جميع النظارات تضم مستشارين بريطانيين عدا نظارة الخارجية ، وأصبح جميع وكلاء النظارات بريطانيين ، عدا تلك النظارة ونظارتى الداخلية والحقانية ، بينما أصبح فى كل من نظارتى الأشغال والمالية وكيلان . وهكذا أصبحت جميع النظارات تحت السيطرة البريطانية ، وبخاصة بعد أن أخذ الموظفون البريطانيون يشغلون المناصب الأدنى وتتزايد أعدادهم فيها .

جدول رقم (١)

التوسع البريطانى فى شغل المناصب الكبرى

النظارة	١٨٨٢ — ١٨٩١	١٨٩٢ — ١٩٠٣	١٩٠٤ — ١٩٠٦
الداخلية	(١) مفتش عام البوليس (٢) مدير مصلحة الصحة (٣) مدير مصلحة السجون	مستشار	
المالية	(١) مستشار (٢) وكيل (٣) مراقب الايرادات	—	وكيل
الاشغال العمومية	(١) مفتش عام الرى (٢) وكيل	—	(١) مستشار (٢) وكيل
الحربية	سردار الجيش المصرى	—	وكيل
الحقانية	مستشار	(١) مدعى عام (٢) مفتش عام النيابات	—
المعارف	—	سكرتير عام أصبح وكيل للنظارة	مستشار

وقد أكملت اللجان السيطرة البريطانية فى الادارة . كانت هناك اللجنة المالية ، وتتكون من ناظر المالية رئيساً ، والمستشار المالى ووكيل نظارة المالية ومراقب عام الحسابات ومراقب الايرادات ، أعضاء . كان العضوان الأول والثانى بريطانيين دائماً ، أما المنصب الثالث فقد توالى عليه البريطانيون والفرنسيون والسوريون ، والرابع شغله البريطانيون معظم الوقت ، وحين كان يشغله مصريون كانوا أحياناً يستبعدون من اللجنة . فى أول الأمر كان اختصاص تلك اللجنة يشمل ما يخص الخزانة ، وبخاصة الميزانية ، ثم اتسع اختصاصها بعد ذلك ليشمل التعيينات والترقيات ومعاشات موظفى الحكومة(٢٩) .

أما السلطة التشريعية ، ويزاولها الخديو ووزرائه ، فكانت مجالا آخر للصراع فيما يختص بمهمة إبداء الرأى للحكومة . فقد أسندت هذه المهمة بمقتضى القانون الأساسى لعام ١٨٨٣ إلى مجلس دولة سلطته استشارية ، وكان مفروضاً أنه يحل محل لجنة قضايا الحكومة التى كانت تتكون من مستشارين قانونيين أوروبيين . لكن المجلس ألغى فى عام ١٨٨٤ وعادت اللجنة إلى مزاولة عملها[٣٠] . وفى عام ١٨٩٦ تكونت اللجنة الاستشارية للقوانين واللوائح ، وكانت تتكون من ناظر الحقانية رئيسا ، والمستشار القضائى والمستشار الخديو وناظر مدرسة الحقوق ووكيل الوزارة المختص ، أعضاء[٣١] . وكان لمستشار الداخلية الإنجليزى الحق فى حضور جلسات اللجنة . وقد احتجت المؤيد على هذه السيطرة البريطانية[٣٢] .

كذلك خضعت السلطة القضائية للسيطرة البريطانية عن طريق اللجان والتفانيش ، فقد تألفت لجنة الرقابة القضائية فى عام ١٨٩١ ، وكانت تتكون من المستشار القضائى الإنجليزى والمدعى العام (إنجليزى منذ ١٨٩٧) والمستشار القانونى الخديو لنظارة الداخلية (إيطالى) ، واثنين من مفتشى النيابات يقوم باختيارهما الأعضاء الثلاثة الآخرون . وكان هذان المفتشان عضوا اللجنة يقومان بمراجعة أعمال المحاكم الابتدائية وكتابة التقارير عنها إلى المستشار القضائى .

وكانت هناك لجنة أخرى تختص بتعيين القضاة ، وتتكون من ناظر الحقانية ووكيل نظارة الحقانية والمستشار القضائى والمدعى العام ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية[٣٣] . وقد احتفظت السلطة التنفيذية حتى عام ١٩٠٤ بالحق فى نقل القضاة وفصلهم[٣٤] .

أما القضاء الشرعى فقد تم إخضاعه بطريق غير مباشر . فطبقاً للائحة ١٨٩٧ أصبح لناظر الحقانية حق تعيين قضاة الشرع ، فيما عدا قاضى القضاة

الذى كانت تعينه سلطة السيادة فى اسطمبول ، كما أصبح له الحق فى أن يرأس مجلس التأديب ويدعو القضاة للمثول أمامه . وفى عام ١٨٩٩ أنشىء تفتيش للمحاكم الشرعية(٣٥) ، وإخضاع القضاء الشرعى لناظر الحقانية يعنى إخضاعه بطريق غير مباشر للمستشار القضائى البريطانى .

وحين كان المدعى العام مصرياً فى الفترة بين سنتى ١٨٩٤ – ١٨٩٧ أنشىء تفتيش للنيابات يرأسه جونسون باشا(٣٦) . وفى عام ١٨٩٥ انتزعت من اختصاص القضاء الأهلى القضايا الخاصة بالاعتداء على أفراد قوات الاحتلال وأنشئت محكمة خاصة غالبية أعضائها من البريطانيين للفصل فى هذه القضايا ، وهى المحكمة التى نظرت قضية دنشواى المشهورة عام ١٩٠٦ . وقد كرزت الجرائد الوطنية مهاجمة تلك السيطرة البريطانية على القضاء(٣٧) .

وقد امتدت السيطرة البريطانية إلى المستويات الدنيا من الإدارة عن طريق اللجان أيضاً ، ففى عام ١٨٩٥ أنشئت لجان الشياخات ، وضمن أعضائها مفتش الداخلية الإنجليزى فى دائرة الشياخة . وكان اختصاصها يشمل تعيين العمد وفصلهم وتوقيع العقاب عليهم . والعمـــد هم ممثلو الحكومة ومقر سلطتها فى القرى. وكان يجب أن يوافق ناظر الداخلية على تلك القرارات . وهذا عملياً يعنى موافقة مستشار الداخلية الإنجليزى(٣٨) . وفى ديسمبر ١٨٩٢ أنشئت فى كل إدارة لجنة للتعيينات تتولى اختيار المرشحين لشغل الوظائف الخالية ، وكانت عضويتها تضم كبار الموظفين البريطانيين(٣٩) .

امتدت نفس السيطرة إلى الجيش المصرى ، فخلال الفترة من ١٨٩٢ إلى ١٨٩٩ كان جميع قادة ومديرى الأسلحة والإدارات والأورط من البريطانيين باستثناء إدارة القرعة وأربعة أورط من أربعة عشر أورطة كان يتكون منها الجيش حينئذ(٤٠) .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنه خلال زيارة الخديو عباس حلمى

وتجران باشا ناظر الخارجية لاسطمبول فى عام١٨٩٣كانت شكواها مركزة على السيطرة البريطانية فى الإدارة ،وليس على الاحتلال العسكرى. وقدقال تجران أنه قد تم القضاء على سلطة الجانب المصرى فى الادارة(٤١) .

(ب) المـــناصب :

ولم يكن يقل عن ذلك فى إثارة الاستياء من سياسة الاحتلال ذلك العدد الكبير من المناصب الذى شغله الأجانب ، وبخاصة البريطانيون ، لأن معنى ذلك حرمان المصريين منها هذا بالإضافة إلى المرتبات العالية التى كان يتقاضاها الموظفون البريطانيون بالمقارنة بما كان يتقاضاه زملاؤهم من المصريين . كان وكيل النظارة المصرى يتقاضى ١٢٠٠ جنيهاً فى العام، بينما كان زميله الإنجليزى يتقاضى ٢٠٠٠ جنيه(٤٢). وقد امتد هذا الفارق إلى الشرائح الأدنى من الموظفين، وكان الفارق أكبر من ذلك فى الجيش ، إذ كان الصاغ البريطانى يعين قائمقام فى الجيش المصرى ويتقاضى ٧٢٠ جنيها سنوياً ، بينما الصاغ المصرى يتقاضى ٣٠٠ جنيه سنوياً . وحتى اليوزباشى البريطانى كان يعين صاغا فى الجيش المصرى بمرتب قدره ٥٤٠ جنيهاً سنوياً . وكان مرتب الصاغ المصرى يعادل مايتقاضاه ضابط الصف البريطانى العامل فى الجيش المصرى(٤٣) .

انتقد مجلس شورى القوانين هذا الوضع فى تقاريره عن الميزانية عن سنوات ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ . وظهر هذا النقد أيضاً فى الصحف ، وحتى الصحف المعبرة عن المصالح البريطانية(٤٤) .

وقد انتقد مجلس شورى القوانين أيضاً استخدام عدد كبير من الأجانب فى الحكومة المصرية . وكان المقصود بهذا النقد الموظفين البريطانيين أكثر من غيرهم ، لأنهم هم الذين استمر عددهم يتزايد بعد ١٨٨٢ ، بينما أخذ عدد الموظفين الأوروبيين من جنسيات أخرى يتناقص . الجدول رقم٢ يوضح أن عدد الموظفين البريطانيين فى الإدارات المدنية زاد بنسبة ٢٢٠٪ تقريباً بين سنتى ١٨٨٢، ١٨٩٩ بينما تناقص عدد الأوروبيين من الجنسيات الأخرى .

وفى نفس الفترة زاد عدد البريطانيين العاملين فى الجيش المصرى وفى نظارة الحربيـــة من ٥ إلى ١٤٥ كما يتضح من الجدول رقم ٣ . وإذا أضفنا رقمى الجدولين يتضح أن عدد الموظفين البريطانيين فى الجانبين المدنى والعسكرى تضاعف ثلاث مرات تقريباً . ويلاحظ فيما يختص بهذه الزيادة أن الجدول رقم ٢ يوضح عدد الموظفين الأوربيين فى الإدارات المصرية وفى الإدارات الدولية مثل صندوق الدين والدومين والدائرة السنية ، وأن الزيادة لم تكن فى الادارات الدولية حيث الموظفون الإنجليز قلة . لذلك فإن الزيادة تركزت فى الادارات المصرية الصرفة حيث السلطة الحقيقية ، وحيث يشعر المصريون بآثار هذه الزيادة .

جدول رقم (٢)

عدد الموظفين الأوروبيين العاملين فى الادارات المصرية وفى الادارات الدولية باستثناء الجيش وجنود وضباط ضف البوليس(٤٥)

الجمـــلة	١٨٨٢	١٨٩٣	١٨٩٩
بريطانيون	٢٠٨	٣٤٦	٤٥٠
جنسيات أوربية أخرى	٩٢٦	٧٢٧	٨١٥
إجمالى	١١٣٤	١٠٨٣	١٢٧٠

جدول رقم (٣)

عدد البريطانيين العاملين فى الجيش المصرى وفى نظارة الحربية(٤٦)

السنة	العدد	ملاحظات
١٨٨٢	٥	مهندسون
١٨٩٣	٨٠	بخلاف ٤١ ضابط صف ، لكنهم يشملون ٧ مدنيين
١٨٩٩	١٤٥	» ٤٧ ضابط صف ، لكنهم يشملون ١٣ مدنياً

ولم تكن هذه الزيادة نتيجة زيادة عامة فى موظفى الادارات المصرية المدنيين . يتضح هذا من جدول ٤ الذى يتضمن إحصائيات عن الادارات المصرية وحدها ، بعد استبعاد الادارات الدولية . والزيادة فى عدد الموظفين الأوروبيين فى الادارات المصرية وحدها تعنى زيادة فى عدد الموظفين البريطانيين ، وبخاصة بعد فاشودة والوفاق الودى ، حين أطلقت يد بريطانيا فى مصر . يتضح من الجدول أن عدد موظفى الادارات المصرية المدنيين ككل زاد فى المدة من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٦ بواقع ٤٤٪ فقط بينما زاد عدد الموظفين الأوربيين منهم بواقع ٨١٪ ويتضح من الجدول أيضاً أن نسبة الموظفين الأوربيين إلى إجمالى الموظفين فى عام ١٨٩٦ كانت حوالى ٧,٥٪ وأصبحت فى عام ١٩٠٦ حوالى ٩,٤٪ .

جدول رقم (٤)

عدد الموظفين العاملين فى الحكومة المصرية ، بخلاف الجيش وجنود وضباط صف البوليس(٤٧) :

الجنسية	١٨٩٦	١٩٠٦	الزيادة	نسبة الزيادة بالمائة
مصريون	٨٤٤٤	١٢٠٢٧	٣٥٨٣	٤٢٪
أوروبيون	٦٩٠	١٢٥٢	٥٦٢	٨١٪
إجمالى	٩١٣٤	١٣٢٧٩	٤١٤٥	٤٤٪

الجدول رقم (١) أظهر لنا الزيادة فى عدد الموظفين البريطانيين فى المناصب العليا ، أما الجدول رقم (٥) ، (٦) فيوضحان لنا الزيادة فى عدد الموظفين البريطانيين والأوروبيين فى المناصب الوسطى والأدنى فى الحكومة المصرية. الجدول الأول يضم كلا من الادارات المدنية المصرية والادارات الدولية فى عام ١٨٩٩ ، فى المناصب العليا كان الأوروبيون يشكلون حوالى ٧٠٪ من الموظفين ، ومن هولاء الأوربيين كان البريطانيون يشكلون ٤٠٪ وكان

عددهم يزيد على عدد زملائهم المصريين . وكان عدد الأوروبيين يكاد يتساوى مع عدد المصريين فى المناصب الوسطى ، وكان البريطانيون حوالى ٤٥٪ من الأوروبيين أيضاً أما فى المناصب الدنيا فكان الأوروبيون حوالى ٨٪ ثلثهم تقريباً بريطانيون . لكن ينبغى أن نلاحظ أن نسبة الـ ٤٥٪ للبريطانيين من المناصب التى يشغلها الأوروبيون فى المناصب العليا والوسطى ليست هى الحقيقة كلها ، فإن نصيب البريطانيين الضئيل فى الادارات الدولية (حوالى ٢٠٪) يرفع نصيبهم فى الادارات المصرية الخالصة إلى حوالى ٦٥٪ (٤٨) .

جدول رقم (٥)

عدد الموظفين العاملين فى الحكومة المصرية ومرتباتهم عام ١٨٩٩ ، فيما عدا نظارة الحربية وجنود وضباط صف البوليس (٤٩) :

الجنسية	المرتب الشهرى			إجمالى
	أقل من ٣٠ جنيه	٣٠ — ٧٠ جنيه	أكثر من ٧٠ جنيه	
بريطانيون	٣١٦	٩٢	٤٧	٤٥٥
جنسيات أوروبية أخرى	٦٤٨	١١٠	٥٧	٨١٥
إجمالى عدد الأوربيين	٩٦٤	٢٠٢	١٠٤	١٢٧٠
مصريون	١٠٣٦٤	٢١٣	٤٥	١٠٦٠٠

وتبدو الزيادة بشكل أوضح فى جدول رقم (٦) الذى يتناول موظفى إدارة السكة الحديد والتلغرافات . وكان البريطانيون يسيطرون على تلك الإدارة رغم أنها من الإدارات الدولية . يتضح من الجدول أن الأوروبيين كانوا فى عام ١٨٩٦ يكونون تقريباً ٧٣٪ من فئة رؤساء الأقسام ، ٤٧٪ من فئة المفتشين ، ٤٩٪ من فئة مساعدى المفتشين ، ثم زاد عددهم فى تلك

الفئات الثلاث فى الفترة بين ١٨٩٦ و ١٩٠٦ بنسبة ٣٠٠ ٪ ، ١٨٤ ٪ ، ١٦٢ ٪ بالترتيب بما أدى إلى ارتفاع نسبتهم إلى ٨٩ ٪ ، ٨٠ ٪ ، ٥٣ ٪ بنفس الترتيب . وهكذا تزايدت أعدادهم وتزايدت نسبتهم بشكل كبير . وحتى فى الفئات الأدنى زاد عددهم بنسبة ٢٧٣ ٪ بينما لم يزد عدد المصريين فى تلك الفئات إلا بنسبة ٨٣ ٪ وهى تقريباً نفس نسبة الزيادة الإجمالية للمصريين ، بينما الزيادة الإجمالية للأوربيين ٢١٥ ٪ .

جدول رقم (٦)

العاملون فى إدارة السكة الحديد والتلغرافات[٥٠] :

فئات العاملين	١٨٩٦		١٩٠٦	
	مصريون	أوروبيون	مصريون	أوروبيون
(١) رؤساء الأقسام بمرتب سنوى ٦٠٠ جنيه فما فوق	٣	٨	٤	٣٢
(٢) المفتشون بمرتب شهرى ٢٦ — ٤٨ جنيه	٢٩	٢٦	١٩	٧٤
(٣) مساعدو المفتشين بمرتب شهرى ١٦ — ٢٥ جنيه	٥٩	٥٦	١٢٩	١٤٧
(٤) الفئة الأدنى بمرتب شهرى أقل من ١٦ جنيه	٢٨٤٨	٥٣	٥٢٣٠	١٩٨
إجمالى	٢٩٣٩	١٤٣	٥٣٨٢	٤٥١

وتزودنا الإدارات الأخرى بأمثلة تفصيلية عن زيادة أعداد الموظفين البريطانيين فى الفئات الوسطى . فى نهاية ١٩٠٥ كان فى نظارة الداخلية ١٦ مفتشا ، منهم ١٣ بريطانيا والباقى مصريون . وكان نصف عدد موظفى مصلحة السجون بريطانيين . أما بوليس المحافظات (القاهرة والاسكندرية ومنطقة القناة) فكان يضم ١٦ حكمداراً ومفتشاً أوروبيا ، منهم ١٠ بريطانيون . وكان مدير مصلحة الصحة ووكيله وجميع المفتشين بها بريطانيين[٥١] .

هذا هو ما كانت عليه الحال أيضاً فى نظارة الأشغال العمومية، فمصلحة الرى كان بها ٢٣ مفتشا عاما ومفتشا ومدير أعمال منهم ٢٠ بريطانيا و ٣ مصريون ، أما الطبقات الأدنى من مراجعى العقود ومساعدى المهندسين فجميعهم بريطانيون ، وكان فى التنظيم ثمانية بريطانيون من ١٤ من كبار المفتشين والمفتشين والمديرين الأوروبيين(٥٢) . أما نظارة المعارف فكان بها خمسة المفتشون أوروبيون منهم ٣ بريطانيون ، وكان بين نظار ومديرى المدارس فى القاهرة والاسكندرية تسعة أوروبيين منهم ٧ بريطانيون(٥٣) . هذا ومعظم الأساتذة والمدرسين الأوروبيين كانوا بريطانيين لأن اللغة الانجليزية أخذت تحل محل اللغة الفرنسية فى المدارس المصرية(٥٤) . وفى عام ١٩٠٦، كما يقول كرومر، كان الأوروبيون فى التعليمين الثانوى والعادى ١٢٠ وكان المصريون ٩٨ بزيادة ٦٥ للأوروبيين وبنقص ٣٠ للمصريين عن إحصاءات ١٨٩٦(٥٥) .

أما نظارة المالية فكان بها ١٢ مفتشا أوروبيا منهم ١٠ بريطانيون ، مقابل ثلاثة مفتشين مصريين ، وكان مديرو مصالح الضرائب ، والأملاك الأميرية ، والمناجم ، والجمارك ، كما كان وكيلا مدير عام مصلحة البريد ، بريطانيين. وكانت مصلحة المساحة تضم ٤٤ مديراً ومفتشا غالبيتهم بريطانيون، فى مقابل مفتشين مصريين فقط . أما مصلحة خفر السواحل فكانت تضم ٢٨ ضابطا ومهندسا أوربيا ، كلهم بريطانيون باستثناء ٤ أو ٥ من جنسيات أخرى(٥٦) .

وسارت سياسة الاحتلال فى نظارة الحقانية على نفس المنوال ، فضم مفتشان بريطانيان إلى عضوية لجنة المراقبة القضائية ، وزاد عدد القضاة البريطانيين فى المحاكم الابتدائية الأهلية من ٣ إلى ٦ قضاة ، بينما كان هناك تسعة من البريطانيين من بين العشرة قضاة الأوروبيين فى محكمة الاستئناف الأهلية(٥٧) .

وقد امتد الزحف البريطانى على وظائف الفئات الوسطى إلى الجيش . هذه الفئات يمثلها فى الجدول رقم ٧ التالى الضباط من رتبة بكباشى وقائمقام وهم قادة الأورط ووكلائهم ومن فى مستواهم فى الوظائف العسكرية الأخرى. يتضح من الجدول أن الضباط البريطانيين من هذه الفئة زاد عددهم بين ١٨٩٢ — ١٨٩٩ بنسبة ٩٨ ٪ ، إذ كان عدد الضباط البريطانيين ضعف عدد الضباط المصريين تقريباً فى السنة الأولى فأصبحوا ثلاثة أضعافهم تقريباً فى السنة الثانية . أما الزيادة الصغيرة نسبيا فى عدد الضباط البريطانيين من الرتب العالية فترجع إلى الغاء وظائف محافظى سواكن والحدود .

جدول رقم (٧)

إعداد الضباط العاملين فى الجيش المصرى(٩٨)

الرتبة	عام ١٨٩٢		عام ١٨٩٩		الزيادة	
	مصريون	بريطانيون	مصريون	بريطانيون	مصريون	بريطانيون
بكباشى وقائمقام	٣١	٦٣	٤٧	١٢٥	١٦	٦٢
الرتب العليا بدون السردار	٣	٧	٥	١٠	٢	٣

وكان استخدام المشارقة ، وبخاصة السوريين المسيحيين ، فى خدمة الحكومة المصرية عاملا آخر زاد الاستياء من سياسة الاحتلال فى شغل الوظائف. واستخدام السوريين فى الوظائف يرجع إلى ما قبل الاحتلال . فقد سيطروا على إدارة الجمارك على سبيل المثال ، منذ القرن الثامن عشر . لكن أعدادهم تزايدت بعد الاحتلال بما أدى الى الاعتقاد بأن سلطات الاحتلال تحابيهم على حساب المصريين. وقد ساعد على ذلك أن الحكومة المصرية حاول فى عام ١٨٩٠ أن توقف تزايد عدد الأجانب فى الوظائف الدنيا بقصر التعيين فيها على المصريين ، وبتفضيلهم فى حالة التعيين فى الوظائف الأعلى ، ليكن كرومر تدخل فى الأمر وعدلت اللوائح بحيث أصبحت تقضى

بأن يعامل السوريون فى هذا المجال على قدم المساواة مع المصريين إذا كانوا قد ولدوا فى مصر أو مضى على إقامتهم بها خمسة عشر عاما .

ويعزو كرومر تذمر المصريين من السوريين المسيحيين إلى العامل الدينى. وقد يكون هذا فعلا أحد العوامل. لكن يلاحظ أن الأقباط المصريين كانوا يشعرون بنفس الاستياء ، كما أن هناك عوامل أخرى لهـــذا الاستياء[٥٩] . من ذلك أن السوريين المسيحيين كانوا ، هم واليونانيون ، يكونون فئة المرابين المكروهة والمنتشرة فى الريف المصرى . وكان بعضهم وكلاء لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والساعين من الأجانب إلى الحصول على عقود استغلال حين بدأ رأس المال الأجنبي يتدفق على مصر ويثير حسد ومخاوف المصريين[٦٠] . وكان بعضهم يعملون عملاء للاحتلال ، وآخرون أشد تحمساً للاحتلال من المحتلين أنفسهم ويبدون عداء سافرا للحركة الوطنية فى مصر من هؤلاء كان أصحاب جرائد المقطم والمشير فى الصحافة ، وكان منهم فى خدمة الحكومة المصرية عبد الله صفير رئيس البوليس البحرى ، وملحم شكور وكيل المخابرات الحربية وكان بعضهم يشغل وظائف عليا ، مما أثار حسد المصريين . من هؤلاء سابا باشا مدير عام مصلحة البريد ، وهوارى بك ومشاقة بك فى نظارة المالية ، وفريد بك بابا زوغلى فى نظارة الأشغال .

وقد تطورت سياسة كرومر فيما يختص باستخدام البريطانيين فى الحكومة المصرية تبعا للظروف ولوضع بريطانيا فى مصر . ففى عام ١٨٩٣ كانت سياسة كرومر تقوم على أنه لا غنى عن استخدام عدد صغير من كبار الموظفين الأوروبيين فى مصر ، والمقصود بالأوروبيين هنا البريطانيون . وكان يعتقد أن تعيينهم سيوجد إتجاهاً إلى استخدام أوروبيين فى المناصب الأدنى ، وهو عمل ضار . ويرى كرومر أن الحاجة قد تدعو إلى استخدام بعض صغار الموظفين الأوروبيين ، لكن يجب الاقلال من عددهم بالتدريج واستخدام

موظفين مصريين بدلا منهم . وكان يعتزم أن يستبدل مصريين بالأوروبيين فى المناصب العليا فى المستقبل[٦١] .

وقد تغيرت هذه السياسة فيما بعد إلى الاكثار من استخدام الموظفين البريطانيين ، حتى فى الوظائف الوسطى والدنيا كما رأينا فى الجداول السابقة رقم ٤ ٦ . وقد نتج هذا التغير عن عاملين : أحدهما مقاومة النفوذ البريطانى بوجه عام ، ومقاومة التغلغل البريطانى فى الإدارة المصرية بوجه خاص ، بعد الأزمة الوزارية فى يناير ١٨٩٣ ، وبعد عودة الحركة الوطنية إلى الظهور كعامل مؤثر على مسرح السياسة المصرية . أما العامل الثانى فهو تغير وضع الدولة المحتلة فى مصر ، إذ أخذ الاحتلال يتخذ صفة الدوام بعد إعادة فتح السودان عام ١٨٩٦ ، وبعد حادث فاشودة عام ١٨٩٨ ، وبعد الوفاق الودى عام ١٩٠٤ .

فى تقريره عن عام ١٨٩٨ لم يقل كرومر شيئاً عن إحلال المصريين محل الأوروبيين فى الوظائف[٦٢] . وفى تقريره عن عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ هاجم كرومر الموظفين المصريين ، مستنكراً فسادهم وتهربهم من المسئولية وعدم قدرتهم على الابتكار ، وقرر أن على الموظفين الأوروبيين أن يقودوا زملاءهم المصريين ، حتى لو كان هؤلاء الزملاء رؤساءهم[٦٣] . وقد أضاف كرومر إلى ذلك فى التقرير الأول قوله أن عدداً آخر من البريطانيين سيعين بمرور الوقت ، وكشف فى التقرير الثانى أمر نظام جديد تم وضعه لتعيين موظفين من خريجى الجامعات البريطانية فى وظائف الحكومتين المصرية والسودانية . بدأ هذا النظام عام ١٩٠٣ بتشكيل مجلس من كبار الموظفين البريطانيين فى كل من مصر والسودان ليقوم باختيار المرشحين لهذه الوظائف . وكان على هؤلاء المرشحين أن يدرسوا اللغـــة العربية فى بريطانيا قبل أن يذهبوا لاستلام أعمالهم .

وقد انهمر على المجلس سيل من طلبات المتقدمين للحصول على الوظائف، ١١٨ طلبا لشغل ١٢ وظيفة فى عام ١٩٠٤ ، ٢٢٠ طلباً لشغل ١٤ وظيفة عام ١٩٠٥[٦٤] . وقد تم تعيين معظم هؤلاء المستخدمين الجدد كمفتشين أو مساعدى مفتشين فى الداخلية والمالية . ولم يكن النظام الجديد يطبق فى حالة التعيين فى الوظائف العليا أو فى القضاء أو فى وظائف التدريس . ولم يكن العمل فى حاجة إلى بعض هؤلاء الموظفين الجدد، كما هو الحال فى تعيين رونالد ستورز [٦٥] ويقول الخديو عباس حلمى فى مذكراته عن هذه الفترة أن المصريين من خريجى جامعتى أكسفورد وكمبردج كان يصعب عليهم الحصول على وظائف فى الحكومة المصرية[٦٦].

كل هذه الظروف ، بعد ١٨٩٣ ، أدت إلى أن الوطنيين اعتقدوا أن سياسة الاحتلال قد اتجهت إلى إغراق الإدارة المصرية بالموظفين البريطانيين وإنشاء وظائف لهم ، بغض النظر عن الحاجة إليهم أو عدم وجود حاجة على الاطلاق. وكان إنشاء ذلك النظام الجديد لاستخدام البريطانيين ظاهرة خطيرة ، لأنها تعنى تنظيم وتزايد التغلغل البريطانى فى الإدارة واتخاذه صفة الدوام . وقد كررت الجرائد الوطنية التعبير عن استيائها من ذلك[٦٧] .

وقد اتبعت نفس السياسة فى السودان بعد إعادة فتحه ، فشغل البريطانيون المناسب العليا والوسطى واشتكى المصريون هناك من ذلك ، ومن تفضيل السوريين عليهم فى المناصب الدنيا[٦٨] .

(ج) الحكم الذاتى :

لم يكن الأمر بالنسبة للوطنيين أمر سلطة فى الإدارة أو أمر مناصب تشغل فقط ، بل كان وثيق الإرتباط بمطالبهم بجلاء القوات البريطانية وترك مصر لأهلها يحكمونها بأنفسهم .

كان التبرير الأخير الذي قدمه الجانب البريطانى لاستمرار احتلال مصر

هو إعطاء فسحة من الوقت لما قاموا به من اصلاحات لتثبت جذورها فى تربة مصر ، وتدريب المصريين على إدارة أمور بلادهم بأنفسهم بإيجاز ، جعل مصر قادرة على أن تقف على أقدامها لذلك كانت شكوى الوطنيين أن تزايد أعداد الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، واستحواذهم على السلطة فيها ، يحرم المصريين من أية فرصة لتحقيق الجلاء أو الحصول على حكم ذاتى[٦٩] بل أن بعض البريطانيين كانوا يرون خطأ السياسة المتبعة فى فى إدارة شئون مصر بموظفين بريطانيين ، وأشاروا إلى أن تلك السياسة جعلت المصريين أقل قدرة على حكم أنفسهم مما كانوا عند بداية الاحتلال[٧٠]

(د) عوامل أخرى :

هناك عوامل أخرى كانت مثار استياء الوطنيين و نقدهم . من ذلك المعاملة الخاصة التى كان يلقاها الموظفون الإنجليز بالمخالفة للتعليمات واللوائح . كانت التعليمات تقضى بأن يحصلوا فى العام على أجازة قدرها شهران بدون مرتب وشهر بنصف مرتب ويفصل من يتغيب منهم عن عمله أكثر من عام . لكن ذلك لم يكن يراعى فقد امتدت الأجازة لتصبح ثلاثة أشهر بمرتب كامل ثم أكثر من أربعة أشهر بمرتب كامل فى بعض الحالات ، واحتفظ بالمنصب خالياً لأكثر من عام فى بعض الحالات انتظاراً لعودة شاغله[٧١] .

وقد زار من الاستياء سلوك بعض الموظفين البريطانيين ، أو الموقف الذى اتخذوه فبعضهم لم يكن يوافق على سياسة كرومر ، وكان يبدى عطفه على المصريين صراحة ، لذلك سخط عليهم كرومر . فنيك Fenwick باشا مفتش عام البوليس فى عام ١٨٩٤ كان يجد أن يترك المصريون يكون أنفسهم ، فانتهز كرومر فرصة إعادة تنظيم نظارة الداخلية فى عام ١٨٩٦ وتخلص منه[٧٢] . وكان من نفس الرأى بيردوود الموظف بمصلحة المساحة عام ١٨٩٤ ، لذلك لم يسند إليه أي عمل هام ، وجمد مرتبه[٧٣] . أما وليم

ويلكوكس ، من كبار مهندسى الرى فى وزارة الأشغال ، فقد ألقى حديثاً فى أحد الأندية المصرية مس فيه نواحى سياسية على نحو اعتبره كرومر متعارضاً مع سياسة الاحتلال ، كما نصح المصريين بقراءة جريدة المؤيد والكتابة فيها ، فى وقت كانت المؤيد تقود المعارضة ضد الاحتلال . وكانت النتيجة تحذيراً له من كرومر (٧٤) ، ثم نقله من نظارة الأشغال لينتهى به المطاف فى الدائرة السنية . وكانت نظارة الأشغال محط أطماع المهندسين الساعين إلى الشهرة والمجد . أما زميله وليم جارستن المساير لسياسة كرومر ، فقد أصبح مستشار نظارة الأشغال فيما بعد .

ومن الأمثلة الأخرى ألونزو مونى ، العضو البريطانى فى صندوق الدين . كان مونى من محبذى الجلاء السريع ومنح المصريين حكماً ذاتياً وقد كتب مقالا يطرح فيه وجهة نظره . وحين اعترض كرومر على نشره طبعه مونى على شكل نشرة ليرفعها إلى لورد سولسبرى لكن محتويات المقال تسربت ، ونشرت فى إحدى الصحف الفرنسية فى مارس ١٨٩٦ (٧٥) ، مما دفع كرومر فى النهاية إلى المطالبة بسحبه (٧٦) وتم له ما أراد .

وقد أثر موظفون بريطانيون آخرون فى الموقف بطريقة عكسية ، وذلك باستغلال ممتلكات الحكومة أو سلطاتها لتحقيق منافع شخصية . من ذلك استعمال سفن الحكومة (الدهبيات) فى الرحلات إلى الوجه القبلى فى الشتاء مع الأصدقاء من السائحين الأجانب ، أو شراء أراضى من شركات تتعامل مع الإدارة التى يعمل بها الموظف . أو العمل كمندوبين لشركات التأمين وبنوك الرهونات على الأراضى (٧٧) . وقد اتهم آخرون فى مصلحة الجمارك بالارتشاء ، واضطر أحد كبار الموظفين فى مصلحة الصحة إلى الاستقالة بعد اتهامه بعدم الأمانة (٧٨) . وقد وصلت أخبار تلك التصرفات إلى الصحافة الوطنية .

وكانت الطريقة التي تم بها تعيين بعض كبار الموظفين البريطانيين مديرين لبعض الشركات الأجنبية عاملا فى اعتقاد الوطنيين أن هؤلاء الموظفين قد ضحوا بالمصالح المصرية . فقد تم تعيين الوين بالمر ، المستشار المالى أو رئيس نظار مصر الفعلى ، أول محافظ للبنك الأهلى المصرى بعد أن تفاوض وأتم صفقات بيع أراضى الدائرة السنية وإسناد بناء خزان أسوان لشركات أجنبية ، وإنشاء البنك الأهلى المصرى ، بما دفع إلى الاعتقاد بأن مصالح مصر قد ضحى بها فى هذه الصفقات . من ذلك أيضاً تعيين مستر هوكر — مدير مصلحة الملح — مديراً للشركة التى أخذت امتياز احتكار الملح من الحكومة المصرية ، وتعيين مستر فوستر - مفتش رى الوجه البحرى — مديراً للشركة التى اشترت من الحكومة تفتيش بسنديله فى الوجه البحرى(٧٩) .

يضاف إلى ذلك أن موقف الموظفين البريطانيين ككل ، فى أواخر عهد كرومر، من زملائهم المصريين كان له أثره الكبير فى انتشار روح الاستياء . فنتيجة لسياسة كرومر الجديدة أخذ يتزايد عدد صغار الموظفين البريطانيين . وكان هؤلاء أقل لباقة فى صلاتهم بزملائهم من المصريين عن الموظفين القدامى ، وأقل تعاطفاً . يضاف إلى ذلك أن وضع الدولة المحتلة تغير بعد فاشودة وبعد الاتفاق الودى مع فرنسا عام ١٩٠٤ ، بما أدى إلى أن أخذت سياسة الاحتلال اتجاه الاستعمار الحقيقى . هذان العاملان جعلا الموظفين البريطانيين يكونون فئة اجتماعية منغلقة على نفسها ، يكاد أن ينعدم أى اتصال اجتماعى بينها وبين المصريين ، الموظفين منهم وغير الموظفين . وقد تحصنوا اجتماعياً فى نادى الجزيرة الرياضى Gezira Sporting Club ونادى الترف Turf Club وكان يصعب على المصرى ، أياً كانت مكانته الاجتماعية أو درجة ثرائه ، أن يرتاد أياً من النادِيين . ويبدو أن كرومر لم يكن يستنكر هذا الاتجاه الجديد(٨٠) . بل أن هجوم كرومر الشديد على الموظفين المصريين فى تقريريه السنويين عن سنتى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ ، وقوله أن على الموظفين الأوروبيين أن يقودوا زملاءهم المصريين ، حتى لو كان هؤلاء الزملاء رؤساء لهم ، قد

شجع الموظفين البريطانيين على أن يتخذوا موقفاً متعالياً أكثر من ذى قبل، وأن ينظروا باحتقار إلى زملائهم ومرؤوسيهم من المصريين(٨١) . بهذه العقلية لم يكن بعضهم فى حاجة إلى أكثر من خطوة واحدة أخرى ليلجأ إلى إساءة معاملة زملائه ومرؤوسيه من المصريين . وقد تكررت الشكاوى من هذا النوع من المعاملة من دوجلاس دنلوب فى نظارة المعارف(٨٢)، ومن بعض الضباط الإنجليز فى الجيش المصرى(٨٣) .

هذه الظروف جميعاً ، جعلت الوطنيين المصريين فى أواخر عهد كرومر يعتقدون أن مصر يحكمها البريطانيون لصالح البريطانيين . وقد قال عباس حلمى فى مذكراته أن هذا الصنف الجديد من الموظفين البريطانيين قضى على نفوذ بريطانيا فى مصر(٨٤) .

٢ ــ سياسة الاحتلال فى التعليم

سببت سياسة كرومر فى التعليم كثيراً من التذمر . وقد تكررت الشكوى منها فى الجرائد الوطنية ، وفى مجلس شورى القوانين . بل وانتقدها بعض الكتاب البريطانيين(٨٥) .

اتخذت اللغة الإنجليزية تدريجياً وسيلة للتعليم فى المدارس الثانوية حتى أصبح التاريخ الإسلامى هو وحده الذى يدرس باللغة العربية فى عام ١٨٩٩ . بل أن اللغة الإنجليزية أصبحت وسيلة تعليم الجغرافيا والأشياء فى السنتين الإخيرتين من التعليم الابتدائى(٨٦) . وقد اعتبر الوطنيون ذلك وسيلة للقضاء على اللغة العربية وعلى شخصية الأمة(٨٧) . وقد تم توسع تدريجى فى تدريس اللغة الانجليزية فى المدارس الابتدائية حتى أصبحت تدرس فى السنة الأولى وكان رأى الوطنيين أن ذلك تم على حساب دروس القـــرآن واللغة العربية (٨٨) . كان هذا موضوعا حساساً ، وبوجه خاص بعد أن توقف

تدريس مبادى الإسلام فى المدارس الثانوية ، وبعد أن اتضح أن بعض الكتب الانجليزية التى تدرس فى تلك المدارس احتوت على معلومات ماسة بالإسلام وبالرسول وكان الوطنيون يرون أيضاً أن الاحتلال أهمل تدريس التاريخ والعمل على تنمية الشعور القومى(٨٩) . والحق أن الاحتلال كان يسير على سياسة تتعارض مع ذلك على خط مستقيم ، فقد اتبع نصيحة وزارة المستعمرات وأعد للمدارس الثانوية فى عام ١٩٠٥ مقرراً يتضمن عددا من الدروس عن المملكة المتحدة ، يصحبها عرض بالفانوس السحرى لشرائح عنها، وذلك «لتنمية الشعور بالإنتماء للامبراطورية» .لذلك فان بعض الصحف الوطنية هاجمت التعليم فى مدارس الحكومة ، وحضت الناس على إقامة مدارس خاصة (٩٠) . وقد طالب مجلس شورى القوانين ، فى تقريره على الميزانية لعام ١٩٠٧ ، بزيادة الاهتمام بتدريس القرآن والتاريخ الاسلامى، وبتدريس الدين فى المدارس الثانوية(٩١) .

وقد عبرت الجرائد الوطنية ، وبعض الكتاب المعاصرين ، عن شكاوى المصريين من السياسة العامة للاحتلال فى مجال التعليم . النقطة الرئيسية فى شكاواهم أن كرومر ضيق نطاق التعليم ، بالحد من الميزانية المخصصة له ، لأنه يعتقد أن الجهلة أسلس قيادا من المتعلمين . لقد ألغى مجانية التعليم بالتدريج فى مدارس الحكومة ، ورفع رسوم الدراسة ، وبذلك جعل من الصعب على الفقراء أن يحصلوا على قسط مناسب من التعليم . حد كرومر من التعليمين الثانوى والابتدائى وربطهما بحاجة الحكومة إلى الموظفين . وقد اعتبر الوطنيون تشجيع كرومر للتعليم الأولى فى الكتاتيب غير كاف وسطحيا ، وأن المقصود به تحويل الانتباه عن إهمال المراحل الأخرى من التعليم وكانوا يرون أن التعليم الأولى يجب أن يكون عاما وإجبارياً ، وينبغى أن تفرض ضريبة لتحقيق هذا الهدف . وقد اقترح مجلس مديرية المنوفية بالفعل فرض ضريبة للتعليم مقدارها خمسة مليمات عن الفدان ، لكن الاقتراح رفض ، بينما فرضت ضريبة مقدارها سبعة مليمات عن الفدان لإنشاء طرق

زراعية . وكانت الشكوى أيضاً أن المدرسين المصريين كانوا يتقاضون مرتبات ضئيلة ويلقون معاملة سيئة ، مما جعل التدريس مهنة غير مرغوب فيها ، وحد من التحاق الطلبة بمدارس المعلمين . وقد أدى ذلك إلى استخدام مدرسين إنجليز يتقاضون مرتبات مرتفعة(٩٢) .

أما مجلس شورى القوانين فقـــد تكرر انتقاده لسياسة الاحتلال التعليمية . ففى تقريره عن الميزانية لعام ١٨٩٥ عبر عن قلقه لإهمال التعليم ، وإغلاق بعض المدارس ، وقدم مقترحاته لعلاج الحالة(٩٣) . وفى تقريره عن الميزانية لعام ١٩٠٢ طالب بزيادة الميزانية المخصصة للتعليم ، وانتقد زيادة رسوم التعليم الابتدائى(٩٤) . وخلال مقابلة الأعضاء لولى عهد بريطانيا عند زيارته القاهرة فى عام ١٩٠٦ عبروا له عن أملهم فى أن تولى الحكومة التعليمين الابتدائى والعالى عناية أكثر . وكرروا التعبير عن ذلك فى تقريرهم عن الميزانية لعام ١٩٠٧(٩٥) . ويقرر كرومر بنفسه ، كما يقرر أحد كبار المسئولين عن التعليم ، أن الناس كانوا يواصلون مطالبة الحكومة بإنشاء مدارس ابتدائية وثانوية(٩٦) . وحين زار مصطفى كامل لندن عام ١٩٠٦ عقب دنشواى شرح للرأى العام البريطانى شكاوى المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية(٩٧) .

وقد عبر حافظ إبراهيم فى عام ١٩٠٧ عن استياء المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية ، بقوله مخاطبا كرومر :

يناديك قد أزريت بالعلم والحجا ... ولم تبق للتعليم يا لورد معهدا
وأنك أخصبت البـــلاد تعمدا ... وأجدبت فى مصر العقول تعمدا
قضيت على أم اللغـــات وأنه ... قضاء علينا أو سبيل إلى الردا

* * *

يناديك أين النابغون بعهدكم ... وأى بنـاء شامخ قد تجددا(٩٨)

وقد يكون من المناسب الآن أن نحاول تبين حقيقة هذه الشكاوى .

لقد بلغت نسبة ما أنفقته الدولة على التعليم فى المدة من ١٨٨٢ ١٩٠١ إلى جملة الانفاق العام فى تلك الفترة ٨٥٪ (٩٩) وهى نسبة بالغة الإنخفاض. حقيقة أن تلك النسبة ارتفعت بعد ذلك ، لكن ليس بنسبة زيادة الانفاق العام ، وليس بنسبة تزايد السكان .

الجداول التالية أرقام ٨ — ١٠ توضح الخطوط العامة لتطور التعليم . الجدول الأول يوضح أن ميزانيـــة الدولة للتعليم زادت بنسبة ٦٦٪ بين سنوات ١٨٨٢ ، ١٩٠٥ . تبدو هذه الزيادة ظاهريا أكبر من زيادة الإنفاق العام للدولة . لكن الحقيقة أنها أقل كثيراً من زيادة الإنفاق العام الحقيقى للدولة بعد استبعاد الجزء من الميزانية المخصص لسداد الجزية السنوية وأقساط الدين العام وفوائده . الجزء الخاص بالجزية ثابت ، أما الجزء الخاص بسداد أقساط الدين والفوائد فانه أخذ يتناقص من ٤٣٥٠٠٠٠ جنيه مصرى حسب قانون التصفية عام ١٨٨٠ إلى ٣٧٠٩٠٠٠ جنيه مصرى عام ١٩٠٥ . أما الزيادة فى عدد تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية والعالية فقد زاد فى نفس الفترة بنسبة ٣٤٪ تقريباً ، وهى نسبة تقل بكثير عن نسبة زيادة السكان بين ١٨٨٢ ، ١٩٠٧ التى بلغت حوالى ٦٥٪ .

ويلاحظ أن مجانية التعليم كانت بنسبة ٧٣٪ عام ١٨٨٢ ، لكنها ألغيت بعد الاحتلال . لذلك فمعظم الزيادة فى الميزانية المخصصة للتعليم تحولت إلى التعليم الأولى ، والتعليم الأولى الفنى ، والتعليم الفنى المتوسط . هذه الأنواع من التعليم حظيت بعناية كبيرة منذ ١٨٩٨ ، كما يتضح من الجدولين رقمى ٩ ، ١٠ . وقد ارتاح الناس إلى التشجيع الذى لقيته هذه الأنواع من التعليم ، لكنهم كانوا يريدون مزيداً منه ، وكانت مساهمتهم فى تشجيعه مساوية لمساهمة الدولة أحياناً .

(جدول رقم٨)

ميزانية الدولة المخصصة للتعليم ، وعدد التلاميذ الذكور الملتحقين بكل من التعليم الابتدائى والثانوى والعالى[١٠٠] .

السنة	عدد التلاميذ	ميزانية التعليم بالجنيهات المصرية	مصروفات الدولة بالجنيهات المصرية	نسبة المجانية
١٨٨٢	٦٦٥٨	٨٩٤٦٤	٨٤٠٣٩٦٨	٧٣
١٩٠٥	٨٩٠٣	١٤٩٣٠٠	١١٧٨٥٠٠٠	—[١٠١]

(جدول رقم ٩)

التعليم الأولى[١٠٢]

السنة	كتاتيب تتلقى إعانة وتخضع لتفتيش النظارة			كتاتيب تحت الإشراف المباشر	
	عدد الكتاتيب	عدد التلاميذ	الإعانة بالجنيه	عدد الكتاتيب	عدد التلاميذ
١٨٨٢	٣٠١	٧٥٣٦	٧٠	٥٥	٢٩٢٣
١٩٠٥	٤٨٥٩	١٤٥٦٩٤	١٣١٦٤	١٠٩	٦٦١٠

(جدول رقم ١٠)

عدد التلاميذ فى التعليم الفنى دون العالى ، والصناع تحت التمرين[١٠٣]

المدرسة	السنة					
	٩٠٠	٩٠١	١٩٠٢	١٩٠٣	١٩٠٤	١٩٠٥
مدرسة الصناع فى بولاق	٣٣١	—	٣٧٩	٣٧١	٣٩٢	٤٢٣
مدرسة الصنايع فى المنصورة ...	—	٢٦	٤٠	—	٦٩	٦٨
مصنع بولاق[١٠٤]	—	—	—	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠

ان الحقائق التى ذكرناها تشير إلى أن سياسة الاحتلال فى السنوات المذكورة كانت تتسم بالتقتير الشديد فى الانفاق على التعليم ، وبوجه خاص على التعليم الابتدائى والثانوى والعالى .

لم يكن لكرومر سياسة تعليمية محددة قبل عام ١٨٩٠ ، فقد كان همه منصرفا إلى علاج العجز فى الميزانية والخروج بمصر من حالة الإفلاس ، فخفضت ميزانية التعليم بنسبة كبيرة وأغلقت بعض المدارس . ثم أخذت سياسته التعليمية تتشكل تحت تأثير عوامل أساسية ثلاثة هى : الرابطة القوية بين التعليم وحاجة الحكومة إلى الموظفين ، والحركة الوطنية الناميـــة وانتشارها بين المتعلمين ، وتطور مصر الاقتصادى .

فى عام ١٨٩٢ بدأ تطبيق نظام للوظائف يقضى بألا يتعدى حملة الشهادة الابتدائية الدرجات الدنيا من الوظائف ، بينما يسمح لحملة شهادة التعليم الثانوى بالوصول إلى الدرجات العليا(١٠٥) . لكن هذا النظام أهمل بعد ذلك وأصبح كل من الفريقين يلقى نفس المعاملة تقريباً . وقد أدى هذا إلى تناقص الاقبال على التعليم الثانوى(١٠٦) . وفى عام ١٩٠١ زيدت رسوم التعليم الابتدائى ، للحد من الاقبال المتزايد عليه ، كما تقرر أن موظفى الحكومة من حملة الشهادة الابتدائية لا يكون لهم الحق فى تولى وظائف يتجاوز مرتبها عشرة جنيهات فى الشهر . وقد قرر كرومر بوضوح أن الغرض من هذه الإجراءات كان صرف التلاميذ عن المدارس الابتدائية وتوجيههم إلى الكتاتيب ثم المدارس الصناعية ليصبحوا صناعاً(١٠٧) .

وفى تقريره عن عام ١٩٠٢ ذكر كرومر النقاط الأساسية الأربعة لسياسته التعليمية(١٠٨) . أولا رفع مستوى التعليم بين الجماهير عن طريق التعليم الأولى . ثانياً تكوين خدمة مدنية تتميز بالكفاءة عن طريق إتباع سياسة بعيدة المدى ترمى إلى تكوينها بالكامل من موظفين حاصلين على

شهادة التعليم الثانوى . أما النقطة الثالثة فكانت العمل على الحد من الإقبال على وظائف الحكومة عن طريق تحويل جانب من التلاميذ إلى التعليم الأولى الصناعى . وهذا يقودنا إلى النقطة الرابعة ، وهى تشجيع التعليم الصناعى . تلك النقطة الأخيرة فرضت نفسها على كرومر بشكل أكبر حين تزايدت سرعة تطور مصر الاقتصادى نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عليها منذ ١٨٩٨ ، وتزايد الانفـــاق الحكومى . هذا التطور أبرز الحاجة إلى العمال المهرة[١٠٩]. وقد قرر كرومر فى تقريره عن عام ١٩٠٥ أن سياسته كانت تستهدف جعل مدارس التعليم الحديث (الابتدائى والثانوى والعالى) مكتفية ذاتيا من ناحية تمويلها ، وتوجيه موارد الدولة لترقية التعليم الأولى والتعليم الصناعى[١١٠] .

تلك سياسة لا بأس بها من حيث المبدأ ، فيما عدا نقطة الحد من التعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، لأنها بذلك تعنى تكوين فئات من الصناع والكتبة بغير مهندسين أو مديرين . وقد بدت نتائجها فى نمو الشريحة الوسطى من الموظفين الأوروبيين والبريطانيين كما سبق أن رأينا . وكان كرومر قد قال فى عام ١٨٩١ أنه « لو قدر لسياسة (مصر للمصريين) أن تنفذ فلن يكون ذلك إلا بتعليم الأجيال الناشئة من المصريين بالتدريج إلى المستوى الذى يمكنهم من أن يشغلوا ... المناصب العديدة التى يشغلها الأوروبيون الآن فى الإدارة »[١١١] . لكن ذلك الاتجاه نحو سياسة تعليمية رشيدة تغير ، كما تغيرت سياسة استخدام كل من المصريين والأجانب فى الحكومة ، نتيجة لنمو الحركة الوطنية .

فى عام ١٨٩٥ كان كلنتون دوكنز وكيلا لنظارة المالية ، وعضوا فى مجلس التعليم الأعلى . وقد كتب حينئذ إلى مانر يتنبأ بما يمكن أن يحدث فى المستقبل، بما يوضح اتجاه تفكير المتصلين بالتعليم من رجال الاحتلال ، قال « ستتصاعد صيحة (مصر للمصريين) ، وستوجد تلك الطبقة المتذمرة

من أنصاف المتعلمين التى نسرع بتفريخها هنا ، ونتيجة لهذين العاملين ستنشأ متاعب برلمانية»[١١٢] . والمقصود بمتاعب برلمانية تلك التى يتوقع أن تواجه حكومته فى البرلمان البريطانى حين يتزايد مد الحركة الوطنية . وقد أثبتت الأيام صدق نبوءته على أية حال .

أما كرومر فقد ردد تلك الأفكار نفسها حين كتب فى العام التالى يقول « ان نتائج ما يعرف أحياناً بالتعليم الثانوى وأحياناً بالتعليم العالى فى الهند وفى مصر متماثلة . فالمدارس تخرج أعدادا من أنصاف المتعلمين شديدى الاعتداد بأنفسهم ، وهم جميعاً يريدون العمل الحكومى ، ولما كان من المتعذر أن يحصلوا جميعاً على وظائف حكومية ، فان عدداً كبيراً منهم يتحول إلى ديماجوجيين . هذه نتيجة يتعذر تجنبها ، فلا يمكن أن نغلق معاهد التعليم العالى ، لكن يمكن أن نفعل شيئاً للحد من جهل الجماهير وسذاجتها بما لا يجعلها فريسة سهلة للديماجوجيين . لذلك فأنا أحبذ العمل على تقدم التعليم الابتدائى فى خط مواز لتقدم التعليم الثانوى . وأنا أقصد بالتعليم الابتدائى هنا العمليات الحسابية الثلاث (الجمع والطرح والضرب) باللغة الوطنية ، ولا شى أكثر من ذلك »[١١٣] . من الجلى أنه يقصد بالتعليم الابتدائى هنا التعليم الأولى فى الكتاتيب .

يتضح من هذا أن المصريين كانوا على حق فى شكاواهم من سياسة كرومر التعليمية ، وفى ارتيابهم فى نواياه من وراء هذه السياسة . وقد اتبع كرومر سياسة أكثر سخاء تجاه التعليم فى عام ١٩٠٦ ، ففتحت مدارس جديدة ، وزيدت ميزانية التعليم لعام ١٩٠٧ إلى أكثر من الضعف لكنها إجراءات تأخرت بعد أن تزايد التذمر ، وبعد أن وقع حادث دنشواى . ويغلب أنه اتخذها بضغط من الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى ، أكثر منه استجابة لضغط الرأى العام المصرى .

٣ ـ سياسة الاحتلال السودانية

عناصر تلك السياسة هى : إعادة فتح السودان ، وفرض اتفاقية السودان، وطريقة حكم تلك البلاد بعد الفتح . وقد أثارت سياسة الاحتلال السودانية شعوراً عميقاً بالاستياء فى السودان ، وفى الجيش المصرى ، وفى مصر. وكان تمرد أورطتين سودانيتين من الجيش المصرى فى أم درمان فى يناير ١٩٠٠ نوعا من التعبير عن هذا الاستياء . وقد قرر كل من كرومر وونجت — سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان حينئذ — أن التمرد نتيجة مؤامرة دبرت فى القاهرة ، وأنه ما كان ليحدث دون تشجيع من الخديو عباس حلمى. يضاف إلى ذلك أن كرومر أكد أن من أسباب التمرد التقتير على الجيش من الناحية المالية ، وشدة كتشنر سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان قبل ونجت. وقد قبل فيليب ماجنوس فى سيرته عن كتشنر وجهة النظر تلك(١١٤). لكن الحقائق التالية عن التمرد تلقى عليه ضوءاً آخر يجعله يبدو كثورة عرابية صغيرة تحركت فيها هاتان الأورطتان وحدهما، فالخلفية السياسية للتمرد قائمة ، والاستياء فى الجيش وفى مصر موجود لكن موقف كل من الخديو وكبار ضباط الجيش والطبقة العليا فى مصر اختلف عنه أيام الثورة العرابية . وقد فشل التمرد ، وقدم الاحتلال بعض الترضيات للجيش ، لكن الاستياء فى مصر استمر وتزايد.

الاستياء فى السودان :

أدى إلى هذا الاستياء بيروقراطية كتشنر ، أول حاكم عام للسودان بعد إعادة الفتح ، وطريقة الشدة التى كان يتبعها فى إدارة الأعمال المدنية. وقد تأثر الناس أيضاً بالمقاومة التى أبداها الخليفة بعد هزيمته ، والثورة التى قام بها سودانيون آخرون ، والقسوة التى اتبعت فى معاملتهم أو القضاء عليهم(١١٥) . يضاف إلى ذلك القيود التى فرضها كتشنر على التجارة مما أدى إلى انتشار

المجاعة فى أم درمان وفى جنوب السودان[١١٦] . ولا يقل عن ذلك أثراً فى إثارة الاستياء التعجل فى تجنيد أعداد كبيرة من السودانيين من داخلية البلاد أو من بقايا جيش الخليفة . وكان ذلك يتم فى كثير من الأحيان ضد رغبتهم[١١٧] . وكان الهدف من ذلك ملء الفراغات فى الجيش نتيجة المعارك المتوالية ، وزيادة أعداد الجند السودانيين فى الجيش المصرى .

تلك كانت بعض العوامل التى أدت أيضا إلى تمرد الجند السودانيين الذين كانت تتكون منهم الأورطتان المتمردتان . وقد هاجمت الصحافة المصرية تلك السياسة ، وبخاصة العمل على زيادة الجند السودانيين ، إذ اعتبرته نقطة البداية فى تنفيذ خطة ترمى إلى إنشاء قوة سودانية منفصلة تستخدم ضد مصر فيما بعد[١١٨] . ولم تكن شكوك المصريين تلك دون أساس من الحقيقة ، فقد اقترح كتشنر فى عام ١٩٠٢ تكوين قوة من السودانيين[١١٩] .

التذمر فى الجيش المصرى :

يمكن تتبع هذا التذمر ، فى عهد عباس حلمى ، إلى عام ١٨٩٣ ، حين اتصل الضباط المصريون بعباس وشكوا إليه ضآلة مرتباتهم ، والقيود الموضوعة على ترقياتهم ، وسوء معاملة رؤسائهم الإنجليز لهم . وقد استاء الضباط المصريون من زيادة جيش الاحتلال فى ذلك العام بعد الأزمة الوزارية ، وقربهم هذا من الخديو[١٢٠] ويغلب أن جمعية المودة السرية التى كانت تضم ضباطاً من الجيش المصرى، قد كونها محمد ماهر باشا بالتعاون مع الخديو فى عام ١٨٩٣ . كانت لجنتها المركزية فى القاهرة، ولها فروع فى المدن التى بها حاميات مصرية ، وبخاصة فى وادى حلفا وسواكن وأم درمان . وقد اتخذ الخديو وضع رئيس الجمعية التى كانت على اتصال مباشر بالمعية عن طريق أحمد شفيق وقد رفع عدد من أعضاء الجمعية يغلب أن يكونوا هم مؤسسوها ، ملتمساً إلى الخديو يقولون فيه أن هدفهم هو تحرير الوطن. هذا يوضح الأساس السياسى

لشعورهم بالظلم وسخطهم على الاحتلال . وقد استمرت الجمعية قائمة إلى ما بعد التمرد فى أم درمان(١٢١) .

جاء فتح السودان بعد ذلك ، وظهرت المسألة السودانية ، فقوى الشعور القديم بالظلم ، وزاد نتيجة الاعتقاد بوقوع مظالم جديدة . وهكذا تزايد الشعور بالغبن ، وبخاصة بعد أن أصبح المصريون أكثر ثقة بأنفسهم بعد انتصاراتهم فى السودان ، وأكثر يقيناً بحقوقهم فيه بعد ما ضحوا فى فتحه .

لقد قاسى الجيش المصرى كثيراً خلال عملية الفتح ، وبعدها ، بسبب سياسة التقتير الشديد التى اتبعها كتشنر ، فلم يكن أفراد الحملة يحصلون على القدر الكافى من الغذاء أو الكساء . ويقول كلنتون دوكنز أن « الجنود لم يكن لديهم ملابس أو أحذية ، وأنهم دخلوا دنقلة فى أسمال بالية » . ووصف معاملة الجيش خلال عملية الفتح بأنها كانت أقرب إلى « سوق فريق من العبيد» ، أما الجنرال جرنفيل قائد جيش الاحتلال حينئذ ، فقد بحث موضوع التموين والمعدات ، وكتب يقول أن القوات ليس لديها ما يكفى من معدات وأغطية وأحذية . وقرر جرنفيل أنه تلقى رسائل بدون توقيع يشكو مرسلوها مما يقاسيه أفراد الحملة . كان على القوات أن تقطع مسافات شاسعة سيراً على الأقدام فى جو السودان ، لعدم كفاية وسائل النقل ، وكان الجنود هم الذين قاموا بمد سكة حديد السودان خلال الحملة(١٢٢) وقد أدت قلة وسائل النقل لدى الحملة إلى نقص الخدمة الطبية ، وإلى عدم قبول مساعدة الصليب الأحمر فى هذا المجال بعد موقعة العطبرة(١٢٣) .

وقد اتبعت نفس السياسة بعد هزيمة الخليفة عبد الله فى معركة أم درمان (كرري)، فكان الجند هم الذين قاموا بإزالة أنقاض الخرطوم ، وبناء سراى الحاكم العام .

ولم يقتصر الأمر على الإرهاق ، بل تعداه إلى سوء المعاملة والإهانة ،

فبعض صغار الضباط الإنجليز الذين انضموا إلى الجيش أثناء الحملة أساءوا معاملة الجند ، بل وأساءوا معاملة زملائهم من المصريين ، وكانوا ينظرون إليهم باعتبارهم « كائنات منحطة » . وقد كتبت الجرائد الوطنية عن حالات أهانوا فيها الضباط المصريين ، واعتدوا عليهم بالضرب . ولم يقتصر الأمر على الإهانة الفردية ، بل امتد إلى الإهانة الجماعيـــة ، إذ كان الكثير من عمليات النقل والانتقال تتم عن طريق النيل ، وكانت المراكب المستخدمة تحتوى كل منها على دورة مياه واحدة كان استعمالها مقصوراً على الضباط الإنجليز(١٢٤) .

يضاف إلى ذلك أن العدد الكبير من الضباط البريطانيين المعينين فى الرتب العليا والوسطى كان فى حـــد ذاته مثار استياء الضباط المصريين(١٢٥) . فبالإضافة إلى الوظائف التى شغلوها ، فإنهم حدوا من فرص الترقية أمام المصريين . ولم تترك سياسة كتشنر متنفسا للضباط المصريين عن طريق العمل فى الوظائف المدنية فى السودان ، فقد كان يعتقد أنهم متذمرون ومتآمرون ولا يمكن الوثوق بهم ، وكان يرى أنه « ينبغى ألا يترك للسودانيين أى مجال للشك فى أن البريطانيين هم الذين يحكمون السودان »(١٢٦) وعلى هذا فقد شغل البريطانيون مناصب الإدارة المركزية فى الخرطوم ، وتولوا مناصب المديرين والمفتشين فى الأقاليم(١٢٧) . وقد شرح ونجت لكرومر ، فى عام ١٩٠٦ ، قضية الضباط المصريين بقوله أنهم « ليس لهم مستقبل ، فيما عدا حوالى ٥ ٪ منهم ، فكل الرتب العليا تقريبا يجب أن يشغلها ضباط بريطانيون . . . لهذا فإن غالبية الضباط المصريين يحالون إلى الاستيداع وهم صغار السن نسبيا ومتلئين حيوية . يضاف إلى ذلك أنهم يحالون إلى الاستيداع فى رتب صغيرة نسبيا ، ويحصلون بالضرورة على معاش صغير . . . إنه مما يشرف الضابط المصرى أنه يقوم بعمله على الوجه الأكمل بينما لا ينتظره مستقبل يرضى عنه »(١٢٨) .

كانت تلك عوامل كافية للتذمر ، لكن تصرفات كتشنر أضافت عوامل جديدة مما أدى إلى قيام التمرد فى النهاية . فقد قطع بدل الميدان عن الضباط المصريين ليزيد من مرتبات زملائهم الإنجليز . وحين إضطر إلى إعادته استصدر تنظيمات جديدة مست مرتبات الضباط المصريين ومعاشاتهم بطريقة أضرت بهم(١٢٩). وحين اتصل الضباط بالخديو عبر لهم عن عطفه عليهم .

وتقول المؤيد أن الضباط قدموا إلى السردار باسم الجيش شكاواهم ومطالبهم إلى جانب مطالبهم الخاصة بالمعاش والبدلات والأجازات . طلبوا أن يكون لكبار الضباط المصريين نصيب يعادل نصيب الضباط الإنجليز فى المناصب العليا فى السودان ، حتى تتاح لصغار الضباط فرصة الترقى ، كما طالبوا بأن يحرم على الضباط الإنجليز إهانة الضباط المصريين . وقد ذكرت الجريدة أموراً أخرى ذات طابع سياسى لم ترد فى ملتمس الضباط ، لكن من الواضح أنها نبعت منهم . قالت أن السردار أمر بإنشاء فصيلتين من الفرسان السودانيين ، وأنه يعتزم أن يزيد من أعداد السودانيين فى الجيش إلى ٢٠ ألفاً (١٣٠) . هذا ، بالاضافة إلى ترقية بعض الضباط السودانيين من تحت السلاح ليحلوا محل الضباط المصريين فى الأورطة السودانية ، يوضح مخاوف المصريين من تكوين قوة سودانية منفصلة(١٣١) .

وقد أشارت كل من اللواء والمؤيد إلى عوامل سياسية أخرى لاستياء الضباط : قالتا أن الضباط المصريين قد ضحوا بالكثير لإعادة السودان إلى أمه الحزينة، مصر . لذلك فقد شعروا بأنهم أهينوا حين وقعت إتفاقية السودان، تلك الإتفاقية التى جعلت السودان ملكية مشتركة بين مصر وبريطانيا ، وحين أسندت المناصب العليا فى السودان إلى ضباط بريطانيين ، ولتهدئة الضباط المصريين قال لهم كتشنر أن العلم البريطانى رفع على الخرطوم حداداً على غوردون(١٣٢) .

لتلك العوامل السياسية للتذمر أهمية توضحها بعض الحقائق : من ذلك أن الخديو حاول فى فبراير ١٨٩٩ أن يرسل أحد ياورانه إلى الخرطوم للإتصال بالضباط(١٣٣) . ويغلب أنه فعل ذلك لتهدئتهم وليوضح لهم العوامل التى دفعته إلى قبول اتفاقية السودان . ولاشك أن تلك الاتصالات كانت من عوامل إرتياب الجانب البريطانى فى صلة عباس بالتمرد . من ذلك أيضاً مايتضح من الوثائق البريطانية من أن التمرد كان نتيجة خطة اشترك فى وضعها كبار الضباط المصريين وصغارهم ، وتقوم على إعتقال الضباط البريطانيين ثم الزحف على مصر أو الإتصال بالخديو وانتظار أوامره . وقد شجع الضباط المصريين على ذلك مالقيته بريطانيا من هزائم فى الترانسفال . وقد ساعد على إنضمام الجنود السودانيين إليهم — عندما بدأ التمرد — أن غالبيتهم كانوا فى جيش الثورة المهدية قبل موقعة أم درمان (كررى) وهم لذلك أكثر إرتباطاً بالضباط المسلمين ، كما جذبهم إلى التمرد الإشاعات التى إنتشرت بأنهم سيرسلون إلى جنوب أفريقيا لمحاربة البوير ، أما الضباط السودانيون ، خريجو المدرسة الحربية ، فقد انخذوا جانب زملائهم المصريين .

لكن نقل كتشنر إلى جنوب أفريقيا فى ديسمبر ١٨٩٩ جعل كبار الضباط المشتركين فى تدبير الخطة يترددون ، فقد كانت سياسة كتشنر ومعاملته لهم عاملا أساسياً فى اشتراكهم فيها(١٣٤) . لكن عوامل استجدت دفعت الضباط إلى استعجال تنفيذ مااعتزموه ، مما ساعد على فشل التمرد . من ذلك إرسال مدافع المكسيم الخاصة بالجيش المصرى وبعض ذخائره إلى جنوب أفريقيا وانتشار إشاعات بقيام إضطرابات فى القاهرة ، يضاف إلى ذلك أن ما كسويل باشا ، القائم بعمل السردار ، أحس باحتمال قيام الجيش بحركة ، فأصدر أوامره بسحب الذخائر من الجند . وكان رد الفرقتين السودانيتين على ذلك استرداد الذخيرة وقيام التمرد(١٣٥) .

حصل الجيش على بعض الترضيات فى المعاملة المالية بعد القضاء على التمرد لكن العوامل السياسية التى ساعدت على التمرد بقيت كما هى، فاستمر السودانيون يرقون من تحت السلاح ليحلوا محل الضباط المصريين فى الفرق السودانية ، وحين خفض عدد الجيش فيما بعد أصاب التخفيض الفرق المصرية فقط(١٣٦). وقد استمر حكم السودان قسمة بين مصر وبريطانيا ، وهى قسمة ضيزى ، واستمر البريطانيون يحتكرون الوظائف العليا فيه . وهذا ساعد على استمرار التذمر فى مصر من الوضع القائم فى السودان .

التذمر فى مصر :

لقد تأثر الكثيرون فى مصر من المتاعب التى صادفها الجيش المصرى فى السودان ، ومن سوء المعاملة التى لقيها أفراد الحملة. وقد تأثروا كذلك بنفس العوامل السياسية التى أشرنا إليها . فى أول الأمر كان عباس والوطنيون متحمسين لإعادة فتح السودان لكنهم فقدوا هذا الحماس بعد أن خسر عباس معاركه الأولى مع كرومر وزادت السيطرة البريطانية فى مصر . يضاف إلى ذلك أنهم أصبحوا شديدى الارتياب فى نوايا بريطانيا بعد عقد الاتفاقية الانجليزية الكنغولية فى عام ١٨٩٤ ، وبعد أن احتلت إيطاليا كسلا . فى هذه الظروف إعتقد عباس والوطنيون أن إعادة فتح السودان ستكون لصالح بريطانيا ، وستكون الخطوة الأولى لإنشاء إمبراطورية بريطانية فى أفريقيا تماثل الإمبراطورية البريطانية فى الهند . بل أنهم اعتقدوا أن هناك خطراً على مصر فى إعادة فتح السودان ، إذ سيطيل من عمر الاحتلال البريطانى فيها . يضاف إلى ذلك ، أنهم كرهوا أن يجبروا على شن الحرب فى وقت غير مناسب لهم لمساعدة إيطاليا بعد هزيمتها فى معركة عدوة . لذلك فقد عارضوا حملة دنقلة(١٣٧) .

وقد تزايد استياء الوطنيين حين اشتركت الأموال البريطانية والجنود البريطانيون فى حملة الغزو ،فقد أدركوا أن ذلك لن يكون بدون مقابل[١٣٨]، وقد تحققت مخاوفهم حين عقدت اتفاقية السودان . وقد اعتبروا أنه ليس من العدل فى شىء أن تصبح بريطانيا شريكا فى السودان ، بل والشريك الأكبر ، فى مقابل المساعدة القليلة التى يعتقدون أنها فرضتها على مصر ، واعترضوا على حق حكومتهم فى توقيع الاتفاقية[١٣٩] . وقد تزايد الشعور بالظلم والاستياء نتيجة السياسة التى اتبعت فى حكم السودان بعد الفتح ، إذ تولى الشريك الأكبر مهمة إصدار الأوامر وأخذ يجنى المغانم ، وأصبح على الشريك الأصغر أن يقنع بدفع التكاليف[١٤٠] .

وقد عبر الشاعر حافظ إبراهيم عن هذا الاستياء فى عام ١٩٠٧ حين قال مخاطبا كرومر :

ووافيت والقطران فى ظل راية فمازلت بالسودان حتى تمردا
فطاح كما طاحت مصوع بعده وضاعت مساعينا بأطماعكم سدا

وعبر الشاعر أحمد الكاشف عن آراء مماثلة[١٤١] .

وقد استاء الرأى العام الإسلامى من اشتراك قوات بريطانية فى عملية الفتح بل أن بعض الصحف الصغيرة ذهبت إلى حد إبداء العطف على الخليفة عبدالله التعايشى[١٤٢] . وزاد من هذا الاستياء تلك الجهود القوية التى بذلها المبشرون لمد نشاطهم إلى السودان ، وقد نجحوا فى دخول السودان الجنوبى فيما بعد . فى هذه الظروف كان إنشاء كلية غوردون عاملا آخر أثار المخاوف، إذ نشأ اعتقاد بأن السودان سيقع تحت ضغط ثقافى ودينى مسيحى[١٤٣] .

أشرنا فيما سبق إلى سياسة استخدام المصريين فى وظائف السودان ، وما أثارته تلك السياسية من تذمر . أما من الناحية الاقتصادية والمالية فقد

عانت موارد مصر ومشروعاتها العمرانية نتيجة العبء الباهظ الذى فرضه عليها فتح السودان فتوقفت عملية تخفيض الضرائب التى كانت الحكومة قد شرعت فعلا فيها ، وأجلت مشروعات ضرورية ، كمشروعات الرى والمشروعات الصحية(١٤٤) . وجمع الصناع بالقوة لسد مطالب الجيش من اليد العاملة ، ولم يمنحوا أجورا مناسبة(١٤٥) . بل إن المسجونين أرسلوا إلى السودان للاشتراك فى مد السكة الحديد(١٤٦) .

وقد استمرت موارد مصر تعانى ارهاقا بسبب السودان بعد الفتح . وكان الوطنيون يرون أنها لم تلق سوى الإجحاف فى هذا المجال ، فمع أن بريطانيا أخذت لنفسها دور الشريك الأكبر فى حكم السودان ، فإن الخزانة المصرية هى التى كان عليها أن تسد عجزا فى ميزانيته قارب النصف مليون جنيه سنوياً . وقد اعترف كرومر أن هذا وضع يخلو من العدالة(١٤٧). ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد كانت موارد السودان فى حاجة إلى انعاش وتنمية بعدما أصابها من كساد وبوار فى فترة الثورة المهدية وحروبها . وقد فشل كرومر فى بيع سكة حديد السودان ، وفى اقناع الحكومة البريطانية بأن تضمن قرضا يعقده للسودان(١٤٨) . لذلك لجأ إلى موارد مصر ثانية فاعتبرها هى والسودان وحدة مالية ، ورأى فى عام ١٩٠١ أن فترة الانفاق الحكومى الكبير ، على المشروعات الكبرى ، فى مصر قد قاربت على الانتهاء ، وأن إيرادات الحكومة المصرية ستزيد على مصروفاتها ، وأن جانبا من أموال مصر ينبغى أن يحول إلى مشروعات التنمية فى السودان(١٤٩) . وكانت نتيجة هذه السياسة أنه حتى نهاية عام ١٩٠٦ كانت مصر قد أسهمت بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى المشروعات العامة فى السودان ، معظمها مشروعات سكك حديدية ومشروعات رى لمزارع القطن(١٥٠) . يضاف إلى ذلك أن تجارة السودان أخذ اتجاهها يتركز بالتدريج على طريق البحر الأحمر مستخدمة خط سكة حديد بربر سواكن الجديد ، الذى أنشىء بأموال

مصرية . بينما بقيت سكة حديد مصر وسكة حديد السودان منفصلتين . وكان رأى الوطنيين فى مصر فى هـذه السياسة الاقتصادية أنها استخدام لأموال مصر فى مشروعات تخدم المصالح البريطانية فى السودان وتضر بمصالح مصر نفسها . وكانوا يرون ، علاوة على ذلك ، أن هـذه الأموال لازمة فى مصر للصرف على الاصلاحات المعطلة واللازمة فى التعليم والصحة والرى والسكة الحديد ، ولتخفيف أعباء الضرائب . وكان كرومر يقدر هـذا المنطق ويتفهمه(١٥١) ، لكنه واصل السير على تلك السياسة .

وكانت سياسة التجنيد ، بسبب الاعداد لفتح السودان ، عاملا آخر لتذمر قطاع له أهميته من المصريين هم سكان المدن . فقبيل الفتح طبق نظام التجنيد الاجبارى على سكان المدن ، وهو إجراء أثار استياءهم ، فقـد كان نظام التجنيد سيئا وفاسدا . كان على المجند أن يقضى ست سنوات فى الجيش النظامى ، وخمس سنوات فى البوليس أو أية مصلحة أخرى وأربع سنوات فى الاحتياط . وقد جعلت الحرب المجندين يشعرون بعبء هذا النظام . ومع ذلك فان هذه التعليمات لم تكن دائمـة الاتباع ، فكان المجندون يدعون إلى الخدمة أحيانا بعد تسريحهم ، وكان السودانيون فى مصر يقبض عليهم ويجبرون على دخول الجيش . وقد تم تعديل قانون التجنيد فيما بعد ، حين شعر المسئولون بما أثاره من استياء ، لكنه لم يحدث إلا بعد أن قاسى منه الناس كثيراً(١٥٢) .

تلك كلها عوامل جعلت الوطنيين يرون أن المصريين عانوا الكثير بسبب حملة لم يكونوا يريدونها ، وأنهم استمروا يعانون بعدها ، ومع كل هذا فقد فقدوا السودان بسبب أطماع بريطانيا .

٤ ــ سياسة الاحتلال الاقتصادية والمـالية

لا جدال فى أن كثيرا من المصريين كانوا يقدرون اصلاحات الاحتلال التى مست الجانب المـادى من حياتهم ، كالرى والصرف والمواصلات . وقد

حاولت جريدة المؤيد أن تقيم انجازات كرومر بعد استقالته فى عام ١٩٠٧، فقالت أن اعتبارها شرا كلها يجافى العدالة واعتبارها خيرا كلها يعتبر نفاقا . لقد قدم لمصر خـــدمة كبرى باصلاحاته المالية ، وقام بالكثير فى سبيل رخائها المادى . لكن لا جدال فى أن موارد البلاد ساعدته على ذلك .وبعد ذلك انتقدت المؤيد سياسة كرومر التعليمية(١٥٣) . وقد أشارت الصحف الوطنية إلى أن كرومر فيما قام به من اصلاحات مادية كان يتابع خطوات خطاها محمد على واسماعيل من قبل .

لكن الرخاء المادى ، فى تقدير الوطنيين ، لم يكن بديلا عن الاستقلال أو الحكم الذاتى ، كما شابت السياسة الاقتصادية عيوب انتقدوها .

لقد اعتقد الوطنيون أن الاحتلال قام باستغلال مصر ماليا وأساء توجيه مواردها المالية . رأوا أنه ليس من العدالة فى شىء أن يرزح المصريون تحت مذلة احتلال كريه ، وأن يدفعوا تكاليف القوات البريطانية المحتلة أيضا ، وقد أثار كل من مجلس شورى القوانين والصحف الوطنية هذا الموضوع عدة مرات(١٥٤) . وكان يمكن لمصر أن تحول دينها من دين بفائدة ٤ ٪ إلى دين بفائدة ٣ ٪ فى عام ١٩٠٥ ، وبذلك توفر حوالى نصف مليون جنيه سنويا(١٥٥) . لكن توقيع الاتفاق الودى مع فرنسا عام ١٩٠٤ ترتب عليه منعها من ذلك لمدة تتراوح بين ٥ أو ٧ سنوات . وهكذا تمت التضحية بمصالح مصر فى سبيل تحقيق أغراض هى أيضا ضارة بمصر .

من عوامل استياء الوطنيين وغيرهم من ملاك الأراضى والمستثمرين تدفق رأس المال البريطانى والأوروبى على مصر بعد عام ١٨٩٧ ، بما أدى إلى زيادته من ٧,٣٢٦,٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٨٩٢ إلى ٢٦,٢٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٠٢ وإلى ٨٧,١٧٦,٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٩٠٧ . وقد أثارت هذه الزيادة الكبيرة مخاوفهم بوجه خاص لأن رؤوس الأموال تلك،

بالإضافة إلى رؤوس الأموال المحلية (والمقصود بالمحلية هنا رؤوس الأموال اليهودية والجاليات غير المصرية) كانت تكون معظم رأسمال شركات الأراضى وبنوك الرهونات وكان رأس المال هذا بدوره يكون ٣/٤ مجموع رأس المال المستثمر(١٥٦) ومما زاد من هذه المخاوف أن الأراضى المملوكة للأجانب أخذت تتزايد من ١٨١ر٢٢٥ فدانا فى عام ١٨٨٧ ، إلى ٤٠٩ر٥٥٤ فدادين فى عام ١٩٠١ ، إلى ٢٢٦ر٦٦٥ فى عام ١٩٠٦ حين كونت ملكياتهم ٢ر١٢ ٪ من جملة الأراضى الزراعية التى يمتلكها الأفراد ، وكانت غالبيتها تتكون من ملكيات كبيرة(١٥٧) .

وقد زاد من هذه المخاوف أيضا ما لرأس المال الأجنبى من خبرة متفوقة، وما كان يحصل عليه من تسهيلات واحتكارات ، بينما لم يلق مثل ذلك رأس المال المصرى الأقل خبرة ، مما جعل الوطنيين يعتقدون أن هناك تفضيلا لرأس المال الأجنبى ، وأن موارد مصر تستغل بطريقة خاطئة لصالح الأجانب وضد المصالح المصرية

وكانت الطريقة التى بيع بها تفتيش بسنديلة فى عام ١٨٩٤ ، عاملا على تقوية وترسيخ هذه الشكوك والمخاوف . فقد كان تفتيش بسنديلة فى شمال الدلتا ضمن أراضى الدومين . وقد عرض للبيع بالمزاد فى أبريل ١٨٩٤ ، فتكونت شركة من كبار ملاك الأراضى والمستثمرين المصريين لشرائه وقدمت فعلا أعلى العطاءات . لكن التفتيش ، مع ذلك ، بيع إلى شركة بريطانية هى شركة رى البحيرة . وقد أثار ذلك حملة عنيفة فى الصحافة الوطنية ، واعتبر فضيحة عامة(١٥٨) . لكنه بالإضافة إلى ذلك ترك أثرا آخر سيئا ، فقد كانت تلك الشركة المصرية أول شركة تتكون بعد الاحتلال ، فتأثر الرأسماليون المصريون بتلك التجربة الأولى ، وتملكهم الخوف فترة بعد ذلك ، واتجه نشاطهم إلى شركات الأراضى بالتعاون مع رأس المال المحلى أو الأوروبى ، أو إلى المشروعات التجارية والصناعية تحت السيطرة

البريطانية(١٥٩) . وحين نصل إلى عام ١٨٩٩ نجد أن الشركة المصرية الوحيدة القائمة هى شركة سكة حديد الفيوم(١٦٠) .

وقد أدى تدفق رأس المال الأجنبى على مصر إلى ما أطلقت عليه جريدة المؤيد اسم الانقلاب المالى عام ١٨٩٨ . فقد تم فى ذلك العام بيع بواخر البوستة الخديوية ، والدائرة السنية ، وإنشاء البنك الأهلى المصرى، والتعاقد على بناء خزان أسوان ، كما وقع ضغط على مصر لبيع سكة حديد السودان . وتلك صفقات مالية ضخمة . وقد اعتبر الوطنيون أن مصالح مصر قد أصابها غبن فى تلك الصفقات ، وقوى من حجتهم فى ذلك أنها جميعا لم تطرح فى المزاد ، بل تمت بالممارسة ، فهاجمتها الجرائد الوطنية ، وبحثت الجمعية العمومية الأمر وأصدرت قراراً بأن أى تعاقد أو حق احتكار يجب فى المستقبل أن يطرح فى المزاد(١٦١) . بل أن بعض الشركات البريطانية انتقدت الإجراءات التى تمت بها تلك الصفقات ، لأنها لم تتح لها الفرصة للتقدم فيها(١٦٢) .

وقد انتقدت الجرائد الوطنية بشدة الاحتكارات التى منحت للشركات البريطانية والأوربية ، والتسهيلات التى منحت لها بطريقة اعتقدت أنها على على حساب المصريين أحياناً . من ذلك السماح لشركات سكك حديد الدلتا الأوربية بمد خطوطها على طرق زراعية شقت بأموال جمعت عن طريق فرض ضريبة خاصة على الأراضى الزراعية ، وتنازل الحكومة عن حقها فى احتكار الملح إلى شركة بريطانية عام١٨٩٩ . كما أن شركة بريطانية أخرى منحت احتكار استغلال الأسواق فى عام ١٨٩٨ ، وساعدتها الحكومة بأن اعتبرت المواقع التى يتم اختيارها مكانا للأسواق من المنافع العامة لتسهيل نزع ملكيتها ، كما كانت تحدد لها ثمنا تراعى فيه التيسير على الشركة(١٦٣) .

ومما يعبر عن رأى الوطنيين المصريين فى ذلك ما قاله «المصرى المستنير» الذى أمد روبرتسون بمادة كتابه من أن الحكومة المصرية ليست سوى خادم المصالح الأجنبية وحارسها(١٦٤) . أما الشاعر حافظ ابراهيم فقد عبر عن استياء المصريين بقوله فى عام ١٩٠٧ :

ألم يكفنا أنا سلبنا ضياعنا على حين لم نبلغ من الفطنة المدى
وزاحمنا فى العيش كل ممارس خبير وكنا جاهلين ورقدا
وما الشركات السرد فى كل قرية سوى شرك يلقى به من تصيدا(١٦٥)

وقد اعتقد الوطنيون أن موارد بلادهم توجه توجيها خاطئاً لخدمة المصالح البريطانية ، فانتقدوا تحريم زراعة الطباق منذ عام ١٨٩٠(١٦٦) . وكان الاعتقاد أن زراعته حرمت لصالح زراعة القطن ، ورعاية لمصالح لانكشير فى النهاية . هذا موضوع ، على أية حال ، تختلف فيه وجهات النظر . حقيقة أن زراعة الطباق كانت ستحتاج إلى يد عاملة ورأس مال وعناية تحتاج إليهما زراعة القطن ، وحقيقة أيضا أن الاحتلال كان شديد الاهتمام بزراعة القطن ، وأن الطباق المصرى كان يمكن تطويره من حيث النوع والكم بحيث يمكن فى النهاية أن يقدم للخزانة إيراداً كافياً من الرسوم التى تفرض عليه ، وأن يتبقى منه فائض للتصدير. لكن ينبغى أيضاً أن يكون فى البال أن إنتاج القطن كان فى ازدياد مستمر منذ أيام محمد على باشا ، فقفز من ١٢٠ ألف قنطار فى ١٨٤٨ إلى ٢,٥٩٤,٠٠٠ فى عام ١٨٧٨(١٦٧) ، أى قبل الاحتلال ، وأن فرض رسوم على الطباق المحلى كان يواجه صعوبات إدارية ودولية(١٦٨) . يضاف إلى ذلك أن سياسة كرومر المالية كانت تقوم على الحد من الضرائب لا زيادتها ، وذلك لجعل الحكم الأجنبى أكثر قبولا لدى الشعوب الخاضعة .

وقد اتهم الوطنيون كرومر بأنه معاد لتصنيع مصر ، لتبقى تلك البلاد سوقاً مفتوحاً لمنتجات المصانع البريطانية . وقد برزت تلك المسألة حين أقيم مصنعان لغزل ونسج القطن وفرض رسم إنتاج قدره ٨ ٪ على انتاجهما فى عام ١٩٠١ . وقد احتج على ذلك كل من الجرائد الوطنية ومجلس شورى القوانين(١٦٩) . وقد برر كرومر ذلك الاجراء بأفضلية مبدأ حرية التجارة ومساوىء إقامة صناعة محمية فى مصر ، كما أشار إلى الصعوبات الدولية التى تترتب على تطبيق سياسة الحماية الجمركية(١٧٠) . وقد يكون رأيه مقبولا حينئذ فيما يختص بموضوع الحماية الجمركية . لكن فرض ٨ ٪ رسم إنتاج على ما يصنع فى مصر ، ومعاملة الفحم المستورد نفس المعاملة ، يثبت عدم عطفه على الصناعة .

وكان عبء الضرائب الباهظ مثار شكوى مستمرة من جانب مجلس شورى القوانين والجرائد الوطنية حتى عام ١٨٩٨ . وكان التركيز فى الشكوى على فقر الفلاحين وعلى ضريبة الأرض(١٧١) . وقد استمرت الحملة فى هذا المجال بصورة أقل حدة عام ١٩٠٤(١٧٢) ، نتيجة الاستجابة الجزئية من من جانب الحكومة لتلك الشكاوى . كان كرومر قد أجل تخفيف عبء الضرائب نتيجة التعقيدات الدولية المتصلة بكل مايمس مالية مصر ، ونتيجة سوء الحالة المالية فى الفترة المعروفة بفترة السباق ضد الإفلاس (أو الصراع للتخلص من الإفلاس) ، ونتيجة إعادة فتح السودان ، لكنه أجرى فعلا بعض التخفيضات فى الضرائب . فحتى عام ١٨٩٤ كانت ضريبة الأرض قد خفضت بمقدار ٤٢٧ ألف جنيه مصرى ، وهو تخفيض كبير من إجمالى الضريبة الذى بلغ ٥٠,٧٥٠,٠٠ جنيه مصرى عام ١٨٩١(١٧٣) . بعد ذلك تم تثبيت مبلغ الضريبة الإجمالى ، ثم بدأت عملية إعادة تقدير الضريبة على الأراضى فى حدود هذا المبلغ الإجمالى العام ، أو بمعنى آخر إعادة توزيع الضريبة لإزالة أى إجحاف قائم ، وخاصة بين ضريبة الأراضى العشورية

وضريبة الأراضى الخراجية ، ولما كانت الضرائب الجديدة لا تطبق إلا بعد انقضاء خمس سنوات من الإعلان عنها ، فقد تم الاتفاق مع صندوق الدين فى عام ١٨٩٨ على تخصيص ٢٠١٦ ألف جنيه مصرى كل عام لمدة عشر سنوات لتخفيف أعباء ملاك الأراضى المرتفعة الضريبة(١٧٤) . وفى نفس الوقت ألغيت الدخولية وضرائب الحرف وبعض الضرائب الأخرى الصغيرة .

وفى عام ١٨٩٦ بدأت الحكومة تجربة ترمى إلى مساعدة صغار ملاك الأراضى بمنحهم قروضا صغيرة(١٧٥) . وقد تم تطويرها وتوسيع نطاقها بعد ذلك حين أسندت إلى البنك الأهلى عام ١٨٩٨ ، ثم إلى البنك الزراعى عام ١٩٠٢ وقد قال كرومر أنه عند بيع أراضى الحكومة تقسم إلى قطع صغيرة ، وأن نظام تسديد ثمنها على أقساط سنوية يتبع لمساعدة تلك الفئة من صغار ملاك الأراضى(١٧٦) .

والسؤال الآن هو هل كان صغار الملاك والفلاحون راضين ؟

الاجابة بالنفى ، رغم أنهم كانوا أحسن حالا مما كانوا فى أواخر عهد اسماعيل وأوائل عهد الاحتلال . وكانت علامات تذمرهم واضحة ، ففى تقريره عن عام ١٩٠٣ أشار كرومر إلى أن بعض إيجارات الأراضى فى الريف باهظة ، وإلى ظهور المساوىء الناتجة عن تغيب ملاك الأراضى عن الريف ، وقال أن الأمر قد يحتاج إلى تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى المستقبل . وقد أبدى ملحوظات مماثلة لذلك فى تقريره عن عام ١٩٠٦(١٧٧) .

أما الجود فقد كتب عن الحال فى الأقاليم فى ذلك الحين قائلا أن « حالة قلق وعدم استقرار عقلى تسود كل قطاعات المجتمع ، فالملاك يتكلمون بمرارة عن تغير مسلك الفلاحين ، وهؤلاء يردون بالكلام عن استغلال

الأغنياء للسلطة »[178] . وإذا رجعنا إلى تقارير كرومر السنوية عن المدة من ١٩٠٠ حتى ١٩٠٥ ، ابتداء من Cd 1012 حتى Cd 3394 وراجعنا ما تحتويه عن الجرائم سنجد إرتفاعا كبيراً ومستمر فى اعدادها فى تلك الفترة . ويقول كرومر فى عام ١٩٠٢ أن معظم الزيادة كانت فى الريف[179] . ويلاحظ أن السرقة فى تلك الفترة زادت بنسبة ٣٥٪ تقريبا ومما يوضح الطبيعة الاقتصادية والريفية للجرائم ولزيادتها حقيقتان : الأولى الزيادة فى جرائم الحريق وكلها تقريبا فى الريف ، وقد زادت بنسبة ٣٦٣٪ ، والثانية أن السرقة والجرائم الخاصة بالأرض بلغت ٥٥٥ من بين ١٥٤٨ فى عام ١٩٠١[180] .

ويلاحظ أن زيادة جرائم الحريق والسرقة فى الريف تؤكد اضطراب العلاقات الاجتماعية فى الريف الذى أشار إليه الجود من جهة ، وتوضح سوء حالة الطبقات الفقيرة من جهة أخرى . هذه الحقيقة الأخيرة تتعارض مع ما اتخذه كرومر لمساعدة صغار الملاك ، ومع الرخاء فى الريف نتيجة الإرتفاع التدريجى فى أسعار القطن من ٥٠٠ بنس للقنطار عام ١٨٩٨ إلى ١٠٣٧ بنساً فى عام ١٩٠٦[181] . هذا التعارض يفسره أن إجراءات كرومر يغلب أنها لم تكن كافية أو لم تطبق بدرجة تكفى لأحداث تحسن حقيقى فى أحوال الفلاحين وصغار الملاك ، وإلى أن الرخاء فى الريف قد انحصر فى فئة كبار الملاك ومتوسطيهم ، ولم يتسرب كثيراً إلى صغار الملاك والفلاحين المعدمين . ويرجع ذلك إلى أن كرومر كان يحاول أن ينفذ سياسات وأن يحقق أهدافاً متعارضة : إرضاء صغار الملاك والفلاحين ، إرضاء كبار الملاك ، وتوفير إيرادات كافية لسد عجز الميزانية السودانية وتنمية موارد السودان .

من ذلك أن كرومر كتب فى ١٨٩٨ يحدد السياسة التى تتبع بعد إعادة فتح السودان بقوله :

"It is also certain that so long as the occupation lasts the Khedive and the small influential class which looks to the Khedive for guidance, will maintain a position of irriconcilable hostility. From this point of view, it becomes almost a political necessiry that the mass of the people should be in such a condition of material prosperity as to render them well nigh proof against appeals made to sentiments of race hatred and religious fanaticism. For this reason I am very anxious to revert as soon as may be to a policy of fiscal reform, which still affords a wide scope for action."(١٨٢)

وقد زاد كرومر تلك السياسة إيضاحا فيما بعد بقوله

". . . low taxation is the most potent instrument with which to conjure discontent. This is the policy which will tend more than any other to the stability of imperil rule."(١٨٣)

لكن ضريبة الأرض ، حتى بعد التخفيض وإعادة التقدير ، بقيت عند مستوى مرتفع هو ٢٨,٦٤٪ من القيمة الإيجارية المقدرة للأرض ، بعد أقصى ١٦٤ قرشاً للفدان(١٨٤) . هذه النسبة المرتفعة كان على كرومر أن يبقيها . لأنه كان مضطرا لأن يجعل مصر تدفع ما يقرب من مليون جنيه سنوياً لتغطية عجز ميزانية حكومة السودان وتوفير الأموال لتنمية موارده . وكان هذا ضد اقتناعه الشخصى كما رأينا عنـــد الكلام عن موضوع السودان .

وكان ما يريده من توفير الرخاء للجماهير — وهى فى الريف تعنى صغار الملاك والفلاحين — يتعارض من ناحية أخرى مع سياسته فى إرضاء الطبقة العليا وكبار الملاك . وقد كتب عن سياسته تلك عام ١٨٩٦ فى مجال نصيحة قدمها فى الشئون المالية إلى أحد مساعديه السابقين فى مصر ، قال :

" . . . in every country – and more especially in a country where the reformer is an alien, and the political aspects of financial questions should be very carefully weighed you cannot afford to alienate all the upper classes. Whatever the arguments may be, I should advise moderation, and as much respect as possible to vested interests . . . (١٨٥)

إيضاح هذا التعارض بين رخاء الفلاحين وصغار الملاك وبين مصالح كبار الملاك يقودنا إلى إجراءات كرومر الأخرى ، وإلى مشكلة الملكية الزراعية . هناك عدة عوامل حدت من قدرة صغار الملاك على شراء الأراضى ، فقد ارتفعت أسعار الأراضى إرتفاعاً كبيراً فى المدة بين ١٩٠٠ ، ١٩٠٦(١٨٦) ، كما أن معظم أراضى الدائرة السنية والدومين كانت تباع فى قطع كبيرة أو متوسطة المساحة (١٨٧) ، وكانت الأسعار التى بيعت بها فى مزادات البيع مرتفعة جداً ، مما أعجز صغار الملاك عن شرائها . يضاف إلى ذلك أن القروض التى كان يمكنهم الحصول عليها من البنك الزراعى لم تكن لتتجاوز ١٥٠ جنيها مصرياً ، لذلك لم تكن هذه القروض تمكنهم من شراء تلك الأراضى(١٨٨) وان تكن قد ساعدتهم على الاحتفاظ بما فى أيديهم من أراضى . وهكذا تركت فئة صغار الملاك لتعانى مشكلة تفتيت الملكية عن طريق الميراث ، وقد اتضح أثر ذلك فى عام ١٩١٠ حين صنفت الملكيات أقل من فدان وحدها واتضح أنها تكون ربع عدد الملكيات الصغيرة(١٨٩) . وفى عام ١٩٠٦ كان هناك ١,٠٠٢,٨٠٦ من صغار الملاك يملكون ١,٢٥٩,٦٧٠ فدانا(١٩٠) ، أى بمتوسط ١¼ فدان لكل منهم ، وهو قدر بالغ الإنخفاض إذا اعتبرنا أن المساحة الكافية لإعاشة أسرة هى ثلاثة أفدنة .

تلك هى مشكلة تفتيت الملكية وظهور الملكيات القزمية . وقد كان على بعض صغار الملاك أن يستأجروا أراضى من ملاك أكبر ليزيدوا من دخلهم ، ولجأ آخرون إلى العمل كأجراء ، بينما فقد البعض الآخر أرضه

وتحولوا إلى فلاحين معدمين لا يملكون سوى أجر عملهم . فى عام ١٩٠٧ كان يشتغل بالزراعة ٢,٢٥٨,٠٥٠ من الرجال ، كان منهم ٤٠,٢٪ يزرعون أراضى استأجروها ، ٣٦,٤٪ كانوا عمالا زراعين(١٩١) . وقد قاسى الأولون من الإرتفاع الكبير فى إيجارات الأراضى التى زادت ، بالنسبة لأراضى الدومين على سبيل المثال ، من ٧٨ قرشا فى المتوسط للفدان عام ١٨٩٨ إلى ١٠٢ قرشا عام ١٩٢ ، وبالنسبة إلى أراضى الدائرة السنية من ٢٧٤ قرشا للفدان عام ١٩٠١ إلى ٦٥٢ قرشا فى عام ١٩٠٤(١٩٢) .

أما الفلاحون المعدمون فقد كانت حالتهم أسوأ . ذلك أن إلغاء السخرة فى عام ١٩٨٢ وتخفيض الجيش بعد إعادة فتح السودان ، أوجد وفرة فى الأيدى العاملة غير الماهرة . فكان أجر الفلاح الأجير يتراوح بين قرشين وقرشين ونصف فى اليوم فى عام ١٩٠٥(١٩٣) ، فى وقت ارتفعت فيه الأسعار وأصبح ثمن رطل اللحم أربعة قروش وثمن أردب القمح ١٤٥ قرشاً(١٩٤) . وزاد حال الفلاح الأجير سوءا بعض النكبات الزراعية التى صاحبت مطلع القرن العشرين: سوء المحصول نتيجة الفيضان المنخفض فى عام ١٨٩٩ ، وطاعون الماشية فى ١٩٠٣ ودودة القطن فى عام ١٩٠٤(١٩٥) . تلك نكبات يتحملها كبار الملاك ومتوسطيهم ، لكنها تثقل كاهل المالك الصغير والفلاح الأجير .

أشرنا إلى حال صغار الملاك وما عانوه نتيجة تفتيت الملكية ، سواء منهم من بقى محتفظاً بملكيته أو من فقدها ودخل فى زمرة الفلاحين المعدمين. أما كبار الملاك ومتوسطوهم فقد رأينا الفرص التى أتيحت لهم بشراء أراضى الحكومة . وقد ساعدهم على الإستفادة من تلك الفرص أن البنك الزراعى فى عام ١٩٠٣ رفع الحد الأعلى للقروض التى يمنحها إلى ٥٠٠ جنيه(١٩٦) . وهو تسهيل تستفيد منه تلك الفئة وحدها من ملاك الأراضى . وهكذا تحول البنك الزراعى إلى بنك تسليف عادى على الأراضى ، بينما كان الغرض

الأساسى من إنشائه علاج مديونية الفلاحين . وهكذا أصبح لدى كبار ملاك الأراضى ومتوسطيهم مصدر للحصول على القروض ، بالإضافة إلى الاقتراض من البنوك العادية الأخرى . وتتضح نتيجة تلك الفرص والتسهيلات جميعاً فى ارتفاع نسبة ما يملكه كبار الملاك من الأراضى من ٢ر٤٣٪ من المساحة الكلية الأرض فى عام ١٨٩٨ إلى ٦ر٤٥٪ فى عام ١٩٠٦ ، بينما انخفضت نسبة ما يملكه متوسطو الملاك فى نفس الفترة من ٨ر٣٥٪ إلى ٦ر٣٠٪ ، إذ يغلب أن بعضهم قد ارتفع إلى فئة كبار الملاك(١٩٧) .

هذه الظروف توضح تحذيرات كرومر التى أشرنا إليها عن إيجارات الأراضى الباهظة فى الريف ، وتزايد العداء بين الأغنياء والفقراء هناك الذى أشار إليه الجود . فقد انقسم الريف اقتصادياً إلى أغنياء راضين من كبار الملاك ومتوسطيهم ، وفقراء غير راضين من صغار الملاك والفلاحين المعدمين. حقيقة أن هذا التقسيم كان قائماً من قبل ، لكنه أصبح أكثر تبلوراً ، وشعور كل من الفريقين أكثر حدة . يوضح هذا التبلور ميل نسبة ما يملكه متوسطو الملاك إلى الانخفاض ، والعكس صحيح بالنسبة لكبار الملاك وصغارهم . هذا التبلور هو سبب تزايد حدة شعور كل من الفريقين . وسببه أيضاً ما حصل عليه الفريق الأول من مزايا وتسهيلات وما تمتعوا به من رخاء ، وقلة ما حصل عليه الفريق الآخر من رعاية ، وما قاسوه من الغلاء وارتفاع إيجار الأراضى وإرهاق الضرائب وعدم ارتفاع الأجور . الفريق الأول عبر عن رضائه بالموقف الودى الذى اتخذوه من الاحتلال ، مثلهم فى ذلك مجلس شورى القوانين الذى اتخذ هذا الموقف من أواخر القرن الماضى . أما الفريق الآخر فلم يكن وعيهم السياسى قد نما بعد ، وكان تذمرهم ذا طابع اقتصادى اجتماعى، افتقد من يعبر عنه من بينهم ، ولم يكن تعبيرهم عنه يظهر إلا فى شكل انتفاضات ، كما حدث فى دنشواى وما تلاها من حوادث الاعتداء على البريطانيين .

ويبدو أن الحال فى المدن فى أوائل القرن كان مثار تذمر ، ولو أنه كان

أفضل من الريف . فقد عانى أهل المدن من ارتفاع تكاليف المعيشة ، إذ ارتفعت أسعار الأراضى وإيجارات المساكن ارتفاعاً كبيراً . ويقدر كرومر فى تقريره عن عام ١٩٠٤ أن إيجار المساكن ارتفع بنسبة ١٥٠٪ عما كان عليه قبل ذلك بتسعة عشر عاماً . ويقول كرومر فى ذلك التقرير عن الغلاء :

" all classes with fixed income, whether in Government or in private employment, are suffering from the great rise in price."

لذلك تقـــرر زيادة مرتبات موظفى الحكومة فى عام ١٩٠٤[١٨٩] . لكن ذلك لم يكن علاجاً شافياً . وقال حافظ إبراهيم عام ١٩٠٧ شاكياً من الغلاء :

نهش إلى الدينار حتى إذا مشى به ربه للسوق ألفاه درهما
فلا تحسبوا فى وفرة المال ــ لم تفد متاعاً ولم تعصم من الفقر مغنما
فإن كثير المال ــ والخفض وارف ــ قليل إذا حل الغلاء وخيما[١٩٩]

أما العمال فقد عبروا عن تذمرهم بطريقة أخرى هى الإضراب . وقد بدأت الاضرابات عام ١٩٠١ ، وأهمها إضراب لفافى السجاير فى القاهرة فى عامى ١٩٠١ ، ١٩٠٣ . لم يقم كرومر بمجهود للقضاء على عوامل التذمر ، واقتصر اهتمامه على المحافظة على الأمن[٢٠٠] وكانت طبقة العمال الوليدة تلك هى التى اجتذبها الحزب الوطنى فيما بعد إلى جانب الحركة الوطنية .

٥ ــ نجلزة مصر أو تدويلها

إن الاستقرار والرخاء الذى ساد مصر ، وبخاصة بعد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية منذ ١٩٤٨ ، والمشروعات التى بدأت إقامتها ، اجتذب إلى البلاد عدداً كبيراً من الأجانب . كان عددهم قد زاد بنسبة ٨ر١٣٪ تقريباً

بين سنوات ١٨٨٢ — ١٨٩٧ (من ٩٠٨٨٦ إلى ١١٢٥٧٤) ، فارتفعت تلك النسبة بين سنـــوات ١٨٩٧ — ١٩٠٨ إلى ٤ر٣٥٪ (١٥١٤١٤ فى عام ١٩٠٧)(٢٠١) .

كان كثير من القادمين الجـدد عمـالا يونانيين ، وإيطاليين ، قام التنافس بينهم وبين المصريين ، بمـا أدى إلى توتر فى العلاقات بين عامة المصريين والأوروبيين فى المدن ، وبخاصة فى الإسكندرية وبور سعيد . وقد وقعت اشتباكات بين أفراد من المصريين وبين يونانيين أو إيطاليين مسلحين فى الاسكندرية فى سنوات ١٨٩٧ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٥ ، أدت إلى مقتل أحد المصريين فى كل حالة وقيام الاضطرابات فى المدينة ، فى كل من الحالة الأولى والثانية تدخل البوليس الحربى البريطانى للمساعدة فى حفظ النظام ، أما فى الحالة الثالثة فقد صدرت الأوامر إلى إحدى المراكب الحربية البريطانية بالبقاء فى الميناء . إن الطريقة التى كانت تتناول بها المحاكم المصرية والقنصلية القضايا الجنائية بين المصريين والأجانب أثارت شعوراً بين المصريين بعدم العدالة ، إذ اعتقدوا أن المحاكم المصرية تشدد عليهم العقوبة حين يكونون هم الجانب المتهم ، أما حين يكون الأوربيون هم المتهمون فإن المحاكم القنصلية كانت تبرئهم أو توقع عليهم عقاباً هيناً(٢٠٢) .

هـذا على أية حال ، هو نفس الشعور القديم بالاستياء من المزايا التى يتمتع بها الأوربيون تحت نظام الامتيازات الأجنبية ويسيئون استغلالها . الجديد فى الموضوع عاملان : أحدهما أن هـذا الشعور بالاستياء زاد شدة نتيجة زيادة استنارة الناس بانتشار التعليم وانتشار الصحافة ، ونتيجة زيادة أعداد الأوربيين فى مصر . أما العامل الثانى فهو تركز الاستياء على بريطانيا باعتبارها الدولة المسيطرة فى مصر والتى تأخذ على نفسها حماية المصـــالح الأوربية فى البلاد .

فى مارس عام ١٩٠٥ اقترح كرومر مشروعا لمواجهة هذا الموقف، ولإضعاف السيطرة الدولية فى مصر ، ولتقوية السيطرة البريطانية فى التشريع والقضاء . بعد ذلك قدم كرومر تفصيلات مشروعه فى مراسلاته وتقاريره السنوية . بمقتضى هذا المشروع كان على الدول صاحبة الامتيازات أن تنقل إلى بريطانيا ما لها من سلطة تشريعية على رعاياها فى مصر ، وهى خطوة تتفق مع وضع بريطانيا الجديد والمعترف به فى مصر بعد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤. ويقضى المشروع بإنشاء مجلس تشريعى أوربى يتكون من أقلية معينة وأغلبية منتخبة. لهذا المجلس سلطة الموافقة على القوانين التى تتقدم بها الحكومتان المصرية والبريطانية . ولهاتين الحكومتين ، معاً ، سلطة إصدار هذه القوانين ، ولهما معاً أيضاً حق الاعتراض عليها . ويقضى المشروع أيضاً بأن تلغى المحاكم القنصلية ، وتلغى فى النهاية ، المحاكم المختلطة ، ويحل محل الاثنين محاكم مصرية جديدة ، تضم عنصراً أوروبياً كبيراً إلى الحد الذى يكفى لأن يمر أى أوربى من المتمتعين بالامتيازات الأجنبية من لحظة القبض عليه أو تفتيش مسكنه إلى لحظة محاكمته على أيد أوروبية أو أغلبية أوروبية . وهذا يستتبع بطبيعة الحال زيادة العنصر الأوروبى فى البوليس(٢٠٣). يغلب أن كرومر كان يفكر فى إدماج المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فى هذا النوع الجديد من المحاكم المصرية .

وقد عارض الأجانب فى مصر هذا المشروع ، إذ اعتقدوا أنه يرمى فى النهاية إلى إلغاء امتيازاتهم ووضعهم تحت رحمة بريطانيا(٢٠٤) . أما الحكومة البريطانية فلم تتحمس للمشروع من البداية ، وحين حشم كرومر على إذاعة المشروع كوسيلة لتهدئة الموقف المضطرب فى مصر ، رفضوا محتجين بالأوضاع الدولية(٢٠٥) .

أما الوطنيون ، الذين كانوا دائماً حريصين على استبقاء بعض النفوذ الدولى لمعادلة السيطرة البريطانية ، فكانوا يحبذون حلا آخر . فى عام ١٨٩٧

عارض مصطفى كامل فكرة إلغاء المحاكم المختلطة ، وفى عام ١٩٠٤ طلبت الجمعية العمومية إلى الحكومة العمل على تخفيف الأضرار المترتبة على الامتيازات الأجنبية بالاتصال بالدول صاحبة الامتيازات لتخويل المحاكم المختلطة سلطة نظر القضايا الجنائية . لكن الوطنيين اختلفوا فى موقفهم من المحاكم المختلطة بعد الاتفاق الودى . ففى مايو ١٩٠٧ كان مصطفى كامل يرى إبقاء تلك المحاكم، بينما رأى المؤيد أن تلغى تلك المحاكم ، وأن تلغى الامتيازات الأجنبية أيضاً ، لأنها أصبحت مصدر قوة للاحتلال بعد الاتفاق الودى(٢٠٦) . لكن الفريقين اتفقا فى معارضة مشروع كرومر . فالمؤيد أطلق عليه اسم «الانقلاب العظيم» وأوضح أسباب رفض المصريين له فى مقالات خمس نشرت بين أيام ١٣ — ١٩ مايو ١٩٠٦ .

انتقدت المؤيد بشدة السلطات التى يمنحها المشروع للمجلس الأوروبى ، بينما أبقى المجلسين التشريعيين المصريين على حالهما دون سلطة . واعترضت على ما أرادت بريطانيا أن تتخذه لنفسها فى المشروع من حقوق جديدة فى إصدار القوانين والاعتراض عليها ، وانتقدت زيادة السيطرة الأوروبية فى الحكومة على حساب العناصر المصرية ، خاصة وأن بريطانيا هى التى ستستوعب تلك الزيادة . وأشارت المؤيد إلى أنه مع كل هذه العيوب فى المشروع ، فإنه يبقى على الامتيازات الأجنبية . بإيجاز ، عبرت المؤيد عن رأى كثيرين من الوطنيين فى المشروع بأنه يرمى إلى قيام تحالف بين القوى التى تريد تذويل مصر وتلك تريد نجلزتها فى سبيل زيادة السيطرة على مصر .

وقد عبر حافظ إبراهيم عن شعور كثير من المصريين تجاه هذ المشروع فى عام ١٩٠٧ بقوله مخاطباً كرومر :

وحاولت إعطاء الغريب مكانة تجر علينا الويل والذل سرمدا
فياويل مصر يوم تشقى بندوة يبيت بها ذاك الغريب مسودا(٢٠٧)

ان الطريقة التى عرض بها المشروع ونوقش أوضحت موقف كرومر من المصريين كأمة ، وهو موقف أساء إليهم . فى تقريرة عن عام ١٩٠٤ أشار كرومر إلى أنه يحسن أن يتم إندماج كامل بين المصريين والأوروبيين فى مصر ، ولمح إلى أن كلمة مصرى تعنى جميع سكان مصر(٢٠٨) . وقد وضع المصريون هذا إلى جانب حديث أدلى به فى حفل توديع جورست حين نقل إلى وزارة الخارجية البريطانية فى عام ١٩٠٤ فأزعجهم ما فهموه منهما . فى ذلك الحديث قال كرومر أن كلمة مصر للمصريين لا تعنى أن يحكم المصريون وحدهم مصر ، لكنها تعنى أن المحك فى أية مسألة فى مصر هى ما إذا كانت فى صالح القاطنين فى مصر أيا كانت جنسيتهم أو عقيدتهم . وقد احتجت اللواء على ذلك(١٠٩) . وكان الإيضاح الذى قدمه كرومر بعد ذلك لهذه الفكرة مؤكداً لمخاوف المصريين . فى تقريره عن عام ١٩٠٦ قال أن القومية المصرية الوحيدة التى يمكن أن تقوم فى مصر هى تلك التى تضم جميع القاطنين فيها بغض النظر عن اختلاف الجنس أو الدين أو الأصل ، وأن مصر بلد عالمى وستظل كذلك . ولذلك فليس هناك ما يمنع تدويل نظامها التشريعى والقضائى . ان نظامها التشريعى يجب أن يدول (٢١٠) . والحق أن كرومر كان يعتقد أنه ليس هناك شىء يسمى بالقومية المصرية(٢١١) .

وقد علقت المؤيد فى ٢٢ أبريل ١٩٠٧ على موقف كرومر قائلة أنه يريد القومية المصرية كرقعة الشحاذ .

٦ ــ الحكومة النيابية

لم ينس الوطنيون أنهم حصلوا على حكومة نيابية أيام الثورة العرابية . وحين أفاقوا من صدمة الهزيمة فى التل الكبير ، وشجعهم ما أعرب عنه الخديو عباس حلمى من ميول وطنية ، بدأوا يطالبون ببرلمان . وقد قيل أن مصطفى كامل طالب بإقامة مجالس تمثيلية فى عام ١٩٠٠(٢١٢) ، وهذا حقيق ، لكن

يحتمل أنه طالب بذلك أيضاً قبل ١٩٠٠ ، لأنه حين طالب بإقامة برلمان عام ١٩٠٤ زعم أنه طلب ذلك أيضاً منذ عشرة أعوام . ولا يوجد دليل على صحة هذا الزعم ، لكن حين أنزل أخوه على فهمى كامل الضابط بالجيش المصرى إلى رتبة نفر كتب إليه مصطفى فى أغسطس ١٨٩٧ يقول أن ظلماً كهذا لم يكن ليحل به لو كان فى مصر برلمان(٢١٣) . على أية حال ، كرر مصطفى المطالبة بالبرلمان فى عام ١٩٠٢(٢١٤) .

وقد سبق الشيخ على يوسف مصطفى كامل فى التقدم بتلك المطالب . ففى عام ١٨٩٢ قال أن الشعب يريد أن يكون مجلس شورى القوانين ممثلا للأمة ، وأن تكون له سلطة تشريعية حقيقية . وفى عام ١٨٩٤ كتب يعزو مساوىء الإدارة إلى عدم وجود سلطة تشريعية فى الحكومة ، وطالب بإقامتها وبأن تكون لها كل الصلاحيات(٢١٥) . وحين كان عضواً فى الجمعية العمومية عن القاهرة ، تقدم فى عام ١٨٩٨ بمشروع قرار يطالب بإقامة مجلس نيابى . وقد كرر ذلك فى عام ١٩٠٤ ووافقت عليه الجمعية العمومية . وفى تلك المرة الأخيرة قامت مناقشة حامية بين المؤيد والمقطم التى لم تحبذ القرار . أما المؤيد فقد نشرت أحد عشر مقالا أوضحت فيها أن مجلس شورى القوانين لا يمثل الشعب ، وأن مصر أحق بالحصول على برلمان من بلاد حصلت عليه كاليونان والصرب وبلغاريا ، وأن البرلمان لن يشكل خطراً على الاحتلال أو الامتيازات الأجنبية ، إذ يمكن تقييد سلطاته فيما يختص بهما(٢١٦) . وقد أعاد على يوسف تقديم مشروع القرار إلى الجمعية العمومية فى مارس عام ١٩٠٧ وحصل على موافقتها عليه(٢١٧) .

تحيط بهذه المطالب ظروف تدفع إلى الارتياب فى أن على يوسف لم يكن يقصد بها سوى إحراج سلطات الاحتلال . من ذلك صلته الوثيقة بالخديو ، وتقديم المطالب فى فترات توتر العلاقات بين الخديو والمحتلين .

لكن يغلب أن مطالب على يوسف كانت عن اقتناع حقيقى . ذلك أنه بعد فاشوده والاتفاق الودى انتاب اليأس جانب من الوطنيين ، وركزوا جهودهم فى العمل على نشر التعليم وفى الحصول على برلمان باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد الباقى للحصول على الاستقلال فى المدى البعيد . وحين زار على يوسف لندن فى عام ١٩٠٣ تقدم بهذين المطلبين . وبعد الاتفاق الودى قال أن هذين المطلبين هما ما يمكن لمصر حينئذ أن تطمح إليه(٢١٨) . وحين زار ولى عهد بريطانيا مصر فى عام ١٩٠٦ ، وجه إليه الشيخ البكرى ، بالاتفاق مع زملائه أعضاء مجلس شورى القوانين ، خطاباً مفتوحاً يطلب منه منح مصر « دستوراً نيابياً »(٢١٩) . وقد أثير الموضوع ثانية حين حصل الإيرانيون على برلمان فقدم بعض المصريين إلى كرومر ملتمساً يطلبون فيه « مجلساً نيابياً حراً » ، وقد نشرت المؤيد فى هذه المناسبة سلسلة من المقالات توضح فيها طبيعة الحكومة النيابية وتاريخ النظم النيابية فى مصر . مع الاهتمام بوجه خاص بالبرلمان أيام الثورة العرابية(٢٢٠) .

من المؤكد ، على أية حال ، أن الوطنيين لم يكن مفهومهم واحداً عن الحكومة النيابية التى يطالبون بها . فمصطفى كامل والمجموعة الملتفة حوله من الوطنيين كانوا يمثلون الطبقة المثقفة بوجه عام ، وحين كونوا الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٧ تضمن برنامجهم الحزبى إقامة برلمان على النظام الأوروبى(٢٢١) . أما على يوسف فقد كان يرى البرلمان من خلال ولائه للخديو عباس . فحين كون حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية فى عام ١٩٠٨ كان برنامجه يتضمن نفس المطالبة بقيام مجلس نيابى ، لكن التفسيرات التى قدمت بعد ذلك وضعت اختصاصاته داخل دائرة سلطة الخديو ، وطالبت إعطاء مجلس شورى القوانين القائم سلطة تشريعية كاملة(٢٢٢) .

أما الأرستقراطية الزراعية ، أو المعتدلين ، فلم يكونوا شديدى الحماس

للحصول على برلمان . وحين طالب على يوسف ببرلمان فى الجمعية العمومية عام ١٩٠٧ ، قدم محمود باشا سليمان ، الذى أصبح رئيساً لحزب الأمة فيما بعد ، تعديلا طالب فيه بتوسيع اختصاصات المجالس القائمة . وقد قنعت هذه الفئة ، حين كونت حزب الأمة فى أواخر ١٩٠٧ ، بأن يتضمن برنامجه محاولة توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بطريقة تؤدى بالتدريج إلى الحصول على مجلس نيابى يتناسب مع أحوال البلاد السياسية(٢٢٣) ونظراً لأنهم من الأعيان ورؤساء أسر غنية قديمة لها مكانتها ، كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، الذين لهم وحدهم حق التحدث باسم الأمة(٢٢٤) . كانوا حريصين على الاحتفاظ بسيطرتهم على السلطة التشريعية ، لذلك طالبوا بالاحتفاظ بالمجالس القائمة التى يسيطرون عليها مع توسيع اختصاصاتها بالتدريج .

يمكن أن نفهم موقفهم بشكل أفضل فى ضوء شكواهم التى أشار إليها الجود من سلاطة الفلاحين فى الريف(٢٢٥) ، بالإضافة إلى تخوفهم من الطريقة التى تبنى بها مصطفى كامل ومجموعته من الوطنيين ، والحزب الوطنى فيما بعد ، قضية الطبقات الفقيرة سواء فى الريف أو فى المدن(٢٢٦) .

هذا الاختلاف بين ما يقصده أطراف الحركة بمجلس نيابى ، لم يكن واضحاً فى أول الأمر ، وبدأ المصريون متحدين فى هذه المطالب . لكن كرومر ، على أية حال أعار مطالبهم أذناً صماء . وقرر أنها مطالب يتعذر تحقيقها لأن غالبية المصريين جهلاء كما أنهم عاشوا طويلا تحت عهود تميزت بالاستبداد وسوء الحكم(٢٢٧) . بل إن المجالس القائمة لم تحصل على القدر الضئيل جداً من السلطة الذى أباحه لها القانون الأساسى الصادر بإنشائها فى مايو ١٨٨٣ . فقد رفض تفسير للقانون الأساسى يعطى مجلس شورى القوانين حق مناقشة لوائح التعليم ، ويعطى الجمعية العمومية حق مناقشة رسوم

الإنتاج التى تفرض على المنسوجات القطنية المنتجة محلياً . بل إن الحكومة تجاهلت النصوص الصريحة للقانون الأساسى حين اقترضت من صندوق الدين فى عام ١٨٩٦ نصف مليون جنيه لتكاليف حملة السودان دون الرجوع إلى أى من المجلسين . وقد احتج مجلس شورى القوانين على ذلك . وبنفس الطريقة تم تنفيذ مشروعات للرى ومد خطوط للسكك الحديدية عبر أكثر من مديرية دون عرضها على الجمعية العمومية . أما مجالس المديريات فقد أهملت ، مع أنه كان مفروضاً أنها أساسية لتدريب المصريين على الحكم الذاتى ، وبخاصة إذا زيدت سلطاتها بالتدريج . ولم تكن تلك المجالس تجتمع إلا مرة واحدة فى العام تقريباً ، وضاق اختصاصها إلى مجرد انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين . وقد قامت تلك المجالس بأعمال ناجحة فيما بعد ، حين اتسعت دائرة عضويتها وحصلت على سلطات أكثر ، وتوالت اجتماعاتها(٢٢٨) .

٧ ــ التدخل فى سير العدالة

صدرت اللوائح الخاصة بإنشاء النظام الجديد للمحاكم الأهلية فى عام ١٨٨١ ، لكن تنفيذها تعطل فى فترة الثورة العرابية . وفى عهد الاحتلال بدأ تنفيذ ذلك النظام على أساس لوائح جديدة تحتوى على ضمانات للقضاة أقل مما تحتويه اللوائح الأولى ، كما أنها تجيز استخدام قضاة أوروبيين(٢٢٩) . وقد أصدر جون سكوت ، أول مستشار قضائى إنجليزى ، بدوره لوائح جديدة تركت القضاة أيضاً تحت رحمة السلطة التنفيذية . وقد قامت السيطرة البريطانية على القضاء عن طريق المستشار القضائى ، ولجنة المراقبة القضائية وكانت هذه اللوائح الجديدة من أسباب استقالة رياض باشا عام ١٨٩١(٢٣٠) .

يرى بلنت أن القضاة المصريين كان مطلوباً منهم أن يحكموا بالعدل إذا كان النزاع قائماً بين أطراف مصرية فقط ، لكن ضغطاً كان يقع عليهم

لصالح البريطانيين ، وبخاصة إذا كانوا من العسكريين ، إذا كانوا طرفا فى نزاع قضائى (٢٣١) . والحق أن الضغط كان يقع أحيانا بما يتنافى مع سير العدالة حتى فى القضايا المصرية الخالصة . وكانت أسباب هذا التدخل سياسية: المحافظة على سمعة بريطانيا وسلطات الاحتلال ، حماية رجال الاحتلال ومؤيديه ، والإساءة إلى الخديو عباس حلمى حين تسوء علاقاته بالجانب البريطانى . أحيانا كان الضغط يتم فى سهولة ، نتيجة السيطرة البريطانية فى نظارة الحقانية ، وأحيانا كان يتم عن طريق ضغط دبلوماسى أو تدخل عسكرى . وفيما يلى بعض الأمثلة التى توضح طبيعة التدخل .

قضايا الرقيق ، والتلغراف ، وعدم تجديد عقود اثنين من القضاة المصريين فى المحاكم المختلطة، أمثلة للتدخل البريطانى بهدف العقاب أو الانتقام. فى القضية الأولى عام ١٨٩٤ حوكم على باشا شريف رئيس مجلس شورى القوانين وآخرون لشراء الرقيق وقد حوكموا أمام مجلس عسكرى مثلهم فى ذلك مثل تجار الرقيق ، وذلك بالمخالفة لرأى المستشارين القانونيين . وقد تم ذلك بضغط دبلوماسى ، والهدف الانتقام من على شريف والمجلس لمقاومة الاحتلال بعدم الموافقة على مصاريف جيش الاحتلال بالميزانية ، ومطالبتهم بإلغاء إدارة مكافحة تجارة الرقيق(٢٣٢) . أما قضية التلغراف المشهورة ضد الشيخ على يوسف فكان التدخل فيها ضد حرية الصحافة وعقابا للشيخ على يوسف لنشر أنباء بالمؤيد عن انتشار الكوليرا بين أفراد الجيش المصرى فى حملة دنقلة . قام بالتدخل جونسون باشا مفتش النيابات الذى أمر بالمحاكمة وذلك بالمخالفة لرأى وكيل النيابة الذى قام بالتحقيق ورئيسه المصرى(٢٣٣) .

ويلاحظ أنه حين صدر الحكم ببراءة على يوسف ، رد الجانب البريطانى على ذلك بتعيين ثلاثة قضاة أوروبيين فى محكمة الاستئناف ، منهم اثنان بريطانيان . أما الموضوع الثالث فهو موضوع عدم تجديد عقود يوسف صديق واسماعيل الشيمى القاضيين المصريين بالمحاكم المختلطة . وقد

تدخل المستشار القضائى لعدم تجديد العقود ، وبذلك أصبح له نفوذه على القضاة المصريين بالمحاكم المختلطة . أما السبب فهو نشاط القاضيين الوطنى ، وقد أشرنا إلى ذلك(٢٣٤) .

أما قضية السنهاء عام ١٩٠١، وقضيتا المنشاوى باشا وأوراق تركيا الفتاة عام ١٩٠٢ ، فكان التدخل البريطانى فيهما ضد الخديو . فى القضية الأولى اتهم أحمد فؤاد صاحب جريدة الصاعقة والأديب مصطفى لطفى المنفلوطى والسيد محمد توفيق البكرى بمهاجمة الخديو فى منشورات تم توزيعها . وقد نصح كرومر بعدم محاكمتهم ، لكن عباس أصر على المحاكمة . حينئذ تدخل كرومر فتم تغيير قاضى التحقيق ، وتعيين مدعى عام إنجليزى بدلا من المدعى العام المصرى، بينما القضية لا تزال تحت التحقيق(٢٣٥) . أما فى موضوع أوراق تركيا الفتاة فقد أصدر كرومر أمره مباشرة إلى البوليس بكسر أختام المحكمة المختلطة الموضوعة على المطبعة العثمانية والاستيلاء على الأوراق ونقلها إلى الوكالة البريطانية . وتلك مخالفة خطيرة(٢٣٦) .

أما التدخل فى القضاء الشرعى فكان، بطبيعة الحال ، مبعث استياء أشد. من أمثلة التدخل محاولة استبدال قاضى قضاة مصرى بقاضى القضاة التركى ، وقضية الزوجية . فى الحالة الأولى حاول كرومر والنظار الضغط على الخديو لتعيين قاضى قضاة مصرى وذلك حين عارض قاضى القضاة التركى تنظيمات جديدة وضعها المستشار القضائى البريطانى للمحاكم الشرعية يمكن أن تؤدى فى النهاية إلى إخضاعها لنفوذ ذلك المستشار . وقد قاوم الخديو هذه المحاولة محتجاً بأن تعيين قاضى القضاة من حقوق السلطان . وقد قامت الصحافة بحملة كبرى ضد تلك المحاولة(٢٣٧) . القضية الثانية خاصة بزواج الشيخ على يوسف من ابنة الشيخ عبد الخالق السادات بدون رضاء والدها ، مما دفعه إلى رفع قضية يطلب بطلان الزواج . وقد تدخل الخديو والاحتلال فى صالح الشيخ على يوسف بما أدى إلى تراخى الحكومة فى تنفيذ حكم تمهيدى أصدره

القاضى بالتفريق بين الزوجين لحين الفصل فى الدعوى . وقد تحدى القاضى الحكومة وأحرجها بتأجيل نظر القضية حتى تنفذ الحكم ، فاضطرت الحكومة إلى تنفيذه . أدت هذه التطورات إلى ثورة الرأى العام الإسلامى وحملات فى الصحف(٢٣٨) .

أما القضايا التى يكون أفراد القوات البريطانية طرفاً فيها فتحكمها عدة عوامل تزيد من تعقيدها وخطورتها: الشعور ضد قوات أجنبية محتلة، وإصرار كرومر على ضمان ما يريده من مهابة واحترام للقوات البريطانية . وقد عانت هذه القوات من وضع غير واضح وغير محدد يماثل وضع الاحتلال نفسه ، وترتب عليه . فلم تكن قوات صديقة فى بلاد مستقلة ، وبذلك تعامل بمقتضى اتفاقات بين طرفين متكافئين . كما أنها لم تكن فى مستعمرة ، حيث الدولة الاستعمارية تتولى بنفسها إقامة العدالة . فى هـــذا الوضع المعقد دخلت الامتيازات الأجنبية ، لتزيد من تعقيد أى نزاع قضائى يقوم بين مصريين وأفراد من القوات البريطانية ، وتخضعه لمقتضيات السياسة والتعصب . وأدى ذلك فى النهاية إلى الإساءة لكثير من المصريين .

فى عام ١٨٩٧ أطلق جندى بريطانى فى الاسكندرية النار على مصرى فقتله ، ومع ذلك برأته المحكمة القنصلية مما أثار موجة عالية من الاستياء فى الصحافة الوطنية(٢٣٩) . وفى عام ١٩٠٣ اتهم « مراسلة » مصرى ضابطاً بريطانياً بالاعتداء عليه اعتداء غير طبيعى . للمحافظة على السمعة البريطانية حث كرومر على تخيير الضابط بين المثول أمام مجلس عسكرى وبين ترك الجيش دون محاكمة(٢٤٠) .

أما حين يكون المصريون هم المخطئين فقد كانت تتخذ إجراءات شديدة ضدهم ، ويوقع عليهم عقاب رادع ، كما هو الحال فى حادث قذف الجنود البريطانيين بالطوب عند قليوب فى عام ١٨٩٧ . فقد نظرته المحكمة المخصوصة ،

وأشار كرومر على القائم بعمل المستشار الإنجليزى وعضو المحكمة المخصوصة بالعقوبة التى توقع وبأن يقضى المحكوم عليهم مدة العقوبة بالسودان ، زيادة فى التنكيل بهم[٢٤١] وقد تم له ما أراد .

وحين كان هناك ما يؤخذ على المصريين ، كان خطأهم يجسم ويحاسبون عليه ، ولا يحاسب الجانب البريطانى على خطئه . ففى عام ١٨٨٧ أصاب ضابطان بريطانيان فى ثياب مدنية اثنين من القرويين برش البنادق حين كانا يصيدان السمان . فى المعركة التى تلت ذلك انطلقت بندقية فأردت أحد القرويين قتيلا . ومع ذلك فقد تولت لجنة عسكرية محاكمة القرويين وأصدرت ضدهما أحكاماً بالجلد . وقد تم تنفيذ الأحكام بطريقة تماثل تلك التى اتبعت فيما بعد فى تنفيذ أحكام دنشواى ، وبحضور البوليس والقوات البريطانية ، بينما لم يقدم الضابطان البريطانيان إلى أية محاكمة أو توقع عليهما أية عقوبة ، رغم مقتل أحد الأهالى . وكان طبيعياً أن يثير ذلك شعوراً بالغاً بالإستياء ، وبخاصة بين القرويين المتصلين بالحادث[٢٤٢] .

٨ — موقف كرومر من المصريين

بعض عوامل التذمر التى أشرنا إليها ، وبالذات فيما يختص باستخدام الأجانب وبالحكومة النيابية ، بالإضافة إلى أنها توضح اتجاهاً سياسياً للاحتلال ، توضح أيضاً أن كرومر لم يكن يشعر بأى عطف تجاه المصريين ولم يكن هناك أى تجاوب بينه وبينهم . لذلك كانت سياسته تجاههم شديدة متصلبة ، والأمثلة على ذلك كثيرة . حين كان رنل رود قائماً بعمل كرومر فى عام ١٨٩٦ وأراد أن يقدم أصحاب جريدتى المنبر والوقت للمحاكمة لهجومها على شخص الملكة فيكتوريا ، كتب كرومر ينصح بأنه إذا كان سيقوم بأى تصرف فيجب أن « يضرب بأقصى ما يمكنه من شدة »[٢٤٣] . وفى موضوع قضية صيد الشعالب التى اشتبك فيها خفر حديقة مستر بلنت

مع بعض ضباط جيش الاحتلال قال قائد جيش الاحتلال أنه أصر بشدة على القبض على الخفر ومحاكمتهم لأن الهجوم وقع على ضباط بريطانيين ولأنه يعرف أن لورد كرومر :

"is very strongly resolved to have any attack by natives on English and Europeans very severely dealt with."(٢٤٤)

وفى تقييمه لأعمال كرومر فى مصر ، عاب عليه لورد لويد أنه فشل فى بث شعور بالولاء بين المصريين يربطهم بالامبراطورية البريطانية ، كخطوة لإعطاء مصر حكما ذاتيا مع المحافظة على المصالح البريطانية(٢٤٥) . والحق أن كرومر لم يفشل فى ذلك فقط ، بل أنه أساء إلى شعور كثير من المصريين وأثار نفورهم، بما تضمنته تقاريره السنوية من نقد وأحيانا هجوم عنيف على فئات منهم أو على بعض مظاهر حياتهم ومعتقداتهم . وكانت تلك التقارير تترجم إلى العربية وتنشر . من ذلك نقده الشديد للقضاء الشرعى وقضاته ، وللمفتى . كما انتقد الإسلام فى كلاعه من وضع المرأة فى المجتمع وعن الطلاق(٢٤٦) . ولم يكن هذا ، بطبيعة الحال ، ليرضى الرأى العام الإسلامى .

وكان نقد كرومر للعمد شديداً ، وهجومه على الموظفين والقضاء عنيفاً(٢٤٧) . ولم ينج مجلس شورى القوانين من شدة نقده(٢٤٨) . وقد هاجمت الصحافة الوطنية انتقادات كرومر الشديدة واستنكرتها(٢٤٩) .

ويرجع هذا الاتجاه من كرومر ، ضمن ما يرجع ، إلى أنه لم يفهم المصريين . بل إنه ، كما يقول مارمادوك بكثول، لم يتظاهر بأنه يفهمهم(٢٥٠) . كان كرومر يرى أن العقلية الشرقية المعقدة مشكلة حقيقية . وكان الخديو عباس حلمى فى رأيه شاباً ذكياً أحياناً ، ورجلا جاهلا غبياً أحياناً ، ويكاد أن يكون غير عاقل ولا يصلح للحكم أحيانا أخرى . السياسة المصرية فى رأيه

كان يغطيها الضباب ، وكان المسرح السياسى أحيانا تقع عليه « تطورات غير متوقعة إلى حد أنى أحب دائماً أن أنتهز الفرصة السانحة وأحسم الأمور فى الحال قبل أن تطرأ بعض التعقيدات المحيرة والمعتادة فى المسائل المصرية وتضع عقبات أخرى . لا يمكننى على الإطلاق أن أتنبأ بالاتجاه الذى يتخذه الخديو، فهو بالذات كالمذنب الشارد فى الفضاء »(٢٥١) .

الحقيقة أن كرومر لم يعرف لغة المصريين ، رغم أنه بقى بينهم ما يقرب من ربع قرن ، وكان يحصل على معلوماته عن المصريين من مصدرين متحيزين ضدهم : سكرتيره الشرقى هارى بويل ، وأصحاب المقطم(٢٥٢) .

قبل أن يذهب بويل إلى مصر قضى عامين فى اسطمبول يدرس اللغة التركية حتى يكون مؤهلا لمثل عمله . وهناك اختلط بالأتراك وأعجب بهم. ويغلب أنه أخذ عنهم آراءهم عن المصريين . لذلك فحين وصل مصر كانت لديه فكرة مسبقة عن أهلها يغلب أنها لم تكن فى صالحهم . وفى مصر كان أصدقائه الأخصاء آل بيرم المهاجرون من تونس ، وأصحاب المقطم(٢٥٣). وكان فارس نمر وشاهين مكاريوس ونجيب صروف من السوريين المسيحيين الذين قاست عائلاتهم من مذابح لبنان عام ١٨٦٠ ، وفقد الأول فيها أباه(٢٥٤). وكان معروفا عن جريدتهم - المقطم — التحيز ضد المسلمين بوجه عام ، وضد الحكومة العثمانية وكل من يعطف عليها ، كما كان معروفا عنها تأييدها القوى للاحتلال ضد أمانى المصريين الوطنية . وفى الوقت الذى كان يحصل فيه كرومر على معلوماته عن المصريين من هذه المصادر المتحيزة ، أصم أذنيه، كما أشرنا ، عن سماع الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعطفون على المصريين، أمثال فينيك ، وويلكوكس ، ومونى .

هناك عوامل أخرى أثرت فى موقف كرومر من المصريين ، فيقول

الأوتوقراطية اصطدمت بمقاومة المصريين لسيطرته . وكان يعطى أولوية مطلقة لحفظ سمعة بريطانيا ومنزلتها بكل الوسائل وقوله المأثور فى هذا :

" If we ever get into fight we must win" (٢٥٥) .

والمقصود هنا الدخول فى معركة مع عباس أو الحركة الوطنية

٩ ــ الرأى العام الإسلامى

هناك عدة أحداث أبقت الرأى العام الإسلامى فى مصر فى حالة عطف على السلطان وسخط على بريطانيا من عام ١٨٩٥ . تلك الأحـــداث هى اضطرابات أرمينيا فى عامى ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، والحرب اليونانية التركية والمسألة الكريتية فى هذه الأحداث وقفت دول أوربا ، وعلى رأسها بريطانيا ، ضد السلطان وقد توالى بعد ذلك ما زاد هذا الشعور حدة . من ذلك تزايد نشاط المبشرين منذ ١٨٩٨ . فى عام ١٨٩٩ وزع المبشرون نشرات فى الإسكندرية ضد الإسلام ، وأخذ آخرون يبشرون بالمسيحية فى شوارع القاهرة ، وذهب بعضهم إلى حد التبشير بها فى أحد مساجد طنطا . وقد طبع بعضهم نشرة بعنوان « أيهما ، المسيح أم محمد » ؟ « وأرسلوها بالبريد إلى العمد والعلماء وشيخ الجامع الأزهر . وكان طبيعياً أن تتصدى الجرائد الوطنية لهذا الهجوم التبشيرى . وقد استاء كرومر من هذا النشاط لما يثيره من مشاكل فى مصر ، وأراد أن يحاكم المسئولين عنه ، لكنه لم يحصل على تصريح بذلك من لندن (٢٥٦) .

وفى عام ١٩٠٣ وزعت نشرات أخرى تتضمن طعناً شديد فى الإسلام ، وصدرت مجلة تبشيرية بعنوان « بشائر السلام » تضمنت طعناً شديداً على الإسلام والرسول دفع أعضاء مجلس شورى القوانين إلى أن يطلبوا إلى الحكومة محاكمة المسئول عنها ، وقابلوا كرومر لنفس الغرض ، لكنه تمكن من إقناعهم بعدم المحاكمة (٢٥٧) .

وقد ازداد عداء الرأى العام الإسلامى لبريطانيا بسبب الاضطرابات فى مقدونيا عام ١٩٠٣(٢٠٨) ، وما تلاها من تدخل الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا ، ووضع مشروع للإصلاح فى مقدونيا ، ثم المظاهرة البحرية المشتركة لفرض هذا المشروع على السلطان فى أواخر ١٩٠٥ . وكان مما يثير الرأى العام الإسلامى دائماً تدخل الدول الأوروبية إلى جانب رعايا الدولة المسيحيين ، فى الوقت الذى تركت فيه مصر تعانى السيطرة البريطانية . وخلال الفترة الحادة من الأزمة المقدونية لمح السلطان إلى احتمال قيام المسلمين للدفاع عنه . وقد عبرت الجرائد الوطنية ، وبخاصة اللواء ، عن استياء المسلمين من بريطانيا ، وزادت من هذا الاستياء بما نشرته من مقالات تستنكر الضغط الأوروبى ، وتدعو حكام المسلمين إلى الدفاع عن الامبراطورية العثمانية . وقالت اللواء أن بريطانيا هى التى حرضت الدول الأخرى على القيام بالمظاهرة البحرية ، وأن عداءها لتركيا يرجع إلى أيام احتلالها لمصر ، وقد انضمت صحيفة العالم الإسلامى إلى اللواء فى هذا الهجوم . وقد أدت هذه الحملات إلى ثورة فى الرأى العام ، دفعت كرومر فى ديسمبر ١٩٠٥ إلى طلب وضع القوات البريطانية فى حالة استعداد ، واستبقاء مركب حربى بريطانى فى ميناء الإسكندرية(٢٠٩) .

ينبغى أن تكون حالة الرأى العام الإسلامى تلك فى البال لكى ندرك موقف المصريين خلال أزمة طابة التى قامت بعد ذلك مباشرة فى أوائل ١٩٠٦ .

الاستياء من الخديو

كان هناك أيضا استياء من عباس . ولا شك أن نواة هذا الاستياء كانت فشله فى مقاومته للاحتلال . فى ٣٠ أبريل ١٩٠٧ كتبت صحيفة الجريدة تقول إن سياسة مقاومة الاحتلال هى المسئولة عن اكتمال السيطرة

البريطانية فى مصر . أما سياسة الخضوع للاحتلال التى اتبعها عباس وبخاصة بعد الاتفاق الودى ، فأغضب قطاعات كبيرة من الحركة الوطنية ، إذ اعتقدوا أنه متقلب وغير مخلص ويتبع سياسة ذات وجهين ، بل إنه يخون القضية الوطنية(٢٠٦) أما المعتدلين فكانوا يرون أن سياسة عباس فى مقاومة الاحتلال بعد أن تخلت أوربا عن مساعدة مصر تعتبر سياسة ضارة بمصلحة البلاد ، ذلك لأنهم كانوا يرونها ضارة بمصالحهم وكانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، فالمتطرفون فى رأيهم لا يمثلون الأمة ، التى لا تتكون من أفراد ، بل تتكون من عائلات ، ولا يمثلها سوى الرجال العقلاء والأعيان وهم رؤساء العائلات الغنية ذات المكانة فى البلاد . لذلك كان يغضبهم من عباس أيضا تأييده للفريق المتطرف من الوطنيين لأسباب طبقية ولأسباب أخرى اقتصادية ، فقد كتبت الجريدة فى ١٩٠٧ تقول أن الأزمة الاقتصادية فى مصر سببها نشاط المتطرفين الذى أدى إلى عدم استقرار الأحوال فى البلاد مما أخاف رأس المال الأجنبى(٢٦١) .

وقد أدت سياسة عباس إلى أن أصبح كل من الفريقين يرتاب فى أن كل ما يهم الخديو هو الحصول على السلطة ، وأنه استبدادى النزعة . والخلاف بين الاثنين فى هذا المجال هو خلاف على الأولويات ، فالمتطرفون يعطون الأولوية للكفاح فى سبيل الجلاء ، ويرون أنه بعد أن يتحقق الجلاء سيكون من السهل تسوية موضوع الخديو وسلطاته . هذا واضح من كلام رفيق العظم وبلنت الذى سبقت الإشارة إليه . أما المعتدلون فالأولوية عندهم لمحاولة منع عودة سلطات الخديو الاستبدادية ، حتى عن طريق الاستعانة بالاحتلال والتعاون معه ، وقد عبر الشيخ محمد عبده عن مخاوفه من نزعة الخديو الاستبدادية فى يناير ١٨٩٦(٢٦٢) . ولا شك أن هذه المخاوف قد زاد منها وأكدها تصريحات عباس لفارس نمر عام ١٩٠٠ ، وقد أشرنا إليها ، بالإضافة إلى ما حدث من صدام بين الرجلين بشأن الأزهر

والأوقاف ، حين تصدى الشيخ محمد عبده لمواجهة جشع عباس واستبداده في مزاولة إشرافه على هاتين المؤسستين(٢٦٣). يضاف إلى ذلك أيضاً موضوع ليون فهمي الأرمني الذي اختطفه رجال الخديو عام ١٩٠١ واحتجزوه فترة في قصر المنتزه ثم رحلوه إلى أوربا ، وذلك إرضاء للسلطان . وقد افتضح تدبير الخديو في هذا الحادث(٢٦٤) ، ودل على نزعة الخديو الاستبدادية والمدى الذي يمكن أن ينحدر إليه حين يريد شيئاً ، كما دل على ما يمكن أن يصل إليه في خضوعه للسلطان ، مما أساء إلى المعتدلين الذين كانوا يعارضون النفوذ العثماني .

أما محاولات الخديو لتنمية ثروته فقد أثارت الاستياء ، وبخاصة بين أفراد أسرته ، والطبقة العليا . فقد أدى به ذلك إلى الانغماس في المضاربات المالية وتوثيق صلاته بأثرياء اليهود والأجانب من أصحاب رؤوس الأموال أمثال قطاوي وكاسل ، وهي صلات لم تكن لتكسبه محبة في مصر(٢٦٥) . كما أن مصالحه كثيراً ما تضاربت مع مصالح أفراد من أسرته ومن المصريين ، ووصل النزاع أحياناً إلى المحاكم أو إلى كرومر أو ملك بريطانيا وملكتها(٢٦٦). يضاف إلى ذلك أن إشرافه المباشر على إدارة الأوقاف أتاح له الفرصة لانتهاب أموالها مما أساء إلى سمعته . ومن أمثلة ذلك إخفاق محاولته نهب أمـــوال الأوقاف في موضوع تفتيش مشهور وما أعقبها من فصل حسن باشا عاصم، فقد كان الحادث فضيحة عامة في حينه(٢٦٧) .

وكان الاستياء من الخديو ، والخوف من عودته إلى مزاولة سلطاته الاستبدادية ، من العوامل التي ساعدت على فصل المعتدلين عن تيار الحركة الوطنية الأصيل ، واجتذابهم إلى التعاون مع الاحتلال .

قوة الحركة الوطنية :

تلك كانت عوامل الاستياء من الاحتلال ومن الخديو ، وهي العوامل

التى استغلها الوطنيون فى مهاجمة الاحتلال وإبقاء جذوة الوطنية متقدة خلال فترة الخضوع ، فبقيت للحركة الوطنية قوتها رغم ما أصابها من ضعف، وبقيت فى حالة تحفز حتى وقعت أحداث طابة ودنشواى فى النصف الأول من عام ١٩٠٦ ، فعادت إلى نشاطها وقوتها من جديد .

ذلك أن زعماء الحركة الوطنية هاجموا سياسة الاحتلال ، وأشاروا إلى مساوئها كما هو واضح من استعراضنا لتلك السياسة . وكان هجومهم عليها عاملا عمق الاستياء منها ووسع دائرته ، ساعد على ذلك سرعة تطور الصحافة المصرية واستخدامها وسيلة أساسية فى الكفاح الوطنى .

مما يوضح سرعة تطور الصحافة العربية فى مصر وتقدمها أن الجرائد والمجلات التى صدرت فى القاهرة والإسكندرية خلال مدة اثنى عشر عاماً بين ١٨٩٢ — ١٩٠٣ كان عددها عشرة أضعاف عددها فى المدة بين ١٨٨٠ - ١٨٩١ (٤٩٥ إلى ٤٩)(٢٦٧ب) كما أن توزيع الصحف الصادرة زاد أيضا زيادة كبيرة توضحها الأعداد المطبوعة من الصحف ، والأعداد المرسلة منها بالبريد . فجريدة المؤيد على سبيل المثال ، كان يطبع منها ٨٠٠ نسخة عام ١٨٨٩ ، أصبحت ٤٠٠٠ نسخة عام ١٨٩٥ ، ثم ٦٠٠٠ عام ١٨٩٦ ، زادت إلى ٨٠٠٠ بعد ذلك (٢٦٧جـ). وفى عام ١٨٩٧ قال إدوارد دايسى أنه خلال الخمسة عشر عاما السابقة زاد عدد نسخ الصحف المرسلة بالبريد فى مصر من مليونين إلى سبعة ملايين (٢٦٧ د).

لكن ينبغى أن نلاحظ أن نسبة الأمية العالية حينئذ قد حدت من تطور الصحافة ، وحدت أيضا من أثرها ، بحيث انحصر هذا الأثر تقريبا فى المدن حيث ترتفع نسبة المتعلمين . وكان هذا عاملا قويا فى أن الحركة الوطنية تركزت فى المدن .

هناك عامل آخر ساعد فى أوائل القرن على كسب مؤيدين جدد للحركة الوطنية ومناوئين للاحتلال . ذلك أن اهتمام مصطفى كامل بالطلبة منذ عام

١٨٩٨ ، حين احتفل معهم بذكرى تولى الخديو الحكم ، قد كسب تأييد هذا العنصر الفعال للحركة الوطنية . وقد توجت جهود مصطفى كامل فى هذا المجال بإنشاء نادى المدارس العليا أواخر ١٩٠٥ ، لأن إنشائه قد مكن هذا الفريق من الوطنيين من السيطرة على حركة الطلبة ، وقد قام طلبة الحقوق بأول إضراب منظم فى فبراير ١٩٠٦ ، بعد إنشاء النادى مباشرة(٢٦٧هـ) .

خلاصة ما سبق أن العوامل المشكلة للوضع السياسى فى مصر فى أواخر ١٩٠٥ كانت كالآتى :

السلطة الشرعية بأطرافها كانت فى حالة خضوع للاحتلال . وكان خضوع الخديو خضوع كاره مستاء ، لأنه لم يحصل على ما أراد من نصيب فى السلطة مقابل تعاونه وخضوعـــه . وكان استياؤه من كرومر أكثر منه من الاحتلال ، لأنه كان يدرك أن كرومر هو العقبة الرئيسية فى سبيل حصوله على السلطة .

أما الحركة الوطنية فقد نجح الاحتلال فى فصل معظمها عن الخديو ، وفى تجزئتها واجتذاب قطاعات منها إلى التعاون معه ، ودفع قطاعات أخرى إلى الاعتدال . وكان هذا عامل ضعف لها . لكن الاستياء من بقاء الاحتلال ومن سياسته ساعد على احتفاظها بكثير من قوتها الكامنة .

محصلة ذلك أن خضوع الخديو وتعاونه كان قابلا للتحول إلى النقيض مع تبدل الأحوال ، وأن كبار الملاك ومتوسطيهم كانوا راضين عن الاحتلال ، بينما كان الفلاحون (صغار الملاك والأجراء) غير راضين عن أحوالهم . أما المثقفون ، وأهل المدن بوجه عام ، فقد كانوا ساخطين على الاحتلال ، واستمروا الدعامة الأساسية للحركة الوطنية .

والنتيجة ، فيما يختص بالاحتلال ، قيام حالة هدوء وتسليم ظاهرى ،

مع وجود استياء كامن ، ينتظر الفرصة ليطفو على السطح ، وقد أبرزته الأحداث التالية ، وأهمها طابة ودنشواى .

لن ندخل فى تفاصيل حادث طابة ، وتكفى هنا الإشارة إلى أن النزاع بين تركيا وبريطانيا كان فى حقيقته على سيناء بكاملها . كانت تركيا تريد شبه الجزيرة ، بينما عملت بريطانيا على الاحتفاظ بها لمصر ، وعلى تخطيط الحدود بينها وباقى أملاك الدولة العثمانية . وقد استمرت الأزمة بين الدولتين من ١٠ يناير حتى ١٤ مايو ١٩٠٦ ، وانتهت بتسليم السلطان بمطالب بريطانيا .

كان لأزمة طابة ، ولموقف كثيرين من المصريين خلالها ، نتائج بعيدة الأثر فى مصر ، وفى العلاقات بين المصريين والاحتلال . ذلك أنهم قللوا من أهمية طابة واحتلال الأتراك لها ، وأبدوا عطفا على وجهة النظر التركية وموقف تركيا ، وأنكروا على بريطانيا تدخلها فى المشكلة . عبر عن ذلك كل من المؤيد واللواء ، أى الجرائد المعبرة عن رأى الخديويين والوطنيين المتطرفين . هذا الموقف يبدو فى ظاهره شاذا ومتعارضا مع مصالحهم الوطنية ، لكن له تفسيره المنطقى ، ذلك أنهم أنكروا على بريطانيا دور الحامية لمصر الذى اتخذته خلال الأزمة ، وخشوا أن تكون تلك مقدمة لإنهاء السيادة التركية وضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية أو إعلان الحماية عليها . يضاف إلى ذلك أنهم اعتقدوا أن تركيا أثارت المشكلة كوسيلة لفتح باب المسألة المصرية ومطالبة بريطانيا بالجلاء . هذا بالإضافة إلى شعور العداء الكامن ضد الاحتلال الذى أشعله قبيل حادث طابة مباشرة موقف بريطانيا المعادى لتركيا فى المسألة المقدونية(٢٦٨) .

أما الخديو فقد انتهج خلال الأزمة سياسة ذات وجهين . فقد تمشى مع الاحتلال فى الظاهر ، لكنه فى اتصاله السرى بالسلطان كان يعبر عن ولائه

له ومعارضته لموقف بريطانيا ، ويوضح له كيف يمكنه أن يقاوم المطالب البريطانية . وقد كشف كرومر هذه الاتصالات السرية(٢٦٩) .

كشفت أزمة طابة أن الخديو ، رغم تعاونه وخضوعه الظاهرى ، يكن الاحتلال عداء يدفعه إلى مد يد التحالف إلى السلطان . كما اتضح منها انتشار شعور العداء للاحتلال بين كثير من المصريين ، وتعاطفهم مع السلطان . وهكذا أصبح الاحتلال ، قبيل حادث دنشواى ، مهددا بقيام تحالف ضده من الخديو والسلطان والحركة الوطنية .

المعركة الأخيرة بين كرومر والحركة الوطنية :

لمواجهة الموقف المتوتر فى مصر طلب كرومر إلى حكومته زيادة قوات جيش الاحتلال ، كما واصل جهوده مع الفريق المتعاون مع الاحتلال من كبار الملاك وتلاميذ الشيخ محمد عبده، الذين ساءهم موقف مواطنيهم المتعاطف مع السلطان فى حادث طابة . وكانت تلك الجهود ترمى إلى تشجيعهم على إنشاء صحيفة يعبرون فيها عن آرائهم المعتدلة ، ويواجهون نشاط الجرائد الوطنية(٢٧٠) . وفى نفس الوقت ، حين وصلت التعزيزات المطلوبة لقوات الاحتلال، حاول إرهاب الحركة الوطنية باستعراض للقوة عن طريق تسيير فصيلة من جيش الاحتلال من القاهرة إلى الاسكندرية خلال الدلتا . لذلك كان من الخطورة بمكان ، من وجهة نظر الاحتلال ، أن تفقد تلك الفصيلة أحد ضباطها ، ويصاب عدد آخر من الضباط ، فى اشتباك وقع بينهم وأهالى دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ ، وهو الحادث المعروف بحادث دنشواى .

لن نتعرض لتفاصيل الحادث. يكفى هنا الاشارة إلى أنه لم يكن اشتباكا بين ضباط خرجوا للنزهة وصيد الحمام وبين الأهالى الذين ساءهم صيد الحمام والحريق الذى شب فى جرن محمد عبد النبى وإصابة زوجته أم محمد . بل إنه كان صداما بين قوة من جيش الاحتلال ، خرجت للمرور فى الريف بقصد

الأرهاب ، وبين فلاحى دنشواى الذين كانوا يكنون تذمرا من أحوالهم بوجه عام ، ومستائين من قيام الضباط بصيد الحمام حينئذ وفى الأعوام السابقة ، كل هذا فى إطار عام من التوتر بين الاحتلال وعناصر الحركة الوطنية ، وهو توتر ترتب على شعور السلطات البريطانية بانتشار وتزايد روح العداء للاحتلال فى مصر ، ومحاولتها القضاء عليه بالإرهاب .

سياسة الإرهاب تلك كانت نتيجة خوف ترتب على الشعور بالضعف . ذلك أن عدد جيش الاحتلال فى مصر كان دون الأربعة آلاف فى الظروف العادية . وهو عدد يكفى لمواجهة اضطرابات محدودة تقوم فى المدن الهامة القليلة . لكنه لا يكفى لمواجهة اضطرابات تنتشر على نطاق واسع . لذلك كانت سياسة كرومر دائماً هى مواجهة أية حركة ضد الاحتلال فى بدايتها بكل ما يستطيع من سرعة وعنف ، ليقضى عليها فى المهـــد قبل أن تنتشر وتستفحل . وقد عبر ويجال Weigall ، أحد الموظفين الإنجليز فى مصر حينئذ ، عما أصابهم من فزع حين علموا بالحادث ، فقال أنه ساد الاعتقاد أن المصريين على وشك أن يقوموا بثورة عامة ، كالحال أيام الثورة العرابية(٢٧١) .

الخوف وسياسة الإرهاب هما المسئولان عن تصرفات سلطات الاحتلال تجاه الحادث ، وهى تصرفات تتسم بمنافاة العدالة والتجرد من الإنسانية ، وهى تصعيد لسياسة الإرهاب . لذلك نزعت القضية من أيدى سلطات النيابة والقضاء المختصة ، وأحيلت إلى المحكمة المخصوصة التى يسيطر عليها الجانب البريطانى بفضل ما له من تفوق عددى فى عضويتها ، وما للاحتلال من قدرة على الضغط والإملاء . ولذلك تجد أن الضباط فى صيدهم اقتربوا من القرية بأكثر مما تقضى به التعليمات ، وبدأوا الصيد دون الحصول على تصريح من العمدة بذلك ، كما أن الداورية البريطانية التى توجهت لنجدتهم بعد الحادث قتلت أحد أهالى سرسنا ، يضاف إلى ذلك أنه ثبت أن وفاة أحد الضباط

كانت نتيجة ضربة شمس وليس نتيجة إصابته فى المعركة فقط . ومع ذلك فإن البريطانيين لم يحاسبوا على ما ارتكبوا من أخطاء ، ولم يتم الاهتداء إلى قتلة شهيد سرسنا سيد أحمد سعد ، وصدرت أحكام بالإعدام على أربعة من أهالى دنشواى ، وأحكام أخرى بالسجن والجلد على سبعة عشر آخرين منهم . وقد نفذت تلك الأحكام فى دنشواى، وأمام أهل المحكوم عليهم ، وفى مثل الوقت من اليوم الذى وقع فيه الحادث(٢٧٢) .

كان لدنشواى نتائج بالغة الأثر فى كل من مصر وبريطانيا . فقد زادت الحركة الوطنية قوة ، ومهدت الطريق لامتدادها إلى الريف،وأعادت التعاون بينها وبين الخديو ضد كرومر وسياسته . يضاف إلى ذلك أنها جعلت الحكومة البريطانية تتخلى عن تأييد سياسة الشدة التى ينتهجها كرومر وتميل إلى اتخاذ سياسة جديدة عرفت بسياسة الوفاق ، مما دفع كرومر فى النهاية إلى الاستقالة .

قال الجود Elgood ، أحد الموظفين البريطانيين فى مصر حينئذ ، عن أثر الحادث أن المصريين شعروا بجرح أصاب كبرياءهم الوطنى ، وأنهم لم يعودوا يثقون فى عدالة بريطانيا(٢٧٣). وفى عام ١٩٢٠ قال فالنتين تشيرول، وهو خبير فى الشئون المصرية ،أن المصريين لم ينسوا دنشواى ، وأنهم يعتبرون الأحكام التى صدرت والطريقة التى نفذت بها إجراء انتقامياً . وأضاف أن دنشواى ، تركت جرحا لا يندمل فى ذاكرة الفلاحين(٢٧٤) . وقال قاسم أمين يصف شعور المصريين بعد تنفيذ الأحكام « رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلبا مجروحاً ، وزوراً مخنوقاً ، ودهشة عصبية بادية فى الأيدى وفى الأصوات . كان الحزن على جميع الوجوه ، حزن مما كن مستسلم للقوة مختلط بشىء من الدهشة والذهول . ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة يائسة، منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعون فى دار ميت، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف فى كل مكان من المدينة »(٢٧٥) .

وهكذا أدت دنشواى إلى شعور المصريين بجرح فى كرامتهم وبذلة وضعهم تحت سيطرة أجنبية ، وتزايد شعورهم بالعداء نحو الاحتلال .

وقد عبرت الصحافة الوطنية عن هذا الشعور فى حملات قوية متصلة ضد الاحتلال استمرت حتى استقال كرومر وغادر مصر فى مايو ١٩٠٧ ، وشاركت فيها جرائد اللواء والمؤيد والمنبر والظاهر وخيال الظل . ولم تقتصر الحملة على موضوع دنشواى ، بل أصبحت هجوماً عاماً على سياسة الاحتلال فى مصر . ونشرت الجرائد ترجمة لمقالات مصطفى كامل ضد الاحتلال فى أوروبا ، ولمقالات أصدقاء مصر من الأوروبيين ، وبخاصة الانجليز ، ضد سياسة كرومر ، كما نشرت ترجمة لما وجه إلى الحكومة البريطانية من أسئلة فى مجلس العموم البريطانى نقدا لسياسة الاحتلال فى مصر . وكان الهدف من ذلك أن يعرف المصريون أن قضيتهم تلقى تأييداً فى أوروبا وفى بريطانيا ، وذلك لتشجيعهم واضعاف مركز كرومر فى مصر . وقد نشرت تلك الحملة الصحفية شعور العداء للاحتلال ولكرومر وعمقته ، وقال مراسل المانشستر جارديان معلقا على الحملة بأنها ستقضى على مكانة كرومر فى مصر(٢٧٦).

وقد ساهم الأدب والفن فى التعبير عن استياء المصريين وتعميقه . كان حافظ ابراهيم سباقا فى نشر قصيدته عن دنشواى بعد أيام من تنفيذ الأحكام(٢٧٧) ، وتلاه بقية الشعراء ، كما نشرت قصة بعنوان «عذراء دنشواى» .

أدت حادث دنشواى وشعور العداء الذى أثاره إلى ثلاث نتائج هامة . فقد زاد توتر العلاقات بين رجال الاحتلال والمصريين ، وبخاصة الفلاحين . ففى أوائل يوليو أهان ثلاثة من الفلاحين أحد مفتشى الرى من الإنجليز وقذفوه بالطوب وأهانوه بجوار ترعة قويسنا فى مكان غير بعيد عن دنشواى ، ورفض شيخ البلد الذى كان يرافقه أن يخبره بأسماء الفلاحين الذين اعتدوا عليه . ولهذا دلالته حيث لم يسبق للفلاحين أن اعتدوا على مفتشى الرى(٢٧٨).

وفى أوائل شهر أغسطس وقع اشتباك آخر بين جنود جيش الاحتلال وبعض أهالى قرية امبابة (٢٧٩) . وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى النتيجة الثانية وهى انتعاش وتقوية الحركة الوطنية ، كما تمهد الطريق لامتدادها إلى الريف ، ولهذا خطورته على الاحتلال .

أما النتيجة الثالثة فهى أن الموقف فى مصر أخذ يميل إلى التبلور بشكل أكثر . ذلك أن الاحتلال واصل جهوده لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال حتى قرروا إنشاء صحيفة « الجريدة » للتعبير عن آرائهم ، وكانت تلك هى الخطوة العملية الأولى لتكوين حزب الأمة المتعاون مع الاحتلال. وكان تزايد قوة الحركة الوطنية واتجاه الموقف إلى التبلور عوامل دفعت الخديو إلى تحديد موقفه إلى جانب الحركة الوطنية أو ضدها ، وكان من الطبيعى أن يتخذ موقفه إلى جانب الحركة الوطنية ، لما أحرزته من قوة ، ولقوة الشعور ضد الاحتلال ، ولأنه لم يحصل على ما أراد من سلطة فى مقابل خضوعه وتعاونه مع الاحتلال . وجد كل من الخديو ومصطفى كامل فى دنشواى فرصة لتوجيه ضربة قاضية إلى كرومر وسياسته فى مصر ، وأدركا حاجتهما إلى التعاون ، وقد أفاد مصطفى كامل من اتصالات عباس فى بريطانيا حين زار لندن فى يوليو ١٩٠٦ للقيام بحملة هناك ضد سياسة كرومر . وحين عاد كل من عباس ومصطفى كامل إلى مصر تقابلا واتفقا على التعاون ، وعلى تكوين الحزب الوطنى ، وإصدار جريدة The Egyptien Standard باللغة الإنجليزية وجريدة L' Étandard Égyptien بالفرنسية ، لشرح وجهة النظر المصرية للرأى العام الأوروبى (٢٨٠) . وهكذا كسبت الحركة الوطنية الخديو إلى جانبها ، وكان هذا عامل قوة لها .

أما فى بريطانيا فإن وصول مصطفى كامل إلى لندن فى يوليو ١٩٠٦ ساعد على إيضاح وجهة النظر المصرية للرأى العام البريطانى . لكن الحملة فى بريطانيا ضد موقف المحتلين فى الحادث كانت قد بدأت قبل ذلك فى مجلس العموم

وفى الصحافة . وقد تطورت الحملة فيما بعد لتصبح هجوماً على سياسة كرومر بوجه عام ، واستمرت حتى استقال كرومر ، بل أنها استمرت بعد ذلك بهدف إطلاق سراح مسجونى دنشواى .

كان الصراع فى مجلس العموم بين وزير الخارجية فى جانب والإيرلنديين الوطنيين والراديكاليين يعاونهم حزب العمال الناشىء فى الجانب الآخر . وكان وراء هؤلاء الخديو ومصطفى كامل (٢٨١) أما فى الصحافة فقد لقى المصريون عطفاً واضحاً من جرائد Review of Reviews, Triune, Manchester Guardian كما وقف إلى جانبهم كثير من الكتاب الأحرار مثل بلنت وجورج برنارد شو وروبرتسون .

وهكذا إنتقل إلى بريطانيا الصراع بين كرومر وبين كل من الحركة الوطنية والخديو .

حين عاد كرومر من أجازته إلى مصر ، بعد دنشواى ، كان قد إستقر على مواجهة نشاط المتطرفين من الوطنيين بتشجيع المعتدلين المتعاونين مع الاحتلال من كبار الملاك وأصدقاء وتلاميذ الشيخ محمد عبده ، بوضعهم فى المناصب الهامة وإسناد منصب النظارة إلى البعض منهم ، كما اعتزم أن يزيد من قبضته على الإدارة وتدخله فيها أما الخديو فقد اتجه كرومر إلى تجريده من كل ما بقى له من سلطة ، كتقييد حقه فى منح الرتب والنياشين بأن يكون بموافقة مجلس النظار ، وبنزع الأوقاف من تحت إشرافه المباشر وتحويلها إلى نظارة (٢٨٢) . وهكذا لم يتعلم كرومر من أحداث دنشواى وما ترتب عليها ، وعاد بنفس سياسة الشدة القديمة .

كان طبيعياً أن يزداد التقارب بين الخديو والحركة الوطنية حين بدأ كرومر ينفذ هذه السياسة بعد عودته ، فقابل عباس فى أكتوبر ١٩٠٦ كلا من مصطفى

كامل ومحمد فريد ولطيف سليم ، واتفقوا على تكوين الحزب الوطنى ، وعلى إصدار جريدتين إحداهما باللغة الإنجليزية والأخرى باللغة الفرنسية . كان الهدف من إصدارهما تنوير الرأى العام الأوربى ، وبخاصة البريطانى ، بالقضية المصرية ومساوىء الاحتلال فى مصر . وقد ساهم عباس فى رأس مال الجريدتين كما أشرنا .

وقد وصلت المعركة بين الطرفين ذروتها حين عاد البرلمان البريطانى إلى الإنعقاد فى فبراير ١٩٠٧ ، واجتمعت الجمعية العمومية فى القاهرة فى مارس ١٩٠٧ . ففى لندن توالت أسئلة الراديكاليين من الأحرار فى مجلس العموم عن سياسة الاحتلال فى مصر بمعدل سؤال فى اليوم حتى استقال كرومر فى أبريل ، وفى القاهرة دفع الوطنيون الجمعية العمومية إلى الموافقة على ٥٤ إقتراحاً تضمنت المطالبة بالدستور وبزيادة سلطات المجالس القائمة(٢٨٣) .

كان ما يقلق كرومر هو الأثر الذى تتركه فى مصر تلك الحملات على سياسته فى بريطانيا ، حين تترجم وتنشرها الجرائد الوطنية ، إذ كان يرى أنها ستوضح للمصريين أن سياسته لا تلقى تأييد جانب كبير من الحزب الحاكم ، ومن الرأى العام البريطانى ، وأنها بذلك ستضعف موقفه وموقف الفريق من المصريين المتعاون مع الاحتلال ، وتكون مصدر قوة للحركة الوطنية (المهيجين كما كان كرومر يسمى زعماءها) وللخديو . وكان علاج ذلك فى رأيه هو أن يفهم المصريين أن السياسة البريطانية فى مصر لن تتغير ، وأن أمانى المصريين لا تلقى عطفا فى بريطانيا ، وأن الحكومة البريطانية لا تؤيد حملة الراديكاليين الأحرار على سياسته . وقد صرح سير إدوارد جراى وزير الخارجية لكرومر بأن يصرح ان احتلال بريطانيا لمصر دائم ، لكنه لم يستجب إلى مطالبه الأخرى وقام الخلاف بين الرجلين(٢٨٤) .

ولم يكن جراى يستطيع أن يستجيب لكل مطالب كرومر ، ذلك أن حزب الأحرار الحاكم كان منقسما حول دنشواى . فبينما كان الأحرار

الإمبرياليون ، ومنهم جراى ، يكونون أقلية نشطة فى مجلس الوزراء تؤيد سياسة الاحتلال ، كانت الأكثرية من الأحرار الراديكاليين غير راضية عن سياسة كرومر وكان الأحرار الراديكاليون يهاجمونها مع الوطنيين الإيرلنديين فى مجلس العموم ، وكان نفس الإنقسام واقعاً بين أنصار الحزب خارج الوزارة وخارج البرلمان .

لذلك رفض جراى طلب كرومر نقل اختصاص المحكمة المخصوصة إلى مجالس عسكرية ينشئها جيش الإحتلال ، ورد عليه بأن الوقت قد حان لأن تنظر محاكم البلاد العادية القضايا من هذا النوع. وضايقه أن كرومر لم يستجب إلى طلب العفو عن مسجونى دنشواى . وحين حثه كرومر على تجنب أية مناقشة فى مجلس العموم لسياسة الاحتلال فى مصر ، واتخاذ سياسة حازمة تجاه الأعضاء الذين يثيرون الحملة ضده فى المجلس ، حتى لا يضعف ذلك موقفه فى مصر ، لم يستجب له جراى ورد بأن الأعضاء يسألون فى أمور الإدارة بطريقة ودية ، ولا يثيرون موضوع دنشواى . وحين أصر كرومر على طلبه ، وقال ان الطريقة الوحيدة لعلاج الموقف هى أن يمتنع جراى عن أى تعهد فيما يختص بالإصلاحات التى يطلبها الراديكاليون وأن يتبرأ بطريقة حاسمة من أى ارتباط بهم ، رد جراى بما يعنى أنه أيده أيام دنشواى ، رغم ما اتضح من خطأ سياسته حينئذ ، بسبب ما أداه من خدمات فى مصر ، لكنه يريد الآن أن يحتاط حتى لا تقع أخطاء مماثلة[٢٨٥] . وهكذا تخلت الحكومة البريطانية عن تأييد سياسة كرومر فى مصر .

الحق أن موقف الحكومة البريطانية من سياسة كرومر فى مصر أخذ يتغير بالتدريج بعد دنشواى . فى أول الأمر أيد جراى الموقف الذى اتخذته سلطات الاحتلال ، ودافع عن سياسة كرومر . لكن الأسئلة فى مجلس العموم ، والحملة الصحفية ، أخذت تكشف بالتدريج الأخطاء التى ارتكبت

أيام دنشواى ، ومساوىء سياسة كرومر فى مصر . بل أن الأحداث التى وقعت عام ١٩٠٦ بوجه عام أظهرت أيضاً وجود معارضة قوية لتلك السياسة فى مصر ، واتضح أن استمرار التحالف بين الخديو والحركة الوطنية قد يؤدى إلى نتائج خطيرة ، وأبرزت دنشواى بالذات قيام احتمال خطير هو أن تمتد الحركة الوطنية إلى الريف ، وبذلك تحصل على تأييد القاعدة العريضة من جماهير المصريين هناك ، فتتضخم قوتها وتصبح خطراً يهدد الاحتلال . ولما كانت زيارات عباس والشيخ على يوسف للندن قد أقنعت كثيراً من الساسة الانجليز أن عباس وبعض الوطنيين يرغبون فى التعاون فى ظل سياسة بريطانية جديدة ، لذلك أصبح من المرغوب فيه تغيير السياسة . لكن موقف كرومر المتصلب لم يترك للحكومة البريطانية فرصة لإصلاح الأخطاء وإحداث التغيير ، لذلك ضنت عليه بما طلب من تأييد .

أصبح على كرومر ، إزاء ذلك إلى أن يستقيل ، أو يعمل تحت ظروف صعبة . وقد اختار الطريق الأول بعد تردد، وقدم استقالته فى أبريل ١٩٠٧ . هناك عاملان دفعا كرومر فى النهاية إلى الاستقالة : أحدهما أن عباس أبدى تصميمه على مقاومة كرومر فى حديث نشر له مع مراسل جريدة الطان الفرنسية Le Temps فى ٢٤ مارس ١٩٠٧ ، إذ كان الحديث هجوما على سياسة كرومر وتأييدا للحركة الوطنية . أما العامل الثانى فهو مرض كرومر بعد أن أجهده القلق والعمل المضنى المتصل . وهناك العامل الثالث الذى أشرنا إليه ، وهو أن الحكومة البريطانية ضنت عليه بما أراد من تأييد .

باستقالة كرومر أتيح للحكومة البريطانية أن تطبق السياسة الجديدة التى رأت أن تنتهجها فى مصر ، وعينت سير الدون جورست قنصلا عاما لها فى مصر ليقوم على تنفيذها . وقد عرفت تلك السياسة بسياسة الوفاق ، لأنها قامت على تقديم تنازلات للخديو وللمصريين بتمكينهم من مزاولة قدر من

السلطة فى إدارة أمورهم ، فى حدود الإشراف البريطانى . وكان الهدف من تلك السياسة استمالة الخديو إلى جانب الاحتلال وفصله عن الحركة الوطنية ، بالإضافة إلى تقوية الفريق المعتدل من الحركة الوطنية وتأكيد فصله عن الفريق المتطرف منها ، وبذلك يتمكن الإحتلال من تفتيت الحركة الوطنية وضربها فى النهاية .

* * *

خلاصة الأمر أنه فى أوائل القرن العشرين كانت السلطة الشرعية بمختلف أطرافها قد خضعت للاحتلال ، اما عن رضى وإقتناع ، كالحال مع مصطفى فهمى باشا رئيس النظار وبعض نظاره ، أو على مضض ، كما كان حال الخديو . ويضاف إلى ذلك أن الحركة الوطنية كانت بطبيعتها ضعيفة لإنحصارها فى المدن ،وتزايد ضعفها وقلت حيوتها نتيجة إنقسامها ، والفتور الذى دب فى علاقاتها مع الخديو ، بما أدى فى النهاية إلى القطيعة بينه وبين مصطفى كامل عام ١٩٠٤ . كل هذا أعطى إنطباعاً بأن المصريين قد رضوا أخيراً بالاحتلال وتقبلوه واستكانوا إليه .

لكن تلك الصورة لا تنطبق على الحركة الوطنية ، فإن شعور العداء للاحتلال ، والإستياء من سياسته ، قد أبقى للحركة الوطنية قوتها كامنة وفى حالة تحفز ، مستعدة للانطلاق ضد الاحتلال حين تسنح الفرصة . وقد توفرت تلك الفرصة نتيجة ما وقع من تطورات فى عام ١٩٠٦ ، من أهمها حادث طابة ، وأهمها على الإطلاق حادث دنشواى ، فاشتعل شعور العداء الكامن ضد الاحتلال ، وقويت بالتالى الحركة الوطنية ، وزادها قوة التحالف الذى قام بينها وبين الخديو ضد السياسة الكرومرية . وقد انتهت المعركة التى قامت بين الطرفين ، سواء فى مصر أم فى بريطانيا ، إلى استقالة كرومر وسقوط السياسة الكرومرية ، وإلى قيام سياسة الوفاق .

الحواشى

(١) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، جـ٢ ، قسم ١ ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، مراسلات محمد فريد ، خطابات من مصطفى كامل إلى محمد فريد فى ١٩ ، ٢٢ يوليو ، ٥ ، ١٠ أغسطس ، ٤ سبتمبر ١٨٩٨ .

(٢) مصطفى كامل ، رسائل مصرية فرنسية ، القاهرة ، ١٩٠٩ ، ص ٦٦ .

F. O. 407 / 147, O' Conor to Salisbury, No. 521 and 539, 4 and 12 October 1898.

(٣) S. PP., Rodd to Salisbury, 5 July 1900, box "Baring, E."

القطم ٣ أغسطس ١٩٠٠ .

(٤) المؤيد ٨ ، ٩ يوليو ١٩٠٣ ، أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٤ — ٢١ .

(٥) مصطفى كامل ، رسائل مصرية فرنسية ، ص ٦٦ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٦٤ ، اللواء ، ٣١ مايو ١٩٠٠ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٨) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ٢ ، قسم ١ ، ص ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣١٧ .

F. O. 78 / 5024, Rodd to Salisbury, No . 176 secret, 16 September 1899; F. O. 633 / 6, Cromer to Salisbury, No. 318 private, 16 December 1899.

(٩) F. O. 407 / 159, Plunkett to Lansdowne, No. 181 most secret, 12 July 1902.

(١٠) اللواء ، ٨ يناير ، ٩ فبراير ١٩٠٠ ، ٩ يناير ١٩٠١ ، عبد الرحمن الرافعى ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ٤٥٠ — ٤٦٦ .

F. O. 407 / 159, Plunkett to Lansdowne, No. 181 most Secret, 12 July 1902; F. O. 78 / 5225, Cromer to Lansdowne, No. 1 secret, 2 January 1902 ; F. O. 800 / 122, Cromer to Lansdowrc, private, 27 September 1902.

(١١) على فهمى كامل ، مصطفى كامل فى أربعة وثلاثين ربيعاً ، جـ ٨ ، القاهرة ١٩٠٩ ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

(١٢) محمد رشيد رضا ، تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، جـ١ ، القاهرة ١٣٥٠هـ، ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

Blunt, W. S. My diaries, being a personal narrative of events, part 11, 2nd. ed., London, 1907, p. 169.

(١٣) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ٢ ، قسم ٢ ،ص ٤١ ، ٤٢ .

(١٤) F. O 633 / 6, Cromer to Salisbury, No. 318 private, 16 December 1899 ; Cromer to Lansdowne, No. 338 private, 28 November 1902.

(١٥) F. O. 78 / 4957, Cromer to Salisbury, No. 193 confidential, 18 November 1898 ; F. O. 78/ 5022, Same to same, No. 36, 26 February 1899; F. O. 78/5024, same to same, No. 215 conf., 25 December 1899.

(١٦) F. O. 73 / 5087, Cromer to Salisbury, No. 55 secret, 16 March 1900, and enclosure.

(١٧) « مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى » جريدة المصرى ، ٦ مايو ١٩٥١ .

F. O. 78 / 5087, Cromer to Salisbury, No. 38 conf., 25 Februry 1900, and enclosure.

(١٨) أحمد رشاد ، مصطفى كامل ، حياته وكفاحه ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص١٤٨ .
عبد اللطيف حمزه ، أدب المقالة الصحفية فى مصر ، ط٥ ، القاهرة ١٩٥٢ ،ص١١١،١١٢.

(١٩) F. O. 633 / 6, Cromer to Salisbury, No. 318 private, 16 December 1899; F. O. 78/5087, Same to same, No. 97 conf., 26 May 1900, and enclosure.

(٢٠) F. O. 800 / 122, Cromer to Lansdowne, private, 27 September 1902.

(٢١) F. O. 78 / 5302, memorandum by Cromer, very confidential, 7 August 1903.

(٢٢) F. O. 78 / 5366, Cromer to Lansdowne, No. 20 conf., 9 March 1904 ; F. O. 141 / 380, Lansdowne to Cromer, No. 48 conf., 23 March 1904.

(٢٣) عن مقابلة ديفون وقطع العلاقات انظر محمد فريد ، مذكرات محمد فريد ، الكراسة الأولى ، ص ١ ، اللواء ، ٢٥ أكتوبر ١٩٠٤ .

(٢٤) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ٣٥٩ .

W. PP., box No. 278/1, Owen to Wingate, 3 January 1906

(٢٥) مصطفى كامل ، رسائل مصرية فرنسية ، ص ١٣٦ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٨٤ .

(٢٦) Robertson, J. M., Letters from an Egyptian to an English politician upon the affairs of Egypt, London, 1908, p. iii; F O. 371 / 65 file 12495, Henniker Heaton to Grey, 9 April and 25 June 1906.

(٢٧) Egypt No. 3 (1883), C. 3463, p. 14.

(٢٨) وزارة فخرى باشا هى التى خلفت وزارة مصطفى فهمى باشا التى أقالها الخديو عباس حلمى لموالاتها للاحتلال . وقد أدى ذلك إلى قيام ماعرف بالأزمة الوزارية بين عباس وسلطات الاحتلال وانتهت الأزمة باستقالة وزارة حسين فخرى باشا ، وتولى الوزارة مصطفى باشا رياض . أما حادث الحدود فترتبت على انتقاد عباس حلمى لنظام الجيش المصرى وتدريبه عند زيارته للحدود ، مما أدى إلى استياء الضباط الانجليز القائمين على ذلك وتقديم كتشنر ، سردار الجيش المصرى ، استقالته . كما أدى إلى ضغط كرومر ووزارة الخارجية البريطانية على عباس بما اضطره إلى تقديم الترضية اللازمة إلى الجانب البريطانى على حساب كرامته .

(٢٩) محمود حلمى مصطفى ، التنظيمات الإدارية والحكومية وأثرها فى مصر ، ١٨٨٢ — ١٩١٤ . رسالة للماجستير من جامعة القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٤٣ . عن الشكوى من تكوين تلك اللجنة واستبعاد المصريين منها انظر جريدة المؤيد ١٣ ، ١٤ نوفبر ١٨٩٣ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

(٣١) كان المستشار القضائى إنجليزياً وكان المستشار الخديو فرنسياً معظم الوقت ، وكان ناظر مدرسة الحقوق فرنسياً فى أول الأمر ثم تولى المنصب إنجليزى ، أما وكلاء النظارات ففيما عدا نظارة الخارجية كان ثلاثة وكلاء بريطانيين واثنان مصريين .

(٣٢) المؤيد ، ١٦ يونيو ١٩٠١ .

(٣٣) محمود حلمى مصطفى ، المرجع المذكور ، ص ٣٠٦ - ٣٠٨ .

(٣٤) المرجع السابق ، ص ٦٩٧ .

(٣٥) المرجع السابق ، ٣١٣ ، ٣١٨ .

(٣٦) المؤيد ، ١٧ مارس ١٨٩٥ .

(٣٧) المؤيد ، ٢٨ نوفمبر ، ٢٣ ديسمبر ١٨٩٤ ، ١٤ يناير ، ١٤ و١٧ و١٩ فبراير ، ١٨ مارس ، ٢٥ يونيو ١٨٩٥ ، ١٤ أبريل ١٨٩٨

(٣٨) F. O. 78 / 4668, Cromer to Kimberley, No. 36, 23 March 1895 ; F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 February 1903, p. 47.

بشأن حملات الجرائد الوطنية على تلك السيطرة يمكن الرجوع إلى جرائد المؤيد ١٨ فبراير ١٨٩٥ ، ٧ يونيو ١٨٩١ ، ٧ و ١١ يناير ١٨٩٦ ، ٢٩ ديسمبر ١٨٩٨ ، ٨ نوفمبر ١٩٠٦ ، اللواء ٢٣ فبراير ١٩٠١ .

(٣٩) F. O. 407 / 119; Cromer to Rosebery, No. 53, 9 March 1893, p. 115.

(٤٠) أنظر قائمة الجيش المصرى « Egyptian Army list » عن أعوام ١٨٩٢ ، ١٨٩٥ ، ١٨٩٩ .

(٤١) F O. 407 / 120, Nicolson to Rosebery, No. 342 confidential, 20 July, and No. 351 confidential, 28 July 1893.

(٤٢) F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 April 1893, p. 137.

(٤٣) F. O. 78 / 5088, Cromer to Salisbury, No. 183, 21 November 1900 ;

دار الوثائق التاريخية ، القسم العربى ، سجل رقم ٣٧٩ ، ص ٩٥ . أحمد شفيق ، مذكراتى ، الجزء الثانى ، القسم الأول ، ص٨١ . كان مرتب الصاغ فى الحرس الخديو ٣٠٠ جنيه سنوياً وكان ذلك هو نفس الحال فى الجيش المصرى .

(٤٤) The Egyptian Gazette, 11 November 1892 ; F. O. 407 / 113, Ford to Salisbury, No. 114 confidential, 6 April 1892, and enclosure ; F. O. 78 / 4516, Cromer to Rosebery, No. 214, 24 December 1893, F. O. 78 / 4668, Eromer to Kimberley, No. 1, 2 January 1895 ;

المؤيد ، ٧ يناير ١٨٩٦ .

(٤٥) و(٤٦) يلاحظ أن عدد البريطانيين فى هذين الجدولين ، وفيما يتلوهما من جداول،

يتضمن عدد الموظفين المالطيين ، وأن الموظفين المشمولين بحماية إحدى الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية لاتتضمنهم أعداد هذه الجداول ويرجع هذا الى طبيعة البيانات المتاحة . وقد استقيت أرقام الجدولين ٢ ، ٣ من :

C. 3237; C. 3463; F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 Apil 1893, pp. 132 – 143; F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, p. 133.

C. 3394, p. 36. (٤٧)

(٤٨) كان الموظفون البريطانيون يمثلون حوالى ٢٠ ٪ من إجمالى عدد الموظفين الأوروبيين فى الإدارات الدولية أعوام ١٨٨٢ ، ١٨٩٣ . أنظر فى ذلك C. 3188, p. 3 وأكمل الاحصائيات الخاصة بالموظفين بإضافة الاحصائيات الواردة بشأن إدارة السكة الحديد والتلغراف وميناء الاسكندرية C. 3237, pp. 11 — 14 وأيضا

F. O. 307 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 April 1893, p 143.

فى عام ١٨٩٩ قرر كرومر أن الموظفين الأوروبيين فى المحاكم المختلطة كان عددهم ١٤١ البريطانيون منهم ١٧ فقط ، وفى إدارة صندوق الدين ٤٠ منهم اثنان فقط بريطانيان (انظر F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, p. 133).

ولو أخذنا فى الاعتبار أن نسبة البريطانيين أكبر فى إدارة السكة الحديد والتلغراف وميناء الاسكندرية ، يمكن القول بأن البريطانيين احتفظوا فى عام ١٨٩٩ بنسبة الـ ٢٠ ٪ من إجمالى عدد الموظفين الأوروبيين . ولما كان المرجعان الأول والثالث المذكوران فى هذه الحاشية يوضحان أن الموظفين فى الادارات الدولية يمثلون حوالى ٤٥ ٪ من إجمالى عدد الموظفين فى الادارات المدنية كلها عام ١٨٩٩ ولذلك لانكون مغالين إذا اعتبرنا أن نصيب البريطانيين فى الادارات المصرية الخالصة حوالى ٦٥ ٪ .

F. O. 407 / 150, Eromer to Salisbury, No. 36, 26 (٤٩) February 1399, p. 133.

C. 3394, p. 40. (٥٠)

The garrison directory of the British forces in Egypt, (٥١) Cairo 1905, pp. 36 — 41.

Ibid., pp. 43 — 45. (٥٢)

Ibid , pp. 46 – 50. (٥٣)

(٥٤) بدأ يصفى القسم الفرنسى فى مدارس الحكومة الابتدائية عام ١٩٠٣ .

(٥٥) C. 3394, p. 39.

(٥٦) The garrison directory, pp. 51 — 55.

(٥٧) Ibid , pp. 56, 59, 66 ; Colvin, A. The making of modern Egypt. London, 1906, p, 296.

(٥٨) قائمة الجيش المصرى ، طبعة القاهرة عام ١٨٩٢ ، ص٥ — ١٦ ، طبعة القاهرة عام ١٨٩٩ ، ص ٤٢ — ٤٨ . استبعد من هذا الجدول الضباط العاملون فى ديوان نظارة الحربية وحاشية الخديو وفى البوليس .

(٥٩) F. O. 78 / 4309, Baring to Salisbury, No. 140 secret, 25 April 1890 ; F. O. 78 / 4310, same to same, No. 189, 8 June 1890 ; F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery No. 66, 2 April 1893, pp. 139 – 141.

(٦٠) Cecil, Lord Edward, The leisure time of an Egyptian official, 7th. ed., London 1938, pp. 53, 57 – 59.

(٦١) F. O. 407 / 106, Cromer to Salisbury 29 March 1891, pp. 76, 78 ; F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 April 1893, p p. 137, 142.

(٦٢) F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, pp. 133, 134.

(٦٣) F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 February 1903, pp 33 — 36 ; F. O. 407 / 163, same to same, No. 26, 26 Fabruary 1904, pp. 35 - 37.

(٦٤) The reports in the previous footnote. The first, p. 44 ; the second, p. 40 ; F. O. 407 / 164, Cromer to Lansdowne, No. 25, 15 March 1905, p. 119 ; Cd. 2817, p. 58.

(٦٥) Robertson, J. M, op. cit., p. 120; Storrs, R. Orientations, London, 1943, p p. 22, 38, 45.

(٦٦) « مذكرات الخديو عباس حلمى » ، جريدة المصرى ، ٨ يوليو ١٩٥١ .

(٦٧) المؤيد ، ٢٥ يناير ١٨٩٩ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٠٠ ، ٨ أكتوبر ١٩٠٢ ، ٢١ نوفمبر ١٩٠٦ ، اللواء ٣٠ يناير ، ١١ و ٢٣ فبراير ، ٢٨ يونيو ، ١٨ يوليو ، ١٨ أكتوبر ، ٧ نوفمبر ١٩٠٤ .

(٦٨) المؤيد ، ٤ مارس ١٩٠٢ ، ١٩ أبريل ، ٩ مايو ، ١٤ يوليو ١٩٠٦ .

(٦٩) اللواء ١٩ أكتوبر ١٩٠٤ . المؤيد ٧ و ٨ نوفمبر ١٩٠٦ .

(٧٠) Dicey, E., The Egypt of the future; London, 1907, p.p. 4, 5, 34; Browne, Haji A., Bonaparte in Egypt and the Egyptians of to—day, London 1907, p p. 289, 293; Cecil, op. cit., p. 87.

(٧١) C. PP., Cromer to Scott, private, 5 March 1898; vol, VIII, pp. 150 – 153; F. O. 78 / 5154 Cromer to Lansdowne, No. 23, 12 March 1901; F. O. 78 / 5157, same to same, No. 154, 26 November, 1901.

(٧٢) Blunt, W. S. My diaries, part I, London, 1919, p. 203.

(٧٣) M. PP.; Box 11, Birdwood to Milner, 5 March 1894; C PP., Cromer to Birdwood, 20 December 1901, vol. VIII, pp. 331 — 32.

(٧٤) C. PP. Baring to Willcocks, No. 508 private, vol. V. pp. 373 — 74.

(٧٥) C. PP., Cromer to Barrington, private, 2 March 1896, vol. 109 / 15, and 3 March 1896, vol. 189 / 18.

(٧٦) C. PP. Cromer to Salisbury, No. 275 private, 18 February 1897, vol. VI, p. 278.

(٧٧) M. pp., Milmer to Beatrice Goschen, 25 February 1892, box No. 7; Dawkins to Milner, 11 May 1895, box No. 11;

Coles, C. E., Recollections and reflections by Coles Pasha. London; [1919], pp. 32, 33; F. O. 78 /5090, Cromer to Samderson, private telegram. 19 May 1900;

اللواء ، ١٥ نوفمبر ١٩٠٤ .

(٧٨) M. PP. Dawkins to Milne, 23 November 1895, box No. 12;

المؤيد ، ٧ يناير ١٨٩٦ ، ٩ مارس ١٩٠١ .

(٧٩) المؤيد ، ١٧ أكتوبر ١٨٩٤ ، ١٩ يوليو ١٨٩٨ .

(٨٠) Dicey, op. cit., pp. 189, 190; Sladin, D.; Egypt and the English, showing British public opinion in Egypt upon the Egyptian question, London, 1908, p. 60; Storrs, op. cit.; pp. 20, 78, 79.

(٨١) Harris, M., Egypt under the Egyptians, London, 1925, pp. 116, 117; Cecil, op. cit, pp. 59 - 80, 101 - 114.

(٨٢) المؤيد ، ٢٠ يناير ١٩٠٠ ، ٣ فبراير ١٩٠١ .

(٨٣) « مذكرات الخديو عباس حلمى » جريدة المصرى ، ٥ مايو ١٩٥١ .

(٨٤) المرجع السابق ، ١٩ يونيو ١٩٥١ .

(٨٥) انظر انتقادات الكتاب الانجليز ، على سبيل المثال ، فى .

Robertson, op. cit., pp. 141 - 158; Chirol, V., The Egyptian question, London, 1920, pp. 77 - 78; Daily News, 9 November 1907.

(٨٦) للاطلاع على منهاج الدراسة فى عام ١٨٩٤ فى التعليمين الابتدائى والثانوى أنظر:

Artin, Y., Considerations sur l'instruction public en Egypte; le Caire, 1894, pp. 95 - 102.

(٨٧) المؤيد، ٦ و ٢٦ ديسمبر ١٨٩٣ ، ٣ أغسطس ١٨٩٩ ، ٩ مايو ١٩٠١ . اللواء ٢٩ يونيو ١٩٠١ .

(٨٨) المؤيد ، ٢٥ يوليو ١٨٩٩ ، ٢٠ يونيو ١٩٠١ .

(٨٩) المؤيد ، ٦ و ٩ ديسمبر ١٨٩٣ ، ٢٥ يوليو ١٨٩٩ ، ٢ يناير ١٩٠٠ .

(٩٠) المرجع السابق ، ٢٥ يوليو ١٨٩٩ ، ٣ و ١٢ مارس ١٩٠٠ ، اللواء ١٩ فبراير ١٩٠١ ، ٦ أغسطس ١٩٠٦ .

F. O. 141 / 388, Grey to Cromer, No. 228, 14 December 1905, and encl. ; F. O. 371 / 59, file No. 481, Cromer to Grey, 26 December 1905.

(٩١) المؤيد ، ١٨ ديسمبر ١٩٠٦ .

(٩٢) للرجوع إلى شكاوى المصريين من السياسة التعليمية انظر : المؤيد ، ٢ يناير ، ١٤ يوليو ١٩٠٠ ، ٢٥ يونيو ١٩٠١ ، ٨ أكتوبر ١٩٠٢ ، ٢٠ مايو ، ٢٠ أكتوبر ١٩٠٦ ، اللواء ١٠ فبراير ، ٢٦ أبريل ، ٢٨ يونيو ١٩٠١ ، ١٩ يوليو ، ٢ نوفمبر ١٩٠٤ .

L'Etandard Egyptien, 13 August 1907; Ahmed Shafiq, L'Egypte moderne et les influences étrangères, le Caire, 1931, pp. 195 - 197.

(٩٣) المؤيد ، ٢٠ ديسمبر ١٨٩٤ ، ٣ يناير ١٨٩٥ .

(٩٤) المؤيد ، ١٩ ديسمبر ١٩٠١ .

(٩٥) المؤيد ، ١ و ٨ أبريل ، ١٨ ديسمبر ١٩٠٦ .

(٩٦) F. O. 407 / 106, Cromer to Salisbury, 29 March 1891 ; Artin, op. cit., pp. 5, 6.

(٩٧) المؤيد ، ٢ أغسطس ١٩٠٦ .

(٩٨) عبد الرحمن الرافعي ، شعراء الوطنية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٩٩) F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 February 1903, p. 12.

(١٠٠) Robb, G. Report on educational progress in Egypt during the period 1882 - 1922, Cairo, 1922, pp. 58, 60), appendix No III, IV, and V ; Artin, op. cit., p. 33 ; Cd. 2817, pp. 84, 85.

ذكرنا الأرقام الخاصة بالطلبة فقط لنقص الأرقام الخاصة بالبنات عن عام ١٩٠٥ .

(١٠١) هذا باستثناء عدد صغير من أبناء موظفي السكة الحديد كانوا يتلقون تعليمهم بالمجان

(١٠٢) F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, p. 129 ; Cd 2817, p 88.

(١٠٣) تقارير كرومر عن السنوات المذكورة .

(١٠٤) الارقام عن المصنع هى أرقام المشروع الأصلى ، انظر :

F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 February 1903, p. 61.

(١٠٥) المؤيد ، ٣ يناير ١٨٩٥ .

Resener, Hans, L'Egypte sous l'occupation Anglaise et la question Egyptienne, le Caire, 1897, p.151.

F.O 407/119, Cromer to Rosebery, No.53,9 March 1893,p 114. (١٠٦)

F.O. 407/ 159, Cromer to Lansdowne, No. 22,2I February 1902, p.69. (١٠٧)

F.O. 407/161, same to same, No. 26,26 February 1903, pp. 56,62. (١٠٨)

F.O. 407/157, Cromer to Lansdowne, No. 19,I March 1901, p. 57. (١٠٩)

Cd. 2817, p. 84. (١١٠)

F.O. 407/106, Baring to Salisbury,29 March 1891, p. 73. (١١١)

M. PP., Dawkins to Milner,23 November 1895,box No. 12. (١١٢)

يلاحظ أن دوكنز يطلق على فئة أنصاف المتعلمين المتذمرة هنا اصطلاح الـ baboo وهو ما كان يطلق على تلك الفئة في الهند ، مما يوضح تأثر سياسة الاحتلال التعليمية بالتجربة الهندية .

C. PP., Cromer to Arthur Fremantle,private. 17 December 1896, vol, VII, p. 76. (١١٣)

E. O. 78 / 5086, Crcmer to Salisbury, No. 27 confidential, 10 February 1900, enclcsing Wingate to Cromer, telegoam No, 19,6 February 1900; Ibid., Cromer to Sanderson, private, 17 February 1900, enclosing Wingate to Cromer,9 February 1900; Cromer, Abbas II, London, 1915. p.82; Magnus,Ph. Kitchener, portrait of an imperialist, London, 1958 ,pp 147 -154. (١١٤)

(١١٥) الاشارة هنا إلى ثورة عبد الكريم وأتباعه فى مارس ١٩٠٠ ، وإلى ثورة محمد الأمين الذى أعلن نفسه خليفة فى جنوب كردفان وانضمت إليه بعض القبائل وقد أعدم شنقا دون محاكمة عام ١٩٠٣ انظر :

F O. 78/5087, Cromer to Salisbury, No.50,9 March 1900; F.O. 78/5302, Cromer to Lansdowne. No.105 secret,4 October 1903, and enclosure; Holt, P·M.,A. Modern history of the Sudan, 3rd. ed., London, 1965, pp. 114,115.

(١١٦) F· O. 78 / 5023, Cromer to Salisbury,No, 79,23 April,and No. 83,28 April 1899, and enclusures.

(١١٧) F. O. 78 / 5086, Slatin's report, 27 January 1900, enclosed in Cromer to Salisbury,. No·24 confidential, 7 February 1900.

(١١٨) المؤيد ، ٣ يناير ١٩٠٠ .

(١١٩) L. PP., Cromer to Lansdowne, private,28 November 1902.

(١٢٠) «مذكرات الخديو عباس حلمى» ، المصرى ، ٤ و ٥ مايو ١٩٥١ .

(١٢١) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٢٥٣ — ٢٥٦ .

(١٢٢) المؤيد ، ٤ و ٨ و ٢٣ أغسطس ١٨٩٦ ،

M.PP., Dawkins to Milner,16 October 1896, box No. 13;S.PP., Grenfell to Cromer, n.d., vol. 110 / 87, enclosed in Cromer to Salisbury,24 December 1897 vol.110 / 86; Salisbury to Cromer, 4 January 1898, vol. 113/64; Blunt, op. cit., pp. 299,300; Boyle, C. A servant of the empire, London 1938, pp 67 — 68.

(١٢٣) C. PP., Lansdowne to Cromer, No. 200 private,7 June 1898, vol. VII,p.136;Salisbury to Cromer, telegram No.548,15 June, and Cromer's answer, telegram No. 549, 16 June 1898,vol, VII, p. 466.

(١٢٤) المؤيد ، ١١ يوليو ١٨٩٥ ، ٨ نوفمبر ، ٨ ديسمبر ١٨٩٨ .

S. PP., Cromer to Barrington,9 February 1900, vol. 112 / 81: F. O. 78 / 5086, Cromer to Salisbury, private, 17 February 1900. and enclosures.

هذا ، وجميع الحقائق التالية عن حادث التمرد إذا لم يذكر لها مصدر معين ستكون مستمدة من تلك الوثيقة الأخيرة ، أو من الوثائق التالية :

Ibid., same to same, No. 27 confidential, 10 February 1900, and enclosures; W. PP., Wingate's notes, box No. 270 / 1 / 1, and Wingate's memoirs, box No. 219/6.

(١٢٥) أنظر الجدول رقم ٧ ص ٢٠ .

(١٢٦) W. PP., Maxwell to Wingate, 19 January 1900, box No. 270/1/2.

(١٢٧) The garriscn directory, pp. 33-36.

(١٢٨) W. PP., Wingate to Cromer, private. 9 May 1906, box No. 278/5.

(١٢٩) S. PP. Cromer to Salisbury, Private, 26 March 1899, vol. 112/27; Maxwell to Cromer, 9 June 1899, vol. 112/43; F. O 407 / 151, Cromer to Salisbury, No. 103, 4 June 1899, pp. 103, 104.

(١٣٠) المؤيد ، ١٥ مارس ١٨٩٩ .

(١٣١) أنظر عاليه ، ص ١٢٣ .

(١٣٢) المؤيد ، ٢٢ أكتوبر ١٨٩٨ ، ١٤ مارس ١٨٩٩ ، ٩ فبراير ١٩٠٠ ، اللواء ٥ فبراير ١٩٠٠ .

(١٣٣) S. PP., Cromer to Barrington, private, 18 Februery 1899, vol. 112/14.

(١٣٤) C. PP., Cromer to Salisbury, No. 324 private, 27 April 1900, vol. VI, p. 316

الحقيقة أنه طلب فعلا إلى كرومر إرسال قوات سودانية إلى الصومال فى ديسمبر ١٨٩٩ ، وطلب إليه ذلك ثانية فى نوفمبر ١٩٠٠ ، لكنه رفض ذلك . أنظر :

C. PP., Cromer to Sanderson, 29 December 1899, vol. VIII, p. 243; F. O. 78/5090, Cromer to Salisbury, telegram No. III. 4 November 1900.

(١٣٥) بعد استرداد الذخيرة طردت الفرقتان ضباطهما من البريطانيين ووضعتا ثكناتهما فى وضع الاستعداد للدفاع وتحصنتا داخلياً .

(١٣٦) C. PP. Cromer to Salisbury, No 321 private, 52 Fehruary, and No. 324 private, 27 April 1900, vol. VI, pp. 314, 316; Cd. 441, p. 34; Garrison directory, op. cit., pp. 27 - 29

(١٣٧) قامت المؤيد بحملة كبرى ضد إعادة فتح السودان ، أنظر أعداد ١٨ — ٢٨ مارس ، ١٥ أبريل ، ١ و ٩ و ١٤ و ٢٧ و ٣٠ مايو ، ١٦ يونيو ، ٢٢ و٢٦أغسطس ١٨٩٦ ، ٣١ أكتوبر ، ١ و ٢ و ٢٥ نوفبر ١٨٩٧ ، ٢ أغسطس ، ٧ و ١٨ — ٢٠ سبتمبر ١٨٩٨ . عن رأى مصطفى كامل أنظر على فهمى كامل ، مصطفى كامل فى أربعة وثلاثين ربيعاً ، جـ٥ ، القاهرة ١٩٠٩ ، ص ١٢ — ١٩ .

(١٣٨) المؤيد ١٤و١٧ أكتوبر ، ٥ و ١٢ و ١٤ ديسمبر ١٨٩٦ و١١ و ١٥ يناير ١٨٩٨ .

(١٣٩) المؤيد ٢١ و ٢٥ يناير ١٨٩٩ . المنار ٢١ و٢٨ يناير ١٨٩٩ ، مجلد ١ ، ص٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ . لمعرفة رأى مصطفى كامل أنظر عبدالرحمن الرافعى ، مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ١٣٦ — ١٣٩ . اللواء ، ٢٠ يناير ١٩٠٠ ، ١ فبراير ١٩٠٣ .

(١٤٠) المؤيد ٧ أكتوبر ١٨٩٩ .

(١٤١) الرافعى ، شعراء الوطنية ، ص ١٠٦ أحمد الكاشف ، ديوان الكاشف ، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٩٠ .

(١٤٢) F. O. 78/4956, Cromer to Salisbury, No. 57 secret, 12 April, and No. 65, 1 May 1898 W. PP., Milhem Shakoor to Wingate, 15 August 1898, box No. 267.

(١٤٣) المؤيد ، ٢٧ نوفبر ١٨٩٨ ، ٦ يناير ١٩٠٢ . اللواء ٧ فبراير ، ٩ و ١٦ مارس ١٩٠٠ .

C. PP., Cromer to Salisbury, No. 308 private, 2 February 1899, vol. VI, p. 305.

(١٤٤) المؤيد ١٣ اكتوبر ١٨٩٦ ؛

M. PP., Dawkins to Milner, 18 September 1896, box No. 13; C. PP.; Cromer to Lansdowne; 8 June 189/, vol VIII, p. 121.

(١٤٥) المؤيد ، ٢٩ مارس ١٨٩٦ ، ٢٢ مارس ١٨٩٩ .

C. PP., Cromer to Coles Pasha. 22 Jnne 1897, (١٤٦) vol. VIII, p. 129.

(١٤٧) المؤيد ، ٧ يناير ، ٧ أكتوبر ١٨٩٩ .

S. PP., Cromer to Salisbury, secret and confidential, 9 February 1900, vol. 112/82; private, 12 June 1900, vol. 112/144.

F. O. 78 / 5154, Cromer to Lansdowne, No. (١٤٨) 5 confidential, 7 Jaunary 1901; F. O. 141 / 358, Lansdowne to Cromer, No. 37, 1 March 1501.

F. O. 78 / 5155, Cromer to Lansd-wne, very (١٤٩) confidential memorandum, 1 April 1901.

C. 3394, p. 60. (١٥٠)

F. O. 78 / 5367, Cromer to Lansdowne, secret (١٥١) memorandum, 13 May 1904; C. PP., Cromer to Wingate, private, 25 January 1904, vol. VIII, p· 390.

اللواء ، ٢٤ مارس ، ١٢ و ١٣ ، أبريل ١٩٠٤ .

(١٥٢) المؤيد ، ٦ أبريل ١٨٩٦ ، ٢٩ أبريل ١٨٩٧ .

Blunt, My diaries, part I, pp. 277, 278; Cd. 441, pp. 34, 35; Cd. 1012, p. 20

(١٥٣) المؤيد ١٢ أبريل ١٩٠٧ ، أنظر أيضاً

Robertson, op. cit., p. 8.

(١٥٤) الأهرام ٨ ، ١٣ ديسمبر ١٨٩٣ ، المؤيد ٢٢ — ٢٥ ديسمبر ١٨٩٣ ، ٧ أكتوبر ١٨٩٩ .

Silnva/ White, A., The expansion of Egypt under (١٥٥) Anglo - Egyptian condominium, London, 1899; p. 363.

(١٥٦) Crouchley, A. E., The economic development of modern Egypt, London. 1938, p 179; Bear, G., A. history of Iandownership in modern Egypt 1800 — 1950, London, 1962, p. p. 124, 128.

(١٥٧) Bear, G., op. cit , p p. 67, 121, 230.

(١٥٨) المؤيد ٣ — ١٦ مايو ١٨٩٤ .

The Times, 9, 10 May 1894; The Egyptian Gazette, 8 - 10 May 1894.

(١٥٩) المؤيد ، ١٩ يوليو ، ٣ أكتوبر ١٨٩٩ .

S. PP., Cromer to Barrington, 29 July 1896, vol. 109 / 72; F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36. 26 February 1899, p 101 .

(١٦٠) المؤيد ، ٢٤ أكتوبر ١٨٩٩ ، ١٩ يوليو ١٩٠٠ .

(١٦١) المؤيد ، ٢٩ يناير ، ٨ و ١٤ فبراير ، ٥ — ٨ مايو ، ٢١ — ٢٥ يونيو ١٨٩٨ . أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ٢ ، قسم ١ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(١٦٢) F. O 78 / 3368, Iansdowne to Cromer, telegram No. 12, 10 March 1904.

(١٦٣) المؤيد ، ١٨ مارس ، ١٤ و ٢٢ أغسطس ، ٧ و ١١ أكتوبر ١٨٩٩ ، ١٠ أبريل ١٩٠٦ .

F. O. 407/142. Cromer to Salisbury, No. 6, 15 February 1897, p. 77.

(١٦٤) Robertson. op. cit , p. 134.

(١٦٥) الرافعى ، شعراء الوطنية ، ص ١٠٦ .

(١٦٦) المؤيد ، ٥ يونيو ١٨٩٤ . اللواء ١٣ أبريل ١٩٠٤ .

Adam, J. L, Angleterre en Egypte Paris 1922, p. 123.

(١٦٧) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ٣٠٧ .

(١٦٨) المرجع السابق ، ص ٣٢٨ — ٣٣٥ .

(١٦٩) المؤيد ، ٥ و١٣ يوليو ، ٤ يوليو ١٩٠١ .

Colvin, op. cit., p. 221, Apam, op, cit.; pp. 123, 124.

F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury. No. (١٧٠)
36, 26 February 1899, p. 100; F O. 407/159, Cromer to Lansdown, No 22, 21 February 1902 pp. 67, 68; C. PP.; Cromer to Bergne, No, 610 private, 15 April 1895, vol. V, pp. 430, 431.

(١٧١) الأهرام ، ٤ يناير ، ٢٠ فبراير ، ٢١ مارس ، ٣ ديسمبر ١٨٩٤ ، المؤيد ١٧ و ٢٠ و ٢٢ نوفمبر ، ٨ ديسمبر ١٨٩٤ ،

F. O 78/4516, Cromer to Rosebery, No. 214,24 December 1893, and encl.; F.O. 78/4376, Cromer to Kimberley, No. 272,24 December 1894; F. O. 407/146, Cromer to Salisbury, No. 37, 27 January 1898.

(١٧٢) اللواء ، ١٣ أبريل ١٩٠١ ، ١٣ أبريل ١٩٠٤ .

F. O. 407 / 113, Baring to Salisbury, No. (١٧٣)
32, 9 February 1892, p. 50; F. O. 407/126, Cromer to Rosebery, No. 42, 9 March 1894, p. 120.

F. O. 407 / 155, Cromer to Salisbury, No. (١٧٤)
31, 20 February 1900, pp 29, 30.

C. 9211, p. 16. (١٧٥)

Cd. 1951, p. 15. (١٧٦)

Cd. 1951, pp. 15, 16; C. 3394, pp. 49, 50 (١٧٧)

Elgood, P. G., Egypt and the army, London, 1924, (١٧٨)
p. 13.

Cd. 1012, p. 29. (١٧٩)

Ibid., p. 29, 30. (١٨٠)

(١٨١) تدرج ارتفاع الأسعار من ٥٠٠ إلى ٨٦١ إلى ٦٨٧ إلى ٨٤٤ إلى ٨٥٦ إلى ٧٣٧ إلى ٩٢٥ إلى ١٠٣٧ . انظر لهيطة ، المرجع المشار إليه ، ص ٣٩٦ .

F. O. 78 / 4965, memorandum by Cromer, private (١٨٢)
and confidential, 15 Juue 1898.

(١٨٣) Cromer, "Government of subject races", Edinburgh Review, vol . 207, January 1908, p. 26.

(١٨٤) انظر Cd. 95, pp. 11, 12 الضريبة الآن تعادل ١٤ ٪ تقريبا من القيمة الإيجارية للأرض ، وهى النسبة المتبعة بعد انتهاء عهود الاحتلال والحماية .

(١٨٥) C. PP., Cromer to Mitchell-Innes, 22 December 1896, vol VIII, p. 78.

(١٨٦) بيعت أراضى الدومين بسعر يزيد على السعر المقدر لها بنسبة ٨١ ٪ عام ١٩٠٣ ، ١٤٦ ٪ عام ١٩٠٤ ، ١٠٠ ٪ عام ١٩٠٦ . انظر

Cd. 1951, p. 17; Cd. 2409, p 27; C. – 3394, p. 44.

(١٨٧) Baer, op. cit., p· 85.

(١٨٨) Baer, op. cit., pp. 87, 88.

كانت القروض تمنح بحد أقصى ٥٠ ٪ من قيمة الأرض المرهونة ، وكان سعر الأرض الجيدة حوالى ٨٠ جنيه مصرى للفدان . انظر

Cd. 1951,p. 13.

(١٨٩) Baer, op. cit. appendix No. 1, p. 224.

(١٩٠) C. – 3394, p. 50

(١٩١) وزارة المالية ، مصر ، تعداد مصر عام ١٩٠٧ ، القاهرة ، ١٩٠٩ جدول ٢١ ، ص ٢٧٩ .

(١٩٢) Cd. 1529, p. 18; Cd 2409, p. 28

(١٩٣) Robertson, op. cit., pp. 136, 137.

(١٩٤) Cd. 2409, p. 62.

يلاحظ أن الفلاح العادى يستهلك فى المتوسط أردبين فى العام .

(١٩٥) Cd. 1951, pp. 75, 76; Cd. 2409, pp. 80, 82.

(١٩٦) Cd. 1951, p. 13.

(١٩٧) C.— 3394, p. 51; Baer, op. cit., appendix No. 1, p. 224, and pp. 95, 96, 99, 103·

(١٩٨) Cd. 2409, pp. 62, 64, 65.

(١٩٩) الرافعى ، شعراء الوطنية ، ص١٠٥ .

(٢٠٠) Cd. 1012. p. 50; Cd. 1951, pp. 41, 42.

(٢٠١) كتب التعداد العام سنوات ١٨٨٤ ، ١٩٠٧ .

(٢٠٢) F. O. 407 / 144, Rodd to Salisbury, No. 111 Confidential, 20 August 1897, p. 21; F. O. 78/5156, same to same, No. 96, 12 August 1901; Cd. 2817, p. 9.

(٢٠٣) Cd. 2409, pp. 6—9. 94 96; Cd. 2817, pp. 1 – 8; Cd. 3394, pp. 13—25; LPP., Cromer to Gorst, private, 1 June 1905; F. O. 78/5431, Cromer to Lansdowne, No 120, 25 October 1905.

(٢٠٤) Cd 3394, pp. 10, 11.

(٢٠٥) F O. 78 / 5432, Cromer to Lansdowne, private telegram, 25 November 1905; C PP., Lansdowne to Cromer, private No. 196, 11 May, No. 197, 17 November, No. 198,6 December 1905, vol. VII, pp. 131—134.

(٢٠٦) على فهمى كامل ، مصطفى كامل فى أربعة وثلاثين ربيعاً ، ج٦ ، القاهرة ، ١٩٠٩ ، ص ٧٢ ، المؤيد ، ٢٩ فبراير ١٩٠٤ ، ١٣ مايو ١٩٠٦

Alexander, J. The truth about Ebypt, London, 1911, p. 118.

(٢٠٧) الرافعى ، شعراء الوطنية ، ص١٠٦ .

(٢٠٨) Cd. 2409. p. 6.

(٢٠٩) اللواء ٢٣ أبريل ١٩٠٤

Thə Egvptian Gazette, 22 April 1904;

(٢١٠) C.— 3394, pp. 7, 21.

(٢١١) F. O. 78/4309, Baring to Salisbury, No. 140 secret, 25 April 1890.

(٢١٢) Landau, J., Parliaments and parties in Egypt, Tel— Aviv, 1953, pp. 122, 125.

(٢١٣) اللواء ، ١٦ نوفمبر ١٩٠٧ ، ٩ مارس ١٩٠٤ . على فهمى كامل ، المرجع المشار اليه ، ج٥ ، ص ٨٦ .

(٢١٤) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

(٢١٥) المؤيد ، ٢٠ أكتوبر ١٨٩٢ ، ١٦ مايو ١٨٩٤ .

(٢١٦) المؤيد ، ٣ مارس ١٨٩٨ ، ٢٩ فبراير إلى ١٩ مارس ١٩٠٤ .

(٢١٧) المؤيد ، ٢ ، ٣ مارس ١٩٠٧ .

(٢١٨) المؤيد ، ٢٣ أبريل ١٩٠٤ ، ٩ يوليو ١٩٠٦ .

(٢١٩) المؤيد ، ٣ — ١٤ أبريل ١٩٠٦ ، أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ٢ ، قسم ٢ ، ص ٩٣ — ٩٥ .

(٢٢٠) المؤيد ، ١٣ أغسطس ١٣، ١٦ ، ٢ ، ٢٥ — ٣٠ أكتوبر ، ١ ، ٤ — ٦ نوفمبر ١٩٠٦ .

(٢٢١) اللواء ، ١٣ أكتوبر ١٩٠٧ .

(٢٢٢) المؤيد ، ٩ ديسمبر ١٩٠٧ .

Cunningham, A. To - day in Egypt, its administration, people, and politics, London, 1912, pp. 259, 260; Alexander, op. cit., p. 129.

(٢٢٣) المؤيد ، ٢ ١٩٠٧ ، الجريدة ، ٢١ سبتمبر ١٩٠٨ .

(٢٢٤) الجريدة ، ١٣ يونيو ١٩٠٧ .

(٢٢٥) Elgood, op. cit., pp. 13—15.

(٢٢٦) اتخذت جريدة اللواء من البداية موقفها إلى جانب هذه الطبقات ضد الطبقات العليا ، فنشرت فى ١٠ فبراير ١٩٠٠ مقالا بتوقيع مصطفى كامل تحت عنوان « حقوق الشعب وواجباته » قال فيه إن الشعب هو الذى يعيش الكبراء والعظماء وهو القوة الحقيقية الوحيدة فى البلاد ، والسلطة التى يجب أن يخضع لارادتها أكبر العظماء وأعظم الأقوياء ، الجميع أمام الوطن سواء لااختلاف بين الحقير والرفيع والفقير والغنى . وتكرر نفس المعنى فى لواء ١٢ نوفمبر ١٩٠٤ . وفى الخطاب الذى قدم به برنامج الحزب الوطنى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ أشار مصطفى كامل إلى ضرورة الاهتمام بالفلاحين والفقراء (انظر اللواء ، ٢٣ أكتوبر ١٩٠٧) وقد تطور هذا الاتجاه فيما بعد فأنشأ الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٨ مدارس الشعب الليلية للعمال والفقراء ، وساعد العمال على تكوين النقابات . (انظر عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٩٠ ، ٩١) .

(٢٢٧) G. — 3394, p. 7.

(٢٢٨) المؤيد ، ٥ ، ١٣ يونيو ١٩٠١ ، ٦ نوفمبر ١٩٠٦ .

F. O. 75 / 4765; Cromer to Salisbury, telegram No. 110, 16 April 1896; Lloyd, Fgypt since Cromer, vol. I, London 1933, pp. 77, 110, C—3733, pp. 2—6.

(٢٢٩) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، طبعة ثانية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٥٢ — ٥٤ .

(٢٣٠) Milner, A. England in Egypt, 5th. ed.; London, 1894, pp. 161, 162.

(٢٣١) Blunt, W. S. Atrocities of Justic under British rule in Egypt, and ed., London, 1907, p. 10.

(٢٣٢) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ١ ، ص ١٦٨ — ١٧٢ . انظر أيضاً الوثائق البريطانية الخاصة بالموضوع فى F.O. 78/4578 .

(٢٣٣) المؤيد ، أغسطس — نوفمبر ١٨٩٦ . انظر أيضاً جرائد الأهالى والأهرام والوطن .

C.—8332, p. 28; F. O: 78 / 5024, Rood to Salisbury, No. 163 secret, 25 August, 1899.

(٢٣٤) المؤيد ، ٥ ، ٣١ يناير ، ٢ فبراير ١٨٩٩ .

(٢٣٥) المؤيد ١١ نوفمبر — ٤ ديسمبر ١٨٩٧ .

(٢٣٦) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ١ ، ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ . وقد هاجمت المؤيد تصرف كرومر فى سلسلة من المقالات منها « الخطر الجديد على القضاء » ، « أمى غارة على القانون » . انظر المؤيد ، ١٢ — ٢٥ أبريل ١٩٠٢ . كان هدف كرومر ألا تقع الأوراق فى يد عباس فيرسلها إلى السلطان عدو تركيا الفتاة .

(٢٣٧) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ١ ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ؛ المؤيد ، أبريل ومايو ويونيو ١٨٩٩ .

(٢٣٨) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ٢ ، ص ٦٠ ـ ٦٢ ؛ اللواء ١٠ ـ ٣١ يوليو ، ١٢ أغسطس ـ ٥ أكتوبر ١٩٠٤ .

(٢٣٩) المؤيد ٦ ، ١٨ ، ٢٦ يوليو ١٨٩٧ .

(٢٤٠) L. P.P. Cromer to Lansdowne, private, 15 May 1903.

(٢٤١) المؤيد ، ٢٤ ـ ٢٦ سبتمبر ١٨٩٧ .

F. O. 78 / 4864, Cromer to Salisbury, No. 122, 24 September 1897.

(٢٤٢) الأهرام ٢٨ ، ٣١ مارس ، ١ أبريل ١٨٨٧ .

Blunt, W. S. Atrocities of Justice uuder British rule in Egypt, London, 1906, pp. 20 - 23; Coles, C. E. Recollections and reflections by Golas Pasha, London (1919), p. 42.

S. PP., Cromer oto Berringtcn, 21 August 1896, (٢٤٣) vol. 109/86,

F. O. 78/5156, General Cmmanding in Egypt to (٢٤٤) Adjutant—General, 2 August 1901.

Lloyd, G. A. Egypt since Cromer, vol. I, London (٢٤٥) 1933, pp. 63, 64.

Cd. 95, pp. 33,34 Cd. 1931, pp. 52, 53. (٢٤٦)

Cd. 1529, pp. 42 43. (٢٤٧)

Ibid, pp. 33–36; Cd. 1951, pp. 33–35. (٢٤٨)

(٢٤٩) اللواء ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، أبريل ١٩٠٤ ، المؤيد ، ٢٠ أبريل ١٩٠٤ م .

Fremantle, A Loyal enemy, London. 1938, p 128 (٢٥٠).

C. PP., Cromer to Barrington, 13 April 1896, vol. (٢٥١) VIII; S. PP. same to same. private, 2 April 1897, vol. 110/19.

(٢٥٢) كان السكرتير الشرقى ، كما يقول رونالد ستورز ، هو ضابط المخابرات بالنسبة لكرومر وقال ستورز إن من الانتقادات التى كانت توجه إلى هارى بويل أنه كان يرى المصريين بعيون سورية . وقد أشار محمد عبده إلى النفوذ القوى الذى كان يتمتع به لدى كرومر كل من صاحب المقطم وملحم شكور الموظف فى المخابرات . انظر :

Storrs' op. cit., p. 59; Blunt, Diaries, part I, p. 304.

Clara Boyle, A servant of the empire, London, (٢٥٣) 1938, pp. 82, 103.

(٢٥٤) الكونت فيليب دى طرازى ، تاريخ الصحافة العربية ، ج ٢ ، بيروت ، ١٩١٣ ، ص ١٣٨ ــ ١٤٢ .

C. PP., Cromer to Sanderson, Private : 22 December (٢٥٥) 1898; vol. VIII.

(٢٥٦) اللواء ، ٢٣،٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٠٠ ، ١٠ — ١٢ ابريل ١٩٠١ ، المؤيد، ٣٠ أبريل ١٩٠٠ .

F.O. 78/5026, Cromer to Salisbury, No. 112, 26 May F.O. 78/5025, Salisbury to Cromer, telegraml No. 71, 31 May 1899; F. O. 78/5087, Cromer to Salisbury, No. 81 confidential, 27 April, No. 91, 12 May, No. 97 confidential, 26 May 1900.

F. O. 78/5302, Cromer to Lansdowne, No. 124, 28 (٢٠٧) October L903.

F. O. 78/3303, Cromer to lansdowne, telegram No. 28,23 (٢٠٨) December 1903.

(٢٠٩) اللواء، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٠٥ ، العالم الإسلامى ، ٩ يونيو ١٩٠٥.

F. O. 141/388, Lansdowne to Findlay, No. 155, 18 Aupust 1905; F. O. 78/5431 Cromer to Lansdowne, No. 132 confidential,5 December 1905.

(٢٦٠) فى عام ١٩٠٧ كان لطيف باشا سليم مترددا فى مقابلة عباس بعد دنشواى لتسوية الخلافات بينه وبين الفريق المتطرف من الحركة الوطنية الذى يتزعمه مصطفى كامل ، وقال إن عباس مخادع ولا يوثق به ، وأنه فى سبيل مصلحته الخاصة يضحى بالصالح العام . انظر مذكرات محمد فريد ، الكراسة الأولى ، ص٢ .

(٢٦١) الجريدة ، ٢٩ ، ٣٠ ، ابريل ، ١٣ يونيو ١٩٠٧ .

(٢٦٢) Blunt, Diaries. part 1,p, 264.

(٢٦٣) أحمد شفيق ، مذكراتى ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، محمد رشيد رضا ، تاريخ الإمام ، ج ١ ، ص ٤٣٢ ـ ٣٥ ، ٤٦٦ ـ ٦٧ ، ٤٨٤ ـ ٨٦، ٤٩٧ ـ ٩٨ ، ٥٦٢ ، ٥٧٣ .

(٢٦٤) أحمد شفيق ، مذكراتى ، ج ٢ ، قسم ١ ، ص ٣٦٨ .

(٢٦٥) W. PP. Abbas to Wingate,7 February 1906, box No. 153/2; Owen to Wingate,9 December 1909, box 279/6. Dlunt, Diaries, part 2. pp. 80, 88.

(٢٦٦) المؤيد ، ٢٦ مارس ١٨٩٩ ؛ احمد شفيق ، مذكراتى ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٧٠٦ ، ٧١٠ .

Blunt, Diaries, part I, p. 299; C. PP. Cromer to Ponsonby, 8 December 1898, vol. VIII, pp. 191, 192.

(٢٦٧) محمد رشيد رضا ، تاريخ الإمام ، ج ١ ، ص ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٦٢ ؛ أحمد شفيق ، مذكراتى ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٢٦٧ ب) طرازى ، المرجع المذكور ، ج ٤ ، ص ١٦٠ ـ ٣١٢ .

(٢٦٧ ج) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٣٨ ، الياس زاخوره ، كتاب مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، القاهرة ، ١٨٩٧ ، ج ٣ ص ٥٤٢ ، ٥٤٣ .

Hartmann, M., The Arabic press of Egypt, London, 1899, p. 12.

(٢٧٦د) Dicey, E., « Egypt, 1881 to 1897», Fortnightly Review, new series, vol., LXI. 11, 1898, p 694.

(٢٧٦ هـ) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ١١٣ ـ ١١٥ ، ١٨٨ ـ ١٩٥ .

(٢٦٨) المؤيد ، ١٤ ، ٢٥ فبراير ، ٧ ، ١١ مارس ، ٨ مايو ١٩٠٦ . الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ١٩٥ . ويعتبر هذا الموقف أقوى مظاهر العداء الذى أبداه المصريون تجاه الاحتلال وسياسته فى النصف الأول من عام ١٩٠٦ . من تلك المظاهر موقف المرارة الذى اتخذته بعض الصحف الوطنية من افتتاح ميناء بور سودان وخط السكة الحديد الذى يصل داخل السودان بالبحر الأحمر . وحين زار ولى عهد بريطانيا مصر فى مارس انتقد أعضاء مجلس شورى القوانين أمامه سياسة الاحتلال التعليمية وطالبوا بزيادة الاعتمادات المخصصة للتعليمين الابتدائى والثانوى ، كما طولب بمنح مصر مجلسا نيابيا ، وحين نشر تقرير كرومر السنوى فى أبريل ، متضمنا مشروعه لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية ، هاجمته الجرائد الوطنية بشدة .

(٢٦٨ أ) أحمد شفيق ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٨٢ ـ ٨٧ .

F. O. 407/165, Cromer to Grey, telegram No.7, 15 January 1906;

F. O. 407/166, Same to same, telegram No. 97, 11 April, No. 110, 24 April 1906.

(٢٧٠) انتهت تلك الجهود فيما بعد بانشاء صحيفة الجريدة ، ثم تأسيس حزب الأمة .

(٢٧١) Weigall, A. E. A history of events in Egypt from 1798 to 1914, London, 1915. p. 203.

(٢٧٢) تفصيلات التحقيق والمحاكمة يمكن الرجوع اليها فى :

Cd. 3086, Cd. 3091.

انظر أيضا للمؤلف كتابه عن دنشواى ، طبع فى الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٤

(٢٧٣) Elgood, P. G., The transit of Egypt, London, 1938, pp. 137, 138.

(٢٧٤) Chirol, op. cit., p. 93.

(٢٧٥) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ٢٠٣ .

(٢٧٦) The Manchester Guardian, 24 July 1906.

(٢٧٧) عبد الرحمن الرافعى ، شعراء الوطنية ، تراجمهم وشعرهم الوطنى والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم ، القاهرة ١٩٥٤ ص ١٠١ .

(٢٧٨) F. O. 407/167, Findlay to Grey, No. 113, 7 July 1906.

(٢٧٩) اللواء ، ٦ أغسطس ١٩٠٦ .

(٢٨٠) أحمد شفيق ، مذكراتى ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٠١ ــ ١٠٣ . مذكرات محمد فريد ، الكراسة الأولى ، ص ١ ، ٢ .

(٢٨١) مذكرات محمد فريد ، الكراسة الأولى ، ص ٢ ؛ مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، ١١ مايو ١٩٥١ .

Blunt, Diaries, part 2, pp. 149, 152-154, 162, 163.

F. O. 407/169. Memorandum by Lord Cromer on the present situation in Egypt, 8 September 1906 (٢٨٢)

See Egypt No. 3 (1907) : and the Perlianentary Debates of the period. (٢٨٣)

F. O. 633/13 Cromer to Grey, private, 3 March 1907, F. O. 800/45, Gromer to Goi st, 22 Novmber 1906, (٢٨٤)

F. O. 633/13, Part II, Cromer to Grey, private, 3, 7 March 1907; part. I, Grey to Cromer, private, 1, 9 March 1907. (٢٨٥)